شلومو سڤيرسكي

الأكثرية اليهودية الشرقية





شلومو سڤيرسكي

الأكثرية اليهودية الشرقية



الطبعة الأولى
بيروت ١٩٩١



رأس بيروت، شارع الكويت، بناية مكارم، الطابق الخامس، تلفون: ٨٠١٦٨٨

كلمة تقديم إلى القارىء

يتناول هذا الكتاب موضوع الأكثريّة اليهودية الشرقية في الكيان الصهيوني، فيدرس أوضاعها ويحلّل معطياتها ويتوقّف عند الاتجاهات السائدة بين صفوف اليهود الشرقيين والمصائر السياسيّة التي آلوا إليها في مجتمع الاشكنازيين الصهيوني.

وتتميّز دراسة شلومو سفيرسكي هذه بطابعها العلمي وتجرّدها الموضوعي إلى حدّ كبير. مثلما تضع القارىء وجهاً لوجه أمام الحقائق التي يكشف عنها ويتوصّل إليها رئيس قسم علم الاجتماع في الجامعة العبريّة. فاليهود الشرقيون يؤلّفون أكثرية المستوطنين في الكيان الصهيوني لكن المواقع التي يحتلّونها في ميدان السياسة ومجالات الاقتصاد لا تتناسب مطلقاً مع وضعهم الديموغرافي الأكثري في المجتمع الخاضع لسيطرة اليهود الاشكنازيين المتحدّرين من أصول أوروبيّة - شرقيّة.

* * *

صدرت هذه الدراسة باللغة العبرية عام ١٩٨١، ونُقلت إلى الانكليزية عام ١٩٨٩، نظراً للجديّة التي تتصف بها أساليب معالجتها ومقاربتها لموضوع التفاوت الصارخ في مجتمع الكيان الصهيوني. ومما لا شك فيه ان السياسة العليا للصهيونية ومنطقها الممالىء لليهود السكناج يسعى جاهداً لقلب المعادلة السكانية القائمة من خلال استقدام المهاجرين الاشكنازيين (الخَزَريين) من الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقيّة، بقصد الحفاظ على الطابع الاشكنازي السائد في كافة مرافق الكيان الصهيوني.

ولا حاجة بنا إلى تنبيه القارىء للمقولات الاجتماعية الرئيسية التي تبرز من خلال هذه الدراسة التحليليّة والميدانيّة في آنٍ معاً. فالغبن والحرمان والتمييز في المعاملة ومواطنية الدرجة الثانية أو الثالثة - لم تعد كلّها مجهولة أو غريبة عن الأذهان.

ويبقى السؤال مطروحاً عن الدور المستقبلي العتيد الذي من المتوقَّع للأكثرية اليهودية الشرقية ان تلعبه في استقطاب الولاء الثقافي وتعيين موازين القوى السياسيّة الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط.

* * *

لقد أبقينا على القسم الأول من هذه الدراسة دون تصرّف أو اختصار. أما القسم الثاني، المتضمّن سلسلة من المقابلات الميدانيّة وعلى الطبيعة، فاخترنا منه بعض المقابلات التي تنقل إلى القارىء صورة واضحة عن نقمة اليهود الشرقيين ومواقفهم ومزاجهم السياسي والاجتماعي، دون إغفال نظرتهم إلى العرب الذين يعانون أكثر منهم بدرجات، ويشهدون كل لحظة كيف تتحول ديارهم وممتلكاتهم إلى «مدن للتنمية» ومراكز لاستيعاب المهاجرين المتوافدين في عمليّة غزو منظّمة، لاستكمال الاحتلال والمضيّ في مخطّط التهويد والضمّ والقضم والإلحاق.

فهل يقع قرع ناقوس الخطر على آذان صاغية، ولا بد من استخلاص العبرة المتمثّلة في عنصرية الصهيونية وطابعها القائم على الغزو، خلف واجهة زائفة من مظاهر الديمقراطية المستمدّة من الدعاية والتطبيل المضلّل بهدف اجتذاب أنظار العالم واستقطاب الرأي العام.

بيروت، في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ دار الحمراء

المقدمة

من هم اليهود الشرقيون ؟

خلفيّة تاريخيّة

يرمز تعبير «الشرقيون» في الكيان الصهيوني إلى الذين هاجروا إليها من الدول العربية ـ وبالأخص من شمالي افريقيا والشرق الأوسط، وتعرّفهم الدوائر الحكومية الاسرائيلية على انهم «هؤلاء الذين أصولهم آسيوية وافريقية». يشير الجمهور الاسرائيلي بشكل عام وعلماء الاجتماع بشكل خاص إلى هؤلاء اليهود عادة «بالجماعة أو الجالية الشرقية» ـ ايدوت ميزراح ـ وكلتا التسميتين: «آسيوي وافريقي» و«الجماعة الشرقية» تثيران ترابط التعددية والتنوع.

بهذا المعنى كان كلا التعبيرين صحيحاً زمن الهجرة، لأن اليهود الذين قدموا من المغرب والعراق واليمن وسوريا ودول اسلامية أخرى كانوا يمثلون تنوعاً في الخبرات الاجتماعية، ولكن استمرار استعمالها هو تمويه لحقيقة انه، وبعد وصولهم إلى اسرائيل، تعرّض معظم اليهود «الآسيويين والأفارقة» أو «الجماعات الشرقية» لخبرة اجتماعية واحدة إلى حدّ بروز هوية جماعية جديدة. إن تعبير «الشرقيون» (مزراحيم) يعكس هذه الهوية الجديدة، وفي الواقع يشيع استعماله أكثر وأكثر بين الفعاليات الشرقية.

بعد ان أخضع الرومان مملكة يهوذا لسيطرتهم ودمّروا الهيكل للمرة الثانية عام ٧٠ قبل الميلاد، تفرّق اليهود في بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط وبقيت هذه المنطقة الموطن الطبيعي لليهود مدة خمسة عشر قرناً. وقد أدّى قيام الامبراطورية العربية الاسلامية، بعد ان استولى العرب على معظم هذه المناطق، إلى تزويد اليهود بإطار ثقافي واقتصادي

جديد وموحّد: لغة واحدة: العربيّة، والمشاركة في شبكة تجارية موحدة وتنظيم ديني مشترك ينطوي على تسلسل رتبي برئاسة مجلس الغاؤونيم البابلي (العلماء والقضاة البارزون الذين كتبوا التلمود البابلي)[1].

في القرن العاشر، بدأت الامبراطورية العربية الاسلامية بالتفكك، ونشأ في هذه الحقبة، في ما كان المدى الجغرافي لهذه الامبراطورية، عدد من مراكز الثقل اليهودية: العراق، مصر واسبانيا. وبين هذه المراكز، كانت اسبانيا (تدعى بالعبرية سفاردا) الأكثر شهرة بسبب الرخاء الاقتصادي والنشاط الثقافي لسكانها. شهدت القرون التالية مجابهة مستمرة بين الغرب المسيحي المتنامي والشرق الاسلامي الذي يزداد ضعفاً: الحروب الصليبية والردة الدينية في اسبانيا، والتنافس التجاري بين الدول الدينية الايطالية والتجار المسلمين.

وصلت هذه المجابهة ذروتها ـ فيما يتعلق بالتاريخ اليهودي ـ في أواخر القرن الخامس عشر مع ثلاثة أحداث متزامنة:

أولاً: الفتوحات العثمانية وقيام دولتهم وما استتبع ذلك، وبصورة مستمرة، من حروب بين الممالك المسيحية والأتراك والذي عَنَى بالفعل قيام حاجز سياسي طبيعي (جغراسي ـ geopolitical) واقتصادي وثقافي بين هذين العالمين.

ثانياً: طرد اليهود من اسبانيا ـ السيفارديم* ـ وقد عبر معظمهم إلى الأراضي التركية وتوزعوا على المجموعات اليهودية المحلية أو انشأوا مراكز جديدة متميّزة كما حصل في اليونان وبلغاريا وتركيا كما نعرفها اليوم (في حدودها الحالية).

---

* كثيراً ما يستخدم تعبير «سيفارديم» للدلالة على يهود البلاد الاسلامية وهذا ليس صحيحاً: فقد شكّل السفارديون تجمعات متمايزة وبالأخص في دول البلقان وفلسطين وكذلك في مناطق من أوروبا الغربية وأميركا. حالياً يتضامن بعضهم، وليس الكل، مع اليهود الشرقيين في اسرائيل.

ثالثاً: اكتشاف طريق الملاحة البحرية حول رأس الرجاء الصالح إلى الهند، بواسطة البرتغاليين، الذي سمح بتجنب الطرق التجارية الواقعة تحت سيطرة المسلمين مما أدّى إلى بداية الانحسار السريع للدول الاسلامية من جهة وتمدّد سلطة أوروبا المسيحية حول العالم من جهة أخرى.

لقد عاشت مجموعات يهودية صغيرة في أوروبا المسيحية منذ العهد الروماني، وفي القرنين العاشر والحادي عشر. استطاعت بعض هذه المجموعات، وبالأخص في وادي نهر الراين، تحقيق حدٍّ من الهوية الذاتية كيهود الاشكناز (الاسم العبري للمقاطعات الالمانية). عددياً بقيت هذه المجموعات أقل بكثير من تعداد المجموعات التي تعيش في الدول الاسلامية.

خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، هاجر كثير من يهود الأشكناز إلى بولونيا حيث حققوا مستوى عالٍ من الاستقرار والرفاه الاقتصادي، لاعبين دوراً هاماً في تطور بولونيا إلى مصدرٍ رئيسي للحبوب إلى أوروبا الغربية. ومع مرور الزمن أصبحت بولونيا موقع أكبر تجمع يهودي في العالم: ارتفع عدد أفرادها من عشرة آلاف في العام ١٥٠٠ م إلى حوالي سبعمائة وخمسون ألفاً عشية تقسيم بولونيا في نهاية القرن الثامن عشر[2]، فأوجد هذا التقسيم تجمعات يهودية كبيرة في روسيا وبروسيا والنمسا. ورغم اختلاف المناخات السياسية فقد احتفظ يهود أوروبا الشرقية بدرجة عالية من التجانس والترابط الاجتماعي: من اللغة المشتركة ـ البيديه ـ إلى نموذج السكن: «شتتل» (Shtetl). (تصغير بلدة أو مدينة) وربما كانت الدساكر (جمع دسكرة) أقرب إلى المعنى.

إن ازدهار وبروز الجماعة اليهودية في بولونيا والذي تزامن مع انحطاط بلدان الشرق الاسلامي بشكل عام وجماعاته اليهودية بشكل خاص انعكس بتحوّل سكّاني (ديمغرافي): كانت غالبية يهود العالم حتى القرن الخامس عشر مؤلفة مما نسميه اليوم «الشرقيين» أو «السفارديم»

وكان «الاشكنازيون» يشكّلون نسبة ضئيلة، ولكن بحلول القرن التاسع عشر كان مليونان، من أصل مليونين وربع المليون يهودي في العالم، أوروبيين (وبالأخص أوروبيين شرقيين) ـ أي اشكنازيين ـ وبحلول العام ١٨٨٠ ـ عشية ولادة المنظمة الصهيونية وبداية موجات الهجرة اليهودية الغازية ـ وبسبب النمو السكاني السريع كان تعداد الاشكنازيين قد بلغ سبعة ملايين من أصل سبعة ملايين ونصف مليون يهودي في العالم[٣].

إن ما تقدم هو خلفيّة ضرورية لصورة التطورات التي حصلت في القرن الماضي، وهنا تجدر الاشارة إلى ان الفجوة الحضارية التي تكونت بين أوروبا المسيحية و «بلاد الأتراك» كانت قائمة أيضاً داخل الشعب اليهودي. فالاتصال بين الجماعات اليهودية في الجهتين المتقابلتين كان نادراً وبالأخص بالنسبة للمجموعات التي لم تقطن شواطىء البحر الأبيض المتوسط مثل اليمن والعراق. أما أولى الاتصالات المؤثرة، والمستمرة، فقد حصلت نتيجة للفتوحات وعمليّات التغلغل الامبريالية الأوروبية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال القرن التاسع عشر. في إطار هذه الاتصالات كانت نظرة اليهود الأوروبيين لاخوانهم الشرقيين هي نفسها نظرة الأوروبيين لشعوب البلاد الاسلامية على انها شعوب غريبة ومختلفة ومتخلّفة. وكانت احدى نتاجات هذه النظرة، انشاء شبكة من المدارس ـ الاليانس اليهودي العالمي Alliance Israèlite Universelle على نسق مدارس الارساليات، وكانت هذه المدارس مصممة لادخال الثقافة الأوروبية (الفرنسيّة بنوع خاص) إلى الجماعات اليهودية المحلية.

الصهيونيّة حركة يهوديّة اشكنازيّة

تمّت المواجهة الجماعية الأولى بين اليهود الشرقيين والاشكناز بفعل الحركة الصهيونية، وهنا انقلبت المعادلة السكانية (الديمغرافية)

مرّة أخرى، فالاشكناز الذين لا يزالون أغلبية بين يهود العالم بالرغم من الهولوكوست (المحرقة)، شكّلوا نسبة ٣٨,٢٪ فقط من الجيلين الأول والثاني ليهود اسرائيل في العام ١٩٨٥ (الجيل الثالث من الاسرائيليين غير مصنف بحسب الموطن الأصلي ـ بلد المنشأ ـ للعائلة في نشرات المكتب الاحصائي. ويشكل اليهود الشرقون الآن أغلبية بين السكان اليهود في اسرائيل: ـ٤٣,٣٪ من الجيلين الأول والثاني في العام ١٩٨٥[٤].

زُرعت بذور الانقسام الحالي أو الشرخ الراهن بين اليهود الشرقيين والاشكناز في اسرائيل في بدايات الحركة الصهيونية. فالصهيونية حركة أطلقها يهود أوروبيون استجابة لأزمة الوجود اليهودي في أوروبا وبخاصة أوروبا الشرقية. وأعضاء المنظمة الصهيونية هم يهود أوروبيون اتجهت نشاطاتهم بكليتها نحو اليهود الأوروبيين. لقد صورت الصهيونية نفسها على انها حركة تحرير كامل الشعب اليهودي ـ ولكن اليهود الأوروبيين كانوا يؤمنون ويتصرفون على أساس ان لا حاجة هناك لاستشارة سائر يهود العالم أو تجنيدهم.

لهذا، لا يبدو مستغرباً ان تكون غالبية اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين قبل ١٩٤٨ من الأوروبيين الذين شكّلوا نسبة ٨٧,٥٪ من جميع المهاجرين في الفترة بين ١٩١٩ وأيار ١٩٤٨[٥]. بالرغم من هذا فإن نسبة الذين قدموا من البلاد الاسلامية (والبالغة ١٢٪) كانت على سبيل المبالغة في التمثيل لأن هؤلاء اليهود كانوا يشكلون ٣٪ فقط من يهود العالم[٦].

أما الأسباب الرئيسية لقلّة أعداد المهاجرين الشرقيين إلى فلسطين قبل ١٩٤٨ (مقارنة مع اعدادهم في فترة ما بعد ١٩٤٨) فهي الآتية:

أولاً: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المريحة لهذه الجماعات أينما وجدت.

ثانياً: عدم وجود أي جهد منظّم من قبل الحركة الصهيونية لتجنيدهم كما فعلت مع اليهود الأوروبيين بعد **الهولوكوست**.

على أثر الهولوكوست وبعدما أدركت قيادة الجالية اليهودية في فلسطين ان ما كانت تعتبره المصدر الرئيسي لعضوية الحركة الصهيونية قد أُبيد بكامله تقريباً، حوّلت هذه القيادات اهتمامها نحو يهود البلاد العربية والاسلامية؛ ولم يكن هناك وقت لاعادة التنظيم فقد خلقت المواجهات العسكرية خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ بين يهود فلسطين وجيوش الدول العربية، مناخات عدائية استحال معها بقاء اليهود المنتشرين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مواقعهم. وفي خلال فترة وجيزة نزحوا جماعياً باتجاه الدولة الاسرائيلية الجديدة. لقد اقتلعت مجموعات بكاملها: معظم يهود العراق وعددهم ١٣٠ الفاً، يهود اليمن وعددهم ٤٥ الفاً ويهود ليبيا وعددهم ٣٥ الفاً ـ بالاضافة إلى نسبة عالية من يهود المغرب وتونس في الغرب إلى ايران في الشرق، منذ عام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٥ وصل ٤٥٠ الف يهودي إلى فلسطين المحتلّة من آسيا وافريقيا مقارنة مع ٣٥ ألفاً من أوروبا وأميركا[٧].

هوامش المقدّمة

1. Goitein, S. D., 1967, *A Mediterranean Society*. Berkeley: University of California Press, Vol. 1, p. 65. Also, Lombard, M., 1975, *The Golden Age of Islam*. Amsterdam: North Holland, pp. 204–12.
2. Weinryb, B. D., 1972, *The Jews of Poland: A Social and Economic History of the Jews of Poland from 1100 to 1800*. Philadelphia: Jewish Publication Society of America, pp. 115–16.
3. Ettinger, S., 1969, "Modern Times" in H. H. Ben-Sasson ed., *The History of the Jewish People*, Vol. 3, p. 76 (Hebrew).
4. Israel, Central Bureau of Statistics, 1986, *Statistical Abstract of Israel 1986*, p. 65.
5. Sicron, M. 1957, *The Immigration to Israel 1948–1953*. Jerusalem: Falk Institute and Israel Bureau of Statistics, Table 8 (Hebrew).
6. Cohen, H., 1978, *Zionist Activities in the Countries of the Middle East*. Jerusalem: World Zionist Organization, p. 52 (Hebrew).
7. Israel, Central Bureau of Statistics, 1979, *Statistical Abstract of Israel, 1978*. Jerusalem, p. 137.

القسم الاول

توزيع العمل على اسس عرقية

الفصل الأول

دور اليهود الشرقيين في التطور الاقتصادي داخل الكيان الصهيوني

يعود الاسرائيليون إلى مرحلة الهجرة الجماعية «عندما يحاولون تفسير ظاهرة التعاون القائمة حالياً بين الاشكناز [السكناج] والشرقيين. وكانت معظم التفسيرات، وحتى فترة قريبة، تقوم على افتراضين بالنسبة لتلك المرحلة:

الافتراض الأول، ان اليهود الشرقيين الذين قدموا من مجتمعات متخلّفة حضارياً واقتصادياً وجدوا صعوبة بالتأقلم في بيئة غربية حديثة كاسرائيل وهكذا دخلوا في الطبقات الدنيا للمجتمع الجديد.

والثاني، إن المشاكل التي واجهها «الشرقيون» مرتبطة بحقيقة مفادها ان الهجرة الجماعية وضَعت عبئاً ثقيلاً على كاهل المجتمع الجديد الذي كان تعداده في العام ١٩٤٨ يبلغ ٦٥٠ ألف يهودي فقط والذي كان خارجاً لساعته من «حرب استقلال» دموية ويواجه بالاضافة إلى العداء العربي، مشاكل مالية فائقة الصعوبة. ولهذا لم يكن ممكناً منح المهاجرين الجدد نفس المعونات والمساعدات التي لقيها المهاجرون إلى اسرائيل في سنوات لاحقة.

إن مجرد قبول الأجيال الاسرائيلية، في الماضي والحاضر، اشكنازية كانت أم شرقية، لهذا التفسير هو بحد ذاته مظهر مهم للوضع السائد حالياً، ولا يزال هذا التفسير هو الغالب رغم حجم الأدلة والحجج التي تنقضه والتي تراكمت خلال السنوات الأخيرة.

بالرغم من ان مرحلة الهجرة الجماعية هي مرحلة مهمة لفهم ظاهرة التفاوت القائمة في الكيان الصهيوني اليوم، فإن تفسير هذه الظاهرة لا يكمن في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لليهود الشرقيين في مواطنهم الاصلية ولا في ندرة المواد الاقتصادية المتوفرة للدولة الفتية: في الواقع ان هذا هو الدور الذي لعبه المهاجرون اليهود الشرقيون في عمليات التطوير التي حصلت في الكيان الصهيوني بعد وصولهم إلى فلسطين المحتلّة.

في الاساس، إن القول الزاعم بأن الشرقيين قدموا من مجتمعات متخلّفة إلى مجتمع حديث يعكس تعميماً مبالغاً فيه ومبسّطاً لدرجة التشويه بالنسبة لكل شمالي افريقيا والشرق الأوسط. وبالأخص بالنسبة لدور اليهود في اقتصاديات أوطانهم الأصلية، ولكن الأهم ان هذا القول يشكّل مبالغةً فاضحة عن وضع اسرائيل الاقتصادي عشية اعلان قيام الكيان الصهيوني في فلسطين.

بشكل عام ان أفضل ما يمكن ان توصف به نشاطات المستوطنين اليهود في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني، انها تثبيت موطىء قدم باستيطان الأرض. إن ٤٠٪ من رأس مال منظمات اليهود الجماعية أنفق على شراء الأراضي والاستيطان الزراعي[١]. فيما عدا ذلك، كانت درجة النشاط الاقتصادي في جميع نواحيه، والقدرة على المبادرة منخفضتين كما كانت امكانية الاستثمار محدودة جداً. أما التطور الاقتصادي على نطاق واسع، والذي حوّل الكيان الصهيوني إلى بلد صناعي من الدرجة الأولى مع جهاز اداري حديث ومتطور مدعوم ببنية علمية / تقنية كبيرة نسبياً، فقد حصل فقط بعد عام ١٩٤٨، أي بعد وصول الشرقيين. الحداثة إذاً، لم تكن وضعاً واجهه الشرقيون كمستحضر جاهز سلفاً ولكنه مستحضر شاركوا في وضعه.

يعود التطور السريع الذي حصل في اسرائيل بعد ١٩٤٨ إلى عوامل عدة:

* استحلال العقارات والمؤسسات التي تعود إلى الفلسطينيين الذين لجأوا إلى خارج فلسطين ونزحوا عن ديارهم بفعل الطرد والإرهاب.

* تدفق الأموال من الخارج: تبرعات من اليهود في أميركا وسواها، تعويضات من المانيا، وقروض من أميركا.

* تدفق مهاجرين جدد، الأمر الذي أدّى إلى توسّع السوق الاستهلاكي المحلّي من جهة وأمّن القوى العاملة الضرورية لتطور اقتصادي على هذا المستوى، من جهة أخرى.

في هذه العملية، كان الشرقيون وبشكل رئيسي العمالة الرخيصة نسبياً والمتحركة والممكن استغلالها.

هذا الفصل من الكتاب يتعرض للعملية التي تحوّل الشرقيون بواسطتها إلى البروليتاريا (طبقة عاملة) الصناعية والمكتبية (ذات الياقات البيضاء) اليهودية في الكيان الصهيوني والتي تزامنت مع تحوّل الاشكناز إلى طبقة الحكام والاداريين والقادة. وسيتم التركيز في هذا التحليل على معنى الترابط والتعاطف الطبقي داخل البنية الاجتماعية الحالية في «اسرائيل». إما فيما يتعلق بتأثير الهجرة إلى فلسطين المحتلّة على المراكز الطبقية للمهاجرين فلن نعرض لها في هذا السياق لغياب دراسة مُقارنة كاملة حول الموضوع. وكل ما يمكن قوله انه في الوقت الذي أدّت الهجرة فيه إلى تحسّن في المستوى المعيشي لبعض الشرقيين وبالأخص القرويين والعمال الزراعيين، فقد أدّت إلى تدهور أوضاع (الجيل الأولى على الأقل) لشريحة مهمّة منهم وبالأخص الذين كانوا يتعاطون التجارة والأعمال الادارية والمهنيي. ان الحافز على إلغاء الطبقات يبرز بوضوح في الأدب الاسرائيلي الشرقي (أدب اليهود الشرقيين في الكيان الصهيوني).

بالمقارنة، أدت الهجرة إلى تحسن ملحوظ في حياة عدد كبير من

يهود أوروبا الشرقية وبالأخص في فترة ما بعد الاستقلال، وهذه أيضاً فكرة أدبية بارزة: يقول «آموس اوز» وهو أحد مشاهير الكتّاب الاشكناز: «إن المرفهين من سكان «الشتتل» Shtetl الذين سخروا من الفتيان الاشتراكيين الرواد الذين هاجروا إلى بلد موبوء بالملاريا كفلسطين، يمكنهم ان يحترقوا حسداً وغيظاً في قبورهم في الوقت الذي يسكن نفس هؤلاء الروّاد بيوتاً فخمة مكسوّة بخشب التيك (الصاج) ومزيّنة بالرخام الايطالي الأصلي والأثاث الدانمركي»[٣].

نعود إلى الموضوع الرئيسي لهذا الفصل لنقول ان الشرقيين لعبوا دوراً مركزياً في مختلف مراحل التطور الاقتصادي منذ قيام الكيان الصهيوني:

أولاً، أسهموا في نمو وتطور الزراعة.

ثانياً، في نفس الوقت لعبوا دوراً رئيسياً في جهود البناء الكبيرة خلال الخمسينات.

ثالثاً، لعبوا دوراً حاسماً في عملية التطور الصناعي السريع الذي بدأ في نهاية الخمسينات وبالأخص في الصناعات التي تحتاج لكثافة عمّالية كصناعات النسيج وصقل الماس والمعادن. والصناعة الكيميائية.

تميّز التطور في هذه القطاعات الاقتصادية بتفاوت في توزيع الفوائد على المشاركين في الانتاج فتكوّنت نتيجة لذلك فئات مختلفة من المنتجين:

١) جهاز حكومي وتنفيذي اداري كبير.
٢) شريحة من الصناعيين ورجال المصارف والمقاولين أصحاب الرساميل المتخصّصة للاستثمار التي أمّنتها الدولة.
٣) شريحة أكبر من المهندسين والتقنيين والعمال والمَهَرة.
٤) شريحة كبيرة جداً من العمال العاديين الذين لا يملكون أية مهارات.

وبينما تكوّنت الفئات الثلاث الأولى بأغلبيتها من الاشكناز ـ من قدامى المستوطنين والمهاجرين الجدد، وجد الشرقيون أنفسهم وبشكل أساسي في الفئة الرابعة.

ترافق مع هذا المنحى من التطور الاقتصادي غير المتكافىء، تُشكّل جهاز ضخم للانعاش الاجتماعي كانت أهدافه الرئيسية:

إلحاق الشرقيين بالقوة العاملة والابقاء عليهم هناك في ظل ظروف معيشية مقبولة نوعاً ما.

وتخفيف الآثار المترتبة عن وضع مهني متدنٍّ وفوائد اضافية قليلة وفترات بطالة طويلة. تألّف الجهاز خلال الخمسينات والستينات بأغلبيته من الاشكناز: مؤخراً، بدأ شباب من الشرقيين المؤمنين بالمزج الاجتماعي والذين كوّنوا، خلال دراساتهم الجامعية، وجهة نظر اجتماعية اصلاحية حول مشكلة الشرقيين، بالانخراط في صفوف هذا الجهاز.

لقد تمّ اخفاء، وتمويه حقيقة كون نهج التطور غير المتكافىء جزءاً من عملية تحديث المجتمع الاسرائيلي واقتصاده ككل، تحت ستار فكرة عقائدية مُطَعّمة بايديولوجية أكّدت على التغييرات التي يجب ان يخضع لها الشرقيون ولمّحت ضمناً إلى ان الاشكناز هم التجسيد لقيم ومناهج الحداثة بكل ما تعنيه هذه الكلمات.

في ما سيأتي سنثبت النقاط التي وردت سابقاً عبر تحليل تطورات قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي في الخمسينات وأوائل الستينات، وبحسب التسلسل الزمني سنبدأ بالقطاعين الزراعي والانشائي ثم نتحول إلى الصناعة لنختم بالخدمات العامة ـ التي نمت بعد قيام الكيان الصهيوني.

الزراعة (القطاع الزراعي)

أولت الخطوط العامة للسياسة التي وضعتها أول حكومة اسرائيلية عام ١٩٤٩، أهمية قصوى لتطوير المناطق النائية في البلاد، لانشاء البنية الزراعية التحتية وللتوسع في الانتاج الزراعي. أما الصلة بين هذه الأهداف والهجرة الجماعية فهي واضحة جداً، فمن جهة افترضت هذه السياسة حصول هجرة جماعية تزيد الطلب على الغذاء، ومن جهة أخرى لا يمكن تحقيق الأهداف المُعلَنَة بدون هجرة جماعية تؤمن المورد البشري المطلوب لاستيطان المناطق النائية والقوة العاملة الضرورية للتطوير الزراعي.

حققت الزراعة نمواً واسعاً في العقد الأول من قيام الكيان الصهيوني وتضاعف الانتاج من ٢٧٤,٢ مليون ليرة اسرائيلية في العام ١٩٤٩ إلى ٥٨٦,٥ مليون ليرة اسرائيلية خلال الأعوام الخمسة الأولى[٤]. كما حصل نمو مشابه في الصادرات الزراعية وفي الموارد الرئيسية للمنتجين الزراعيين.

أسهم المهاجرون الجدد بشكل عام والشرقيون منهم بالتخصيص في ثلاثة أنواع من عملية التطوير الزراعي: (١) انشاء مستوطنات جديدة، (٢) زيادة الانتاج في المستوطنات القديمة والمزارع - حيث اشتغلوا كعمالة مأجورة -. (٣) وفي تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي - حيث اشتغل المهاجرون أيضاً كعَمَالة مأجورة. في ذلك نجد نهجاً جديداً للتوزيع غير المتكافىء لعوائد العمل.

المستوطنات الزراعية الجديدة

ازداد عدد المستوطنات من ٣٢٦ مستوطنة في العام ١٩٤٨ إلى ٧٢٣ مستوطنة في العام ١٩٦٠ وتركزت الزيادة في عدد مستعمرات الموشاف أو القرى الاستيطانيّة التعاونيّة المتمتّعة باقتصاد خاص. وكان

٦٥٪ من سكان هذه المستوطنات من أصول شرق أوسطية أو شمال افريقية[٥]. كما تم بناء ٤٠٪ منها في مناطق نائية من البلاد: المناطق الجبلية والجافة نسبياً بين هذه الموشافيم كانت الأغلبية شرقية بينما انشئت الموشافات الاشكنازية الجديدة في المناطق الداخلية على أرض أفضل نوعيّة وجودة للاستثمار[٦].

إن أهمية الموشاف [القرية الاستيطانية التي تضم ملكيات خاصة في القطاع الاقتصادي والزراعي] الجديدة في تأمين المنتجات الزراعية تبدو واضحة حين نلاحظ انه، وبحلول العام ١٩٦٠، كانت هذه المستوطنات تنتج ٤٢٪ من العلف، ٤٦٪ من الفول السوداني وقصب السكر، ٤٥٪ من الخضار، ٣٦٪ من منتجات الالبان و٢٥٪ من الدجاج والبيض[٧] (هذه النسب من أصل الانتاج الاسرائيلي الاجمالي).

من الضروري الاشارة إلى ان الكيبوتزات كانت، حتى عام ١٩٤٨، تشكّل أغلبية واضحة في عدد المستوطنات اليهودية الزراعية، أي بنسبة ٥٧٪ بالمقارنة مع ٢٨٪ للموشافيم، (النسبة الباقية كانت تجمعات زراعية خاصة). تغيّرت هذه النسبة بصورة حادة مع الهجرة الجماعية التي تحولت بمعظمها إلى قرى الموشاف: بين المستوطنات الزراعية التي انشئت بعد ١٩٤٨ كانت نسبة الكيبوتزات ١٢٪ فقط بالمقارنة مع ٦٦٪ من قرى الموشاف[٨]. نتيجة لذلك وبحلول عام ١٩٦٦ كان هناك ٣٦٦ (قرية موشاف) مقابل ٢٢٩ مستعمرة من مستعمرات الكيبوتز[٩]. كان معظم أعضاء الكيبوتزات وقرى الموشاف القديمة اشكنازيين بينما كان ثلثا قرى الموشاف الجديدة من الشرقيين[١٠].
مع هذه الحقائق، تبدو الاحصائيات التالية بالغة التعبير:

بالرغم من التفوق العددي للقرى التعاونيّة (الموشافيم) كانت مساحة الأرض المروية بتصرف الكيبوتزات أكبر: ٣٣,١٪ مقابل ٢٧,٩٪ (تعود المساحات الأخرى لمزارع خاصة وعرب)[١١]. ويبدو

الفارق أوضح في نسب الاستثمارات: من مجموع الاستثمارات الزراعية ذهبت نسبة ٥٤٪ للكيبوتزات و٣٧,٥ للموشاف[١٢]. وإذ وجد المهاجرون الشرقيون الجدد أنفسهم في قرى موشاف، فإن الأرقام أعلاه تعطينا فكرة عامة عن الموارد والمساعدات الأقل - بالمقارنة مع الاشكناز - التي كانوا يتلقونها. ولكن التفاوت كان القاعدة بين قرى الموشاف نفسها وعلى أسس إثنية واضحة: بشكل عام كانت عناصر الانتاج بتصرف قرى الموشاف الجديد أقل بكثير مما توفّر للقديمة - بأغلبية اشكنازية -[١٣]. كان للموشاف الجديدة موارد انتاج أقل ودخلاً أدنى بكثير مما كان للموشافات القديمة[١٤].

العمالة الزراعية المأجورة:

لقد أسهم المهاجرون الجدد في تطوير القطاع الزراعي كعمالة مأجورة في المستوطنات والمصالح (الشركات) الزراعية القائمة بالاضافة إلى دَورهم كمستوطنين. كانت الحاجة للعمالة المأجورة على أشدّها في قطاع المحاصيل الموسمية، مثل الحمضيات والعنب والمحاصيل التي تزرع لأغراض صناعية. وقد لعب العمال الشرقيون دوراً فعّالاً في تعافي صناعة الحمضيات من الأزمة التي عانتها منذ الحرب العالمية الثانية كما أمنوا غالبية عمال الكروم. إن التوسع في زراعة المحاصيل لأغراض صناعية كالقطن مثلاً، والتي كانت لا تزال تستعمل الوسائل اليدوية، لم يكن ممكناً لولا وجود مورد كبير للعمالة المأجورة، وكان واضحاً انه وفي كل فروع الانتاج الزراعي التي تحتاج لجهد يَدوي كبير دون مهارات معينة، كان الشرقيون متواجدين وبنسب أكثر من الاشكناز[١٥].

كانت الأجور في القطاع الزراعي وبالأخص في بساتين الحمضيات (البيّارات) متدنية جداً وكان العمال الزراعيون يتقاضون أدنى أجور في البلاد وبصورة خاصة أجور العاملات اللواتي يقمن بمعظم أعمال القطاف والتعبئة والتوضيب[١٦].

وفي الوقت الذي كانت أجور العمال في بساتين الحمضيات - شرقيون بمعظمهم - متدنيّة، وكانت أرباح مزارعي الحمضيات - اشكنازيون بمعظمهم - مرتفعة، فقد تلقّت عملية إحياء بساتين الحمضيات [البيّارات الفلسطينية!] التي أمّنت القسم الأكبر من صادرات الكيان الصهيوني في الخمسينات، دعماً حكومياً قوياً إذ حصل المزارعون على قروض حكومية كبيرة ومعونات للتطوير كما شاركت الحكومة في دفع أجور العمال في بعض المشاريع التطويرية الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع الأرباح بشكل ملحوظ[٧].

أعمال البنية الزراعية التحتية:

بسبب ارتفاع معدلات البطالة في عقد الخمسينات، بدأت الدولة برامج تطوير، وعلى نطاق واسع، في البنية التحتية للقطاع الزراعي ولتأمين فرص العمل، قامت الدولة بأعمال تجفيف الأراضي، وبمشاريع لاستصلاح التربة وإزالة الصخور ونقب الحجارة من الحقول بالاضافة إلى اعادة استثمار مناطق زراعية مهجورة. كما أخذت الدولة على عاتقها مشاريع الريّ والتحريج. في كل هذه المشاريع أمّن الشرقيون غالبية العمالة المأجورة: في التحريج مثلاً، بلغت نسبتهم ١,٧٥٪ مقابل ١٤٪ من الاشكناز[١٨].

ان النقطة التي يجب ألاّ تغيب عن الأذهان هي انه في الوقت الذي أمّنت هذه المشاريع فرص عمل للمهاجرين الجُدد، فإنها خلقت فرصاً وموارد اقتصادية حقيقية جديدة لم توزع بطريقة عادلة. وكمثال على ذلك: عمل سكان كريات شمونة [الخالصة]، احدى بلدات التنمية الشرقية، في مشروع تجفيف مستنقعات الحولة حيث تمّ استصلاح ٤٠ ألف دونم من الأراضي الخصبة فُرزت ووُزّعت على الكيبوتزات المجاورة التي استخدمتها لانشاء مزارع كبيرة كان العاملون فيها - بأجر - في زراعة المحاصيل من سكان كريات شمونة بينما كانت الأرباح تعود إلى الكيبوتزات[١٩].

الملكيـة والسلطـة:

رافق التوسّع في أعمال التطوير الزراعي نشوء شبكة للملكية الزراعية والضبط. تأسست هذه الشبكة، المؤلفة من شركات زراعية ومؤسسات مالية وقطاع الخدمات والجمعيات القطّاعية، في فترة ما قبل قيام الكيان الصهيوني. وفي الخمسينات حققت هذه الشبكة قدراً كبيراً من القوة والنفوذ، مّما سمح لها فيما بعد بتقرير اتجاه عمليّة التطوير الزراعي وكيفية توزيع العائدات. ضمّت هذه الشبكة: مزارعين من القطاع الخاص: مؤسسة الهستدروت الزراعية، والوكالة اليهودية والادارة الحكومية والتي كان الاشكناز يشكلون غالبية المشاركين والعاملين فيها. كان عدد الشرقيين في الطبقات العليا من هرم السلطة في الهستدروت والوكالة اليهودية متدنياً وبقي هكذا حتى أواخر السبعينات[٢٠]. أي بمعنى ان الفئة التي أمّنت معظم العمالة الضرورية للنمو الزراعي كانت شبه ممثلة في الأجهزة والمؤسسات التي جنت عائدات هذا النمو وايراداته.

يجب ان نضيف هنا، ان نسبة الشرقيين العاملين في الزراعة انخفضت بشكل ملحوظ في العام ١٩٧٢ ـ من ١٥٪ في العام ١٩٦١ إلى ٦٪. يمكن تفسير هذا الانخفاض، جزئياً، بالانخفاض العام في عدد الأيدي العاملة في القطاع الزراعي خلال هذه السنوات من ١١,٥٪ إلى ٦,٣٪ ولكن الانخفاض لم يكن بهذه الدرجة بين الاشكناز ـ من ٩,١ عام ١٩٦١ إلى ٦,٣ عام ١٩٧٢[٢١] ـ وهذا يتطابق مع الوصف الذي أعطيناه سابقاً بأن الشرقيين كانوا خلال الخمسينات قوة عاملة رخيصة نسبياً، متحرّكة ويمكن استغلالها: عندما وصلت عملية التطوير الزراعي إلى درجة الاكتفاء والتشبع اضطر عدد كبير من الشرقيين الذين عملوا فيها للبحث عن وظائف عمل (فرص عمل) جديدة. نضيف ان أعداد الشرقيين الذين حصلوا على قسائم سكنية أو زراعية من خلال خطة تطوير الزراعة كانت ضئيلة بالنسبة لاعداد الاشكنازيين.

قطاع البنـاء:

خلقت الهجرة الجماعية طلباً كبيراً على المساكن وفي نفس الوقت أمّنت مورداً كبيراً للعمالة التي يمكن توجيهها نحو قطاع البناء، وهكذا نما هذا القطاع نموّاً ملحوظاً بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى: في حجم الاستثمارات وفي فرص العمل. كان حجم الاستثمار في هذا القطاع يبلغ ١٨ ـ ١٩٪ من الدخل الوطني العام خلال معظم الخمسينات وأوائل الستينات[٢٢]، وكان حوالي ٨٥٪ من المساحات المبنية مخصّصاً للسكن، وتوزعت هذه المساكن بين قدامى الأهالي الذين كانوا يعانون أزمة حادة في هذا المجال، والمهاجرين الجدد.

إن وضع الشرقيين الاقتصادي الأضعف، جعلهم أكثر اتكالاً من الاشكنازيين على المساكن الشعبية ـ أي الحكومية. كانت النتيجة العملية مستوى سكني أدنى[٢٣] أو مساكن في المناطق النائية (الحدودية) حيث كان الاشكنازيون، قدامى وجدد، يرفضون الاقامة. من جهة أخرى كان بإمكان الكثير من الاشكناز شراء المساكن التي تبنيها المؤسسات الخاصة أو تلك التابعة للهستدروت والتي كانت أكبر مساحة وأفضل بناء ومواقع[٢٤]، وأصبحت هذه الفوارق في مستويات السكن معْلماً ثابتاً في التمييز بين الاشكناز والشرقيين[٢٥].

بالعودة إلى الجانب الانتاجي لقطاع البناء، نجد أن غالبية عمال البناء في الخمسينات وأوائل الستينات كانت من المهاجرين الجدد، وان نسبة الشرقيين منهم كانت بالذات عالية. حسب احصاء ١٩٦١، كانت نسبة ٧٠ إلى ٨٠٪ من العمال في مختلف أوجه قطاع البناء من المهاجرين الجدد: كان ٣٨٪ من عمال قطاع البناء من الشرقيين في الوقت الذي كان مجمل تمثيلهم في القوة العاملة داخل الكيان الصهيوني لا يتجاوز ٢٩,٧٪[٢٦]، وكلّما تدنّت درجة العمل ومستوى المهارة المطلوبة، زادت نسبة الشرقيين[٢٧].

كانت الأجور في قطاع البناء أعلى بقليل منها في القطاعين الزراعي والصناعي، آنذاك، ولكن طبيعة العمل المؤقتة في هذا القطاع أدّت إلى مداخيل أقل مع شبه انعدام في الميّزات الاضافية: كالضمان الاجتماعي والاجازة المدفوعة الأجر، الخ . .

من الجهة الأخرى كانت أرباح أعمال البناء عالية: في الواقع كانت الأعلى بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي[٢٨]، وحسب أحد المصادر كانت نسبة الأرباح على الرأسمال المُسْتَثْمَر تبلغ ٣٠ ـ ٥٠٪ في مؤسسات الدولة والهستدروت و٦٠٪ في المؤسسات الانشائية الخاصة[٢٩].

وكما حصل في القطاع الزراعي، نجد هنا أيضاً، ان النمو الهائل في قطاع البناء ترافق مع نشوء وترسيخ مؤسسات كبرى ومصارف قوية شاركت في هذا الازدهار وشهدت عملية نموّ سريعة مع احتفاظها بمستويات عالية من الأرباح. نمت هذه المؤسسات إلى درجة مكّنتها من التزام مشاريع جديدة في مناطق جديدة حتى في غياب الاوضاع الخاصة التي سادت في الخمسينات: طلب متزايد وعمالة رخيصة وسهولة الحصول على التمويل. وأبرز الأمثلة: شركات البناء التابعة للهستدروت وشركة «سوليل بونه» أكبر شركات المقالات في اسرائيل. كما ترافق هذا التطور مع نشوء المؤسسات المالية التي تولّت ادارة القروض والسلف الحكومية بالاضافة إلى استثماراتها الخاصة في قطاع البناء المزدهر.

كانت الملكية ومراكز القرار في شركات البناء وفي المصارف، بأغلبيتها، في أيدي الاشكناز. كما كانت كذلك معظم الوظائف الهندسية والتقنية والرقابية. وهكذا نجد ان الازدهار العمراني الكبير في الخمسينات وأوائل الستينات الذي غذّته الهجرة الجماعية «بالوقود»، موّلته الدولة، تميّز بتفريق واضح، وعلى أسس إثنية، بين مختلف المشاركين فيه. وطّد **الاشكنازيون** مراكزهم في الشركات والبنوك

وحصل، القدامى منهم والجدد، على سكن جيّد نسبياً. على الجهة المقابلة كان سكن **الشرقيين** أدنى نوعية وفي مواقع خارج مراكز المدن، وكانت أجورهم، كعمّال في قطاع البناء، متدنيّة مما حرمهم من الميّزات والقدرات التي جلبها الازدهار للملاكين والعمال المهرة ورجال الادارة. صحيح انهم خرجوا من كل هذا بسقفٍ يحميهم ويظلّلهم ولكن بطريقة فَرضت عليهم وعلى أجيالهم الاستمرار في أوضاع معيشية متدنية.

القطاع الصناعي (الصناعة):

التطور الصناعي في اسرائيل جاء متأخراً. البدايات الأولى تعود إلى أواخر الثلاثينات حين أعطت الحرب العالمية الثانية دفعاً مهماً في هذا الاتجاه كما أمّنت الحوافز، ومع هذا كانت الصناعة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ تتكوّن من عدد كبير من الصناعات الصغيرة متخصصة في غالبيتها بالاطوار النهائية (المراحل التشطيبية) لعملية الانتاج وتفتقر للبنية التحتية المطلوبة في الصناعات الأساسية وصناعة الخدمات، كما تفتقر للدعم الحكومي ودون مصادر ثابتة للاستثمار (للرساميل الاستثمارية)[٣٠].

في الفترة بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٣ كانت الصناعة تحتل مرتبة متدنيّة على لائحة أولويات الدولة. فخصصت لها ١١٪ فقط من ميزانية التطوير الحكومية[٣١]. في أواخر الخمسينات، عندما وصلت عملية التطوير في القطاع الزراعي إلى حالة اكتفاء وعجز قطاع البناء عن تأمين فرص عمل جديدة، عندها فقط بدأ الاستثمار المنظّم في القطاع الصناعي. ساعدت تعويضات الحرب الالمانية وتأسيس بنك التطوير الصناعي عام ١٩٥٨ ـ بأموال حكومية ـ والقانون الجديد الذي سنّ عام ١٩٥٩ لجذب رؤوس الأموال الاستثمارية، على تأمين «الوقود» الضروري للعملية.

يصف تقرير حكومي، العام ١٩٥٩ كنقطة تحوّل: في الفترة بين ١٩٥٩ و١٩٦٥ امتصت الصناعة ٣٥٪ من العمالة الجديدة ووصلت إلى حد توظيف ٢٥٪ من مجموع القوة العاملة[٣٢].

لعب الرأسمال والمبادرة الحكوميان دوراً فعّالاً في عملية التطوير هذه خصوصاً وان الدولة تسيطر على واردات رؤوس الأموال (الواردات الرئيسية). عملت الحكومة بنشاط على جذب المستثمرين الأفراد وأمّنت لهم قروضاً سخيّة بفوائد منخفضة كما أمّنت التمويل اللازم للبنية التحتية في القطاع الصناعي، وأقامت شبكة من المدارس المهنية وسَنّت قوانين لحماية الانتاج المحلي، كما أعانت المصانع الجديدة في مواجهة مآزقها وأزماتها المالية[٣٣].

لم يكن التطوير الصناعي متوازناً: في البدء تلقّت الصناعات ذات الكثافة العمالية معظم الدعم أما الصناعات ذات التقنية المعقّدة فجرى تطويرها فيما بعد. هذا التطور الصناعي لم يكن ممكناً لولا توسع السوق المحلي بسبب تدفّق المهاجرين الجماعي من جهة والزيادة في توفر الرساميل الاستثمارية من جهة أخرى. والرساميل بدورها، بين أشياء أخرى، توفرت بسبب عامل ثالث: وجود مصدر كبير للعمالة الرخيصة ـ المهاجرون الشرقيون. وكان هؤلاء يكوّنون عَمالة رخيصة نسبياً لاعتبارين: **الأول**، انهم كانوا من فئة العمال غير المَهَرة. **والثاني**، لأنهم كانوا الأغلبية بين العاطلين عن العمل الذين شكّلوا نسبة ٧ ـ ٩٪ من مجموع القوة العاملة خلال عقد الخمسينات[٣٤]، وقد تناقصت البطالة بعد تحويل الاستثمار الصناعي إلى مدن المهاجرين الجديدة ـ بأغلبيتها من الشرقيين[٣٥]، وسرعان ما أصبحت نسبتهم في مختلف فروع الانتاج الصناعي تفوق نسبتهم بالنسبة لسكان اسرائيل[٣٦]. إن القناعة بأن مشكلة الشرقيين كانت انهم قدِموا من مجتمعات غير صناعية ولهذا لم يستطيعوا التأقلم مع البيئة الجديدة الصناعية، مثيرة للسخرية بالنظر إلى حقيقة ان التطور الصناعي

السريع في اسرائيل قام أساساً على هذا النوع من العمالة. لحظت الخطة الحكومية للتنمية الصناعية للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦١، ان تكون ٣٣٠١٠ وظيفة، من أصل ٤٣٠٠٠ وظيفة جديدة تخلقها الخطة (أي ٧٣٪)، لعمال غير مَهَرة[٣٧].

وهكذا تحوّلت نسبة كبيرة من المهاجرين الشرقيين إلى بروليتاريا صناعية. إذ ترافق دخولهم سوق العمالة مع انخفاض في الأجور بالنسبة لكلفة المعدّات الصناعية[٣٨] ومع اتساع الشقة (الفجوة، الثغرة)، خلال الخمسينات، بين فئات الرواتب العليا والدنيا[٣٩].

من جهة أخرى أمّنت عملية التطوير الصناعي سبلاً جديدة لتحرّك الكثير من الاشكنازيين من خلال ملكية وإدارة مئات المصانع الجديدة، الوظائف الهندسية والتقنية، النشاطات المصرفية المتعلقة بالصناعة والتسويق والأبحاث. في العام ١٩٧٥، أي بعد أقل من عقدين على بداية عملية التصنيع السريعة، كان ٣٤,٤٪ من مجموع الموظفين الاشكنازيين، يعملون كإداريين واكاديميين وحرفيين مقارنة مع ١١,٨٪ فقط من الشرقيين. أما بين مواليد اسرائيل فقد كانت الفجوة أكبر: ٤٢٪ من مجموع الموظفين الاشكنازيين في هذه المجالات مقابل ١٢,٥٪ فقط من مجموع الموظفين الشرقيين. في المقابل كان ٢٥,٥٪ من جميع الموظفين الاشكنازيين و١٧,٤٪ من مواليد اسرائيل بينهم، يعملون كعمال مَهَرة أو بقليل من المهارة بالمقارنة مع ٤٢,١٪ من مجموع العمال الشرقيين و٤٢,٤٪ من مواليد اسرائيل من هؤلاء[٤٠].

سنعرض فيما يلي وباختصار لفرعين من فروع الصناعة ـ النسيج والمعادن ـ للتدليل على الفكرة العامة المفصلة فيما سبق.

صناعة النسيج والألبسة:

أسّس اللاجئون (المهاجرون) من وسط أوروبا والذين أحضروا معهم ماكينات الخياطة الخاصة بهم، أول مصانع للملبوسات في أواخر

الثلاثينات وأعطى الطلب المتزايد على الألبسة، بسبب الحرب، هذه الصناعة البدائية دفعة قوية. في الوقت الذي تأسست فيه الدولة، كان ١٩٥٠٠ عاملاً ـ ٢٥٪ من مجموع القوة العاملة في الصناعة ـ يعملون في صناعة الملبوسات في حوالي ألفيْ مصنع[٤١]. يبدو من هذه الأرقام ان صناعة الألبسة لم تكن فاعلة: تجمّع من المصانع الصغيرة تعمل في المراحل النهائية (التشطيبية) للانتاج، بدون انتاج محلي من خيوط وأقمشة، وتنتج نوعية متدنية من الألبسة وليس لها القدرة على التصدير[٤٢].

عندما قرّرت الدولة السير في خطة تسريع التصنيع، أصبحت صناعة النسيج والملبوسات هدفاً رئيسياً للاعتبارات الهامة التالية: طبيعة الانتاج التي تحتاج لكثافة عمالية، المهارات المحدودة المطلوبة من العمال الجدد والاستثمار المنخفض في العامل الواحد[٤٣]. Investment per worker وصل عدد العاملين في هذه الصناعة خلال عشرة سنوات من التطور السريع إلى ٤٣٧٥٠ عاملاً وارتفعت الصادرات من ستة ملايين دولار إلى سبعة وأربعين مليوناً، كما أنشئت شبكة واسعة من المصانع الحديثة تغطي كل مراحل الانتاج.

إن ما جعل هذا التطور السريع ممكناً هو بالأساس: تجنيد العمال الشرقيين. في البداية كان هذا صحيحاً بالنسبة لصناعة النسيج ثم أصبح فيما بعد ينطبق على صناعة الملبوسات أيضاً. تُظهر احصائية ١٩٦١ ان نسبة ٤١٪ من جميع العاملين في مصانع النسيج كانت من الشرقيين ـ في الوقت الذي كان هؤلاء يشكّلون نسبة ٢٩٪ فقط من مجموع القوة العاملة، وكانت نسبة العاملات الشرقيات بشكل خاص مرتفعة جداً[٤٤]. تجدر الملاحظة هنا، ان صناعة النسيج أصبحت عاملاً رئيسياً في انشاء «مدن التنمية» الجديدة ـ بأغلبيتها الشرقية. كانت أكبر المصانع، والتي توظف ٤٠٪ من مجموع العاملين في هذه الصناعة، واقعة في «مدن تنمية»[٤٥]. بحلول العام ١٩٧٢، صار الشرقيون يشكّلون نسبة ٥١٪ من عمال صناعة النسيج و٤٢,٦٪ من عمال

صناعة الملبوسات. وتضاعف عدد الشرقيين العاملين في مصانع الملبوسات أربع مرات في الفترة بين ١٩٦١ و١٩٧٢ ـ مقارنة مع زيادة ١,٧٪ فقط في عدد العمال الاشكنازيين في الفترة نفسها[٤٦].

كانت الأجور في صناعتي النسيج والملبوسات بين أدنى الأجور في اسرائيل وأعلى بقليل من الأجور في صناعة المواد الغذائية، كما كانت أقل في «مدن التنمية» الجديدة، ولا تزال، منها في المدن الكبيرة[٤٧].

في الوقت نفسه أدّى التوسع في هذه الصناعة بتشجيع المعونات الحكومية السخية، إلى توطيد أوضاع عدد كبير من رجال الأعمال وتعزيز مراكزهم ـ معظمهم من الاشكنازيين ـ في ملكية المصانع والمناصب الادارية، أضف إلى هؤلاء طبقة كبيرة من العمال المهرة والتقنيين، فمن أصل ٣٣٤ مصنعاً ورد ذكرهم في «دليل الصناعة» عام ١٩٧٩، كان مدراء ٤٦ مصنعاً فقط، يحملون أسماء افريقية أو آسيوية ـ أغلبهم في مصانع ملبوسات صغيرة نسبياً[٤٨]. أما مصانع النسيج الكبيرة فكانت، دون استثناء تقريباً، مملوكة لاشكنازيين وتُدار من قبلهم. يجب ان نضيف ان مصانع النسيج كانت أحد الأعمدة التي بنت الكثير من المصالح الاسرائيلية قوتها عليها: من الأمثلة البارزة نذكر «كلال» أكبر مجموعة صناعية خاصة في اسرائيل وتملك العديد من مصانع النسيج وخصوصاً في «مدن التنمية» الجديدة.

الصناعات المعدنية (صناعة المعادن):

من أصل ١٦٨ مصنعاً للمعادن ورد ذكرها في «دليل الصناعة»، كان ٢٨ مصنعاً فقط قائماً قبل ١٩٤٨، ٤٧ مصنعاً تأسست في الفترة بين ١٩٤٨ و١٩٥٥، و٥٠ مصنعاً بين ١٩٥٠ وحرب الأيام الستة و٤٣ آخرين بين ١٩٦٧ و١٩٧٨. في زمن الهجرة الجماعية كانت صناعة المعادن صغيرة ومبعثرة بين العديد من المصانع التي تعمل كلياً في المراحل النهائية للانتاج، ولكن خطة تسريع التصنيع غيّرت كل هذا:

في الفترة بين ١٩٥٧ و١٩٦١، تلقّت الصناعات المعدنية القسط الأكبر من الأموال الحكومية المخصّصة للتطوير الصناعي - ٣١٪ بالمقارنة مع ٢٨٪ لصناعة النسيج[٤٩]. في العام ١٩٤٦ كانت هذه الصناعات توظّف ١٩٪ من مجموع العمال الصناعيين: في العام ١٩٥٧ أصبحت النسبة ٢٣,٣٪ وارتفعت إلى ٢٨,٦٪ في العام ١٩٦١ وإلى ٣٥,٢٪ في العام ١٩٧٧[٥٠].

هناك نظرية شائعة بأن الصناعات المعدنية، وبعضها معقّد تقنياً، تحتاج لنسبة أكبر من العمال الفائقي المهارة - الذين وفي إطار المجتمع الصهيوني كان يجب ان يكونوا، بمعظمهم، من الاشكنازيين ولكن التعقيد التقني يظهر من خلال الاعداد الكبيرة نسبياً من المهندسين والعلماء على مستويات الادارة والأبحاث، بينما نجد العمال غير المهرة في خط التجميع (خط الانتاج). وهكذا لحظت الخطة الحكومية لعام ١٩٥٧ ان يكون بين عشرة آلاف وظيفة جديدة، سيتم خلقها في الصناعات المعدنية، ٧٢١٠ وظائف لا تحتاج لمهارات معينة[٥١].

تظهر احصائية ١٩٦١ ان نسبة الشرقيين في أربعة من أصل خمسة فروع في الصناعة المعدنيّة كانت أعلى من نسبتهم المفرطة لعدد سكان اسرائيل، إذ كان الشرقيون المولودون خارج اسرائيل يشكلون حينذاك نسبة ٤٧,٣٪، من مجموع المهاجرين، في القوة العاملة بينما كانت نسبتهم بين عمال الصناعات المعدنية أعلى: ٤٩,١٪ في فرع المنتجات المعدنية، ٤٩,٤٪ في أجهزة المواصلات، ٥٦,٢ في الصناعات الأساسية وكانت نسبتهم أقل فقط في فرع المعدّات الالكترونية حيث بلغت ٣٩,٤٪[٥٢]. أما بحلول عام ١٩٧٢ فقد أصبح الشرقيون بشقيهم، المولودون في الخارج وداخل البلد، يشكلون الغالبية في كل فروع الصناعة المعدنية[٥٣].

في الوقت الذي كان الشرقيون الغالبية بين العمال، كانت

الادارة والطبقة المتحكّمة بمعظمها من الاشكنازيين: بين ١٧٠ مصنعاً (يوظف الواحد منها ٨٠ عاملاً على الأقل) أتى على ذكرهم «دنّ» و«برادستريت» في «دليل الصناعة» نجد أسماء يهودية آسيوية وافريقية في ١٧ مصنعاً فقط[٥٤]. أما الشركات الكبرى في اسرائيل: صناعات «كور» التابعة للهستدروت، الشركة الاستثمارية لبنك التسليف وشركة «كلال»، بإدارتها الاشكنازية، فإنها تملك و/أو تسيطر على وتدير العدد الأكبر من المصانع في هذا القطاع. وبالحكم على نسبة الشرقيين في مؤسسات التعليم العالي، نستطيع القول بأن الطبقة الأكبر من المهندسين والعلماء العاملين في الصناعات المعدنية تتألف بمعظمها من الاشكنازيين.

الادارة المدنيـة،
خدمات التربية والضمان الاجتماعي:

في الوقت الذي اتجهت فيه غالبية الشرقيين إلى العمل في حقول الزراعة والبناء والصناعة - في العام ١٩٦١ كانت هذه الحقول الثلاثة تضم ٥٢,٤٪ من الشرقيين - دخلت اعداد كبيرة من الاشكنازيين حقل الخدمات العامة الذي شهد نمواً واسعاً ترافق مع التطور الاقتصادي السريع.

إن النمو الاقتصادي وتوفّر القوى العاملة الرخيصة نسبياً وتدفق الرساميل الأجنبية إلى الدولة الجديدة، مَكّن الكثير من الاشكنازيين من التحوّل إلى الوظائف الادارية، وبالأخص الحكومية منها: في العام ١٩٦١ كان ٢٨,٣٪ من الاشكنازيين المولودين في الخارج و٣٧,٣٪ من المولودين في اسرائيل يعملون في حقل الخدمات العامة، أي في الادارة المدنية والتربية والضمان الاجتماعي[٥٦]. هكذا اتخذ توزيع العمل على أسس إثنية بعضاً من شكله: كان الشرقيون غالبية بين أفراد العمالة اليدوية تديرها وتراقبها وتثقفها وتؤمن لها خدمات الضمان

الاجتماعي ببيروقراطية اشكنازية بمعضمها - خصوصاً في المراكز العليا. يبرز هذا بشكل خاص في الحالات حيث يخلق دور الشرقيين في عمليات الانتاج، حاجة لخدمات اجتماعية: ضمان اجتماعي، تدريب مهني، الخ. . . بموجب المثل القائل ان الفقر - يعمل على خلق وظائف للأغنياء.

في العام ١٩٤٨ كانت نسبة ١٨,٩٪ من مجموع الموظفين تعمل في حقول الخدمات العامة وفي العام ١٩٦١ أصبحت هذه النسبة ٢٥٪[٥٨]. أما نسبة العاملين في الادارة المدنية إلى عدد السكان فقد تضاعفت بين ١٩٤٨ و١٩٥٨[٥٩]، وكانت غالبية الموظفين الجدد من الاشكناز.

يظهر، من احصاءات مقارنة أصدرتها الادارة المدنية لحزيران ١٩٥٣، آذار ١٩٥٥ وآذار ١٩٦٠[٦٠]، ان نسبة العاملين فيها من أصول آسيوية وافريقية كانت ١٤,٣٪ في العام ١٩٥٣ وارتفعت إلى ١٦,٢٪ في العام ١٩٥٥ وإلى ٢١,٤٪ في العام ١٩٦٠. يجب ان نستعيد هنا الحقيقة انه في العام ١٩٦١، أي بعد عام واحد، كان الشرقيون يشكلون نسبة ٢٩,٧٪ من جميع الموظفين ولكن توزعهم بين مختلف دوائر الدولة لم يكن متوازناً. في الوزارات الهامة كانت نسبة الشرقيين متدنية جداً: ٩,٥٪ في التجارة والصناعة، ١٠,٣ في الخارجية، ١٠,١ في التربية و١٠,٩ في الزراعة، وكان للشرقيين حصص أكبر في الوزارات التي تستخدم نسبة كبيرة من العمال غير المهرة أو ذوي المهارات القليلة[٦١]. في إدارة حكومية واحدة فقط - الشرطة، كان الشرقيون ممثلين بأعداد كبيرة: في العام ١٩٦٠ كان المهاجرون من مواليد آسيا وافريقيا يشكلون نسبة ٤٢,٦٪ من قوة الشرطة[٦٢] ولكنهم كانوا يشغلون معظم الوظائف الدنيا: من أصل ٤٩٧ ضابط شرطة كان هناك ٣٥ ضابطاً شرقياً أي نسبة ٧٪ فقط[٦٣].

يتلقى العاملون في حقل خدمات التعليم رواتبهم من الدولة

ولكنهم يسجلون كفئة مستقلّة في الاحصاءات الرسمية. برأينا يجب ان تكون المعاملة أيضاً مستقلّة باعتبار دورهم الهام في تحديد ونقل القيم والمبادىء الاجتماعية في ظل حالة من المجابهة الإثنية. ثمة سبب آخر لوجوب معاملتهم بطريقة مستقلة هو ان العاملين في التربية - من المعلمين في رياض الأطفال حتى اساتذة الجامعات - يشكلون واحداً من أكبر فروع الاقتصاد الاسرائيلي[٦٤].

لقد اجتاز النظام التربوي مرحلة نمو سريعة خلال عقد الخمسينات - المرحلة التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً. أسباب هذا النمو في الحقل التربوي هي الهجرة الجماعية والتطور الاقتصادي اللذان خلقا الحاجة لتسهيلات تربوية من نوع معين كشبكة المدارس المهنية التي بدأت بالانتشار في الستينات.

إن أكبر مكوّنات النظام التربوي هي المدارس الابتدائية وقد أسهم الشرقيون بطريقة غير متناسبة في زيادة عدد الطلاب في هذه المدارس بسبب كثرة عدد الأطفال لديهم. ولكن تلبية الحاجة المتزايدة للمدرسين كانت تتمّ عادة بتوظيف اشكنازيين، وكان الشرقيون خلال معظم الخمسينات يمثلون أقل من ١٠٪ من مجموع المدرّسين في المدارس الابتدائية كما في الثانوية[٦٥] وتناقصت هذه النسب مع ارتفاع المستوى في هرم المؤسسات: في المدارس الثانوية كانت نسبة الشرقيين بين المدرسين تتراوح بين ٣ و٥٪ فقط. كما تناقصت مع ارتفاع المستوى في الهرم الوظيفي: ففي العام ١٩٥٣، مثلاً، كانت نسبة اليهود الشرقيين بين مدراء المدارس الابتدائية تبلغ ١٤,٣٪ بينما كان اثنان منهم من أصل ٦٧، مديراً لمدرسة ثانوية[٦٦].

في ختام هذا الفصل لا بد من لمحة قصيرة عن خدمات الضمان الاجتماعي: منذ أواخر الخمسينات والشرقيون يمثلون غالبية المستفيدين من هذه الخدمات، وكانت الدولة تعمل على تنمية جهاز الضمان الاجتماعي وتوسعة نشاطاته استجابة للتأثيرات الجانبية لعملية

دمج الشرقيين في الاقتصاد الاسرائيلي. أدّت هذه التنمية بدورها إلى زيادة الطلب على العمالة المتخصصة. حتى عام ١٩٥٨ لم يكن هناك دائرة خاصة بالخدمات الاجتماعية في أي من جامعات اسرائيل: بين العام ١٩٥٨ والعام ١٩٦٩ تمّ انشاء أربع مدارس - في القدس وبار ايلان وحيفا وتل أبيب -[٦٨]، وبالرغم من غياب أية احصائيات تفصيلية عن تسجيل الطلاب حسب الاختصاص أو المدرسة، فإننا نستطيع الاستنتاج من احصائيات جامعية عامة ان غالبية المسجّلين كانوا اشكنازيين. في أواخر السبعينات وخلال الثمانينات بدأت الصورة تتغير عندما أصبحت الوظائف في حقل الخدمات الاجتماعية نوعاً من فرصة «طبيعية» للشباب الشرقي المتوثّب.

هوامش الفصل الأول

1. Halevi, D. N. and Klinov-Malul, R., 1968. *The Economic Development of Israel*. Jerusalem: Akademon, p. 26 (Hebrew).
2. See, for example, Balas, S., 1964. *The Immigrant Camp*. Tel Aviv: Am Oved; Hakak, L., 1977. *The Foundlings*. Tel Aviv: Tamuz; Michael, S., 1974. *Some are More Equal Than Others*. Tel Aviv: Boostan (all Hebrew).
3. Amos Oz, 1979, *Under the Blazing Light*. Tel Aviv: Sifriat Po'alim, p. 128 (Hebrew).
4. Israel, Prime Minister's Office, Economic Planning Authority, 1968. *Israel Economic Development*. Jerusalem, p. 312.
5. Giladi, D., 1970. *The Palestinian–Jewish Community in the Period of the Fourth Wave of Immigration*. Tel Aviv, Am Oved, pp. 51–2 (Hebrew).
6. Koren, Y., 1964. *History of the New Moshavim in Israel*. Tel Aviv: Am Oved, p. 118 (Hebrew).
7. Giladi, op. cit., p. 49.
8. Loewe, I., 1963. *An Economic Analysis of Israeli Agriculture*. Tel Aviv: Am Oved, p. 159 (Hebrew).
9. Giladi, op. cit., p. 2.
10. Ibid., pp. 37, 51.
11. Puhoriles, H., 1973. *Agriculture in Israel – An Economic Planning Model*. Tel Aviv: Sifriat Hakibbutz Hameuchad, p. 138 (Hebrew).
12. Ibid.
13. Loewe, op. cit., p. 175.
14. Halperin, H., 1956. *Changes in Israeli Agriculture*. Tel Aviv: Ayanot, p. 157 (Hebrew).

15. Israel, Central Bureau of Statistics, *Housing and Population Census 1961*, *Labour Force*, Part I. Jerusalem, 1963, Table 39.
16. Histadrut, Economic and Social Research Institute, 1958. *Statistical Abstract 1957*. Tel Aviv, p. 31 (Hebrew).
17. Horin, I., 1963. *Israel Citrus*. Tel Aviv, Hasadeh, p. 51 (Hebrew).
18. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1961, op. cit., Table 39.
19. Halperin, op. cit., pp. 90–107.
20. Smooha, S., 1978, *Israel: Pluralism and Conflict*. London: Routledge & Kegan Paul, pp. 320, 336.
21. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1961, op. cit., Table 39, and *Housing and Population Census 1972*, my own calculations.
22. Israel, Prime Minister's Office, op. cit., p. 528.
23. Haber, A., 1975. *Population and Construction in Israel 1948–1973*, Jerusalem, Ministry of Housing, p. 93 (Hebrew).
24. Darin-Drabkin, H., 1955. *Housing and Absorption in Israel*. Tel Aviv: Gadish, p. 136.
25. Israel, Prime Minister's Office, op. cit., p. 540.
26. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1961, op. cit., Table 39.
27. The proportion of Orientals in construction grew over the years. By 1971 they constituted 57% of all Jewish construction workers, while their proportion in the labour force amounted to 40%. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1972, op. cit., my own calculations.
28. Histadrut, *Statistical Abstract 1957*, op. cit., Table 51.
29. Cohen, A., March 1963, "Profits in Israel-Construction", *Ba'Shaar 6*, p. 44 (Hebrew).
30. See Marcus, A. A., 1953. *The Structure of Industry in Israel, Facts and Problems*. Tel Aviv: Am Oved, (Hebrew); Ettinger, M. (ed.), 1947, *The Jewish Palestinian Economy in 1947*, The Jewish National Committee (Hebrew); and Nathan, R. R., O. Gass and D. Creamer, 1946, *Palestine: Problems and Promise*. Washington D.C.; Public Affairs Press.
31. Israel, Prime Minister's Office, op. cit., p. 413.
32. Ibid., p. 61.
33. Ibid., p. 396; and Aharoni, I., 1976, *Structure and Behaviour in the Israeli Economy*. Tel Aviv: Tcherikover, ch. 7. (Hebrew).
34. Halevi, N., and R. Klinov-Malul, op. cit., pp. 7, 53, 55–6.
35. Ibid., pp. 7, 53.
36. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1961, op. cit., Table 39.
37. Israel, Ministry of Commerce and Industry, 1957, *Industrial Development Plan 1957–1961: Outline*. Jerusalem, Table 5 (Hebrew).
38. Baharal, U., 1965, *The Effects of Mass Immigration on Salaries in Israel*. Jerusalem: the Falk Economic Research Institute, p. 14 (Hebrew).
39. Ibid., p. 43.
40. Swirski, S., and Katzir, S., October 1978, "Ashkenazim and Orientals in Israel: An Emerging Dependency Relationship". *Mahbarot Le'Mehkar U'Lebikoret*, no. 1, p. 41 (Hebrew).
41. Marcus, op. cit., p. 14. See also Ettinger, op. cit., p. 286.
42. Marcus, op. cit., p. 68; Israel Ministry of Commerce and Industry, *Industry: Past and Future*. Jerusalem, N.D., p. 40 (Hebrew).
43. Kleiner, 1966, *Die Textilindustrie in Israel*. Basel: Kyklos, p. 153.
44. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1961, op. cit., Table 39.
45. Kleiner, op. cit., p. 156.
46. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1961, op. cit., Table 39, and Census 1972 op. cit., our own calculations.
47. Swirski and Katzir, op. cit., p. 46.
48. Dun and Bradstreet, 1979, *Dunsguide, Israel, 1979*. Tel Aviv.
49. Israel, Ministry of Commerce and Industry, 1957, op. cit., table on investments.
50. Marcus, op. cit., p. 14; and Central Bureau of Statistics, various annual abstracts.
51. Ministry of Commerce and Industry, 1957, op. cit.
52. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1961, op. cit., Table 39.

53. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1972, op. cit., my own calculations.
54. Dun and Bradstreet, op. cit.

55. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1961. op. cit., Table 39.
56. Ibid.
57. Gans, H. J., September 1972, "The Positive Functions of Poverty", in *American Journal of Sociology*, vol. 78.
58. Ofer, G., 1967. *The Service Industries in a Developing Economy: Israel as a Case Study*. New York: Praeger, pp. 88–9.
59. Ibid., p. 140.
60. Israel, Prime Minister's Office, Civil Service Authority, 1961. *A Comparative Study of the Composition of the Civil Service, June 1953, March 1955, and March 1960* (Hebrew).
61. Ibid., pp. 22–3, 34, 39.
62. Israel, Police Department, 1962, *Annual Report, 1961*. Tel Aviv, p. 28 (Hebrew).
63. Ibid., p. 80.
64. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1961, op. cit., Table 39. Israel, Ministry of Education and Culture, 1976 *Educational Workers, 1972*. Jerusalem, Table 1 (Hebrew).
65. Israel, Central Bureau of Statistics, 1955, *Educational Statistics 1953*. Special Publication no. 27, Jerusalem, Table 5. Israel, Central Bureau of Statistics, 1957. *Schools and Kindergartens 1956*. Special Publication no. 59, Jerusalem, Table 104.
66. Ibid.
67. Israel, Central Bureau of Statistics, 1955, op. cit., Table 52. We should add here that by 1972 the proportion of Orientals among educational services employees had risen to 27% (from 17.4% in 1961). But by then the proportion of Orientals in the labour force had also risen – from 29.7% to 40%. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1972, op. cit., my own calculations.
68. Israel, Ministry of Welfare, 1970, *Professional Workers in the Welfare Services in Israel in 1969*. Jerusalem, p. 12 (Hebrew).

الفصل الثاني

الانقسام الاثني في القوى العاملة

يميل الرأي العام في الكيان الصهيوني إلى اعتبار العمليات التي عرضنا لها في الفصل السابق على انها شيء من الماضي ونتيجة ظروف تاريخية مؤسفة، ومن الشائع الظن ان الحالة قد تحسنت وان «الفجوات الاجتماعية» تضيق بسرعة.

إن هذه النظرة تهمل الحقيقة القائلة ان العمليات نفسها التي خلقت الانقسام الاثني في الخمسينات والستينات، خلقت أيضاً آلية توالد حافظت ـ مع بعض التغييرات ـ على الانقسام في صفوف القوى العاملة حتى يومنا هذا وتعمل حالياً على توليدها للمستقبل المنظور على الأقل.

سنراجع في هذا الفصل، باختصار، آليّات التوالد الرئيسية أثناء عملها: (١) التمييز البيئي بين الشرقيين والاشكنازيين، (٢) أنماط التزاوج الاثني الناشئة، (٣) التمييز الاثني داخل النظام المدرسي، و(٤) التحديد وإعادة التحديد المستمرين لايديولوجية «السلطة الحضارية» بين الجماعات الاثنية.

التمييز البيئي:

كان الاتجاه السائد ان يسكن الشرقيون والاشكنازيون في اسرائيل في مناطق متفرقة ومتباعدة، وبالرغم من صعوبة اجراء احصائية عامة دقيقة، فالواضح ان غالبية الشرقيين تعيش الآن في مناطق حدودية ـ في مدن وقرى شرقية بغالبيتها العظمى.

إن أوضح مثال على هذا التمييز يبرز في المناطق المدينية المركزية وما يسمى «مدن التنمية» "Development Towns" التي أقيمت أساساً في المناطق الحدودية: يعيش أكثر الاشكنازيين في الأولى بينما يشكل الشرقيون غالبية السكان في الأخرى، فلقد امتصّت «مدن التنمية»، التي أقيمت في الفترة بين ١٩٥٢ و١٩٦٤، معظم المهاجرين خلال هذه الأعوام كجزء من سياسة الحكومة لنشر السكان، وأصبحت هذه المدن لهذا السبب بغالبيتها العظمى، **شرقية**. في منتصف السبعينات كان أكثر من ٩٠٪ من اليهود المولودين خارج اسرائيل والذين يقطنون مدن: أوفاكيم، شلومي، نتيفوت وحازور، و٦٠٪ من الذين يقطنون مدن اشدود، عسقلان وعكا، **شرقيين**[١]. كانت كل المجموعات **الشرقية** المختلفة ولا تزال تشكل غالبية سكان «مدن التنمية» الحدودية بالمقارنة مع المدن الداخلية وضواحيها. في السبعينات كانت نسبة تمثيل اليهود الأفارقة الشماليين - من المغرب والجزائر وتونس - في «مدن التنمية» تساوي ٢,٤٨ ضعفاً نسبتهم لعدد سكان اسرائيل[٢]. وحسب احصاء ١٩٨٣، كان ٧٠٪ من الجيل الأول والثاني الذين يعيشون في «مدن التنمية» من **الشرقيين**، وفي احدى عشرة مدينة من هذه المدن وهي: أوفاكيم، بيت شين (بيسان)، بيت شمس، ديمونا، هاتزور الجليل، طبريا، يروحام، معالوت، نتيفوت، كريات شمونة (الخالصة) وشدوروت، كان **الشرقيون** يشكلون أكثر من ٨٠٪ من السكان[٣].

إن حقيقة تحوّل «مدن التنمية» باستمرار إلى **شرقية** يمكن ردها لعاملين أساسيين: **الأول**، ان عدداً أكبر من **الشرقيين** أسكن فيها وخصوصاً في الستينات[٤]، **والثاني**، انه برغم عدد المهاجرين الذين انتقلوا بالنتيجة من هذه المدن، فإن أغلبية الباقين كانت **شرقية**. وعندما بدأت هجرة الناطقين بالانكليزية والروسية تزداد في أواخر الستينات وتحل محل هجرة **الشرقيين**، كانت اعداد قليلة منهم ترسل إلى هذه المدن[٥]. كان **الاشكنازيون** في هذه المدن يعيشون في احياء

منفصلة عن الشرقيين[٦]، وكان الكثير منهم يعملون في مصالح تديرها شركات في المدن المركزية (الداخلية) ويعودون إلى المدن الكبيرة حال انتهاء مدة خدمتهم مع هذه الشركات.

وبينما يمكننا ان نرى «مدن التنمية» كإطار حدودي **شرقي للتجمعات الاشكنازية** في المدن، يهمنا ان نشير إلى انه وحتى داخل هذه المناطق الحدودية حيث أقيمت «مدن التنمية» كان هناك تمييز إثني بين هذه المدن والكيبوتزات والقرى التعاونية (الموشافيم) المحيطة بها. وكان هذا بالأخص بارزاً في مواقع المستوطنات الزراعية القديمة مثل الجليل الأعلى، بحيرة الجليل (الحولة)، بيت شين (بيسان) ووادي جزريل (مرج ابن عامر) والسهول الساحلية، وتبرز بمقدار أقل في الجنوب. هكذا أصبحت مدن تنمية مثل بيت شين (بيسان) بأغلبيتها **الشرقية محاطة** بكيبوتزات **اشكنازية**.

حصل التمييز أيضاً داخل المستوطنات الزراعية، فكما رأينا سابقاً تمّ تحويل الكثير من المهاجرين للعمل في القطاع الزراعي وبالأخص في اطار القرى التعاونية: من أصل ٢١٤ موشافة انشئت بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٣، كان اليهود **الشرقيون** يشكّلون كامل سكان ١٦٧ منها دون استثناء[٧].

على مسافات أقرب من المدن الكبيرة تطالعنا «مدن المهاجرين» أو مشاريع اسكان المهاجرين وبالاغلب في مواقع المدن العربية ومخيمات الجيش البريطاني المهجورة والتي تمّ اسكان مهاجرين فيها خلال سنوات الهجرة الجماعية. مرّت هذه المدن بنفس ما مرّت به مدن التنمية: في بداياتها، استوطن **شرقيون واشكنازيون** هذه المدن ولكن، ومع مرور الزمن، بدأت اعداد **الاشكنازيين** القادمين إليها تتناقص واعداد الذين يتركونها تتزايد حتى أصبحت هذه المدن، أيضاً بغالبيتها العظمى **شرقية**[٨]. من الصعب اعطاء أرقام فعلية لعدم وجود قوائم رسمية بأسماء هذه المدن، ولكن، وعلى أساس قائمة قمنا بإعدادها

تضم مدن: اللد، الرملة، عكا، كريات يام أو يهودا، طيرات الكرمل، جفنة، ياهود ميفاسيريت صهيون ورأس العين، تبين ان عدد سكان هذه المدن بلغ حوالي ٢٥٠ ألفاً في العام ١٩٨٦[٩].

أخيراً في المدن الكبيرة ـ تل أبيب، حيفا، القدس وبئر السبع ـ نجد نفس التمييز البيئي: في تل أبيب نجد التمييز التقليدي بين الشمال والجنوب[١٠]، في حيفا بين أعالي جبل الكرمل وسفحه[١١]، في القدس التمييز هو من بواقي التقسيم الشمالي الجنوبي ولكن على مدى أوسع[١٢]، أما بئر السبع فلها نموذج خاص مختلف عن غيرها[١٣]. وكما في «مدن التنمية» نشأ في هذه المدن نهج نحو تجمعات متجانسة إثنياً: ينتقل **الاشكنازيون** من الأحياء الجنوبية من هذه المدن باتجاه الشمالية منها أو باتجاه الضواحي، ويعزّز هذا النهج انتقال **شرقيين** من «مدن التنمية» و«مدن المهاجرين» إلى المدن الكبيرة وهكذا أصبحت احياء ـ مثل، تشيكونا هاتيكفا وكفرسالم في تل أبيب، نفي دافيد (النبي داود) ونفي يوسف (نبي يوسف) في حيفا، مصرارة والقطمون في القدس ـ بأغلبيتها **شرقية**، فيما أصبحت أحياء شمالية في تل أبيب ـ مثل اهوزا ورهافيا ـ بأغلبيتها **اشكنازية**[١٤].

عندما وصل حزب الليكود، بقيادة مناحيم بيغن، إلى السلطة عام ١٩٧٧، أعلنت الحكومة بطبل وزمر، اطلاق مشروع «التجديد»: خطّة تحديث المناطق **المدينية (الحضرية)** لتحسين الأوضاع المادية والبيئية (السكنية) البائسة في ضواحي المدن. كانت معظم الضواحي المئة وستين التي اختيرت من ضمن اهداف المشروع ضواحي **شرقية**، إن المشروع بأساسه كان في الواقع، مجرد مكافأة مموهة يمنحها الليكود للمواطنين الذين، يُفترض، انهم أوصلوه إلى السلطة ـ الطَبَقة العاملة بأغلبيتها **الشرقية**.

التزاوج عبر الجماعات الاثنية

إن أكبر الخرافات فيما يختص بالعلاقات بين **الشرقيين والاشكنازيين**، هي تلك المتعلّقة بالتزاوج. يميل الساسة الاسرائيليون ومعهم علماء الاجتماع إلى إبراز أهمية التزاوج كوسيلة لالغاء الحواجز بين الجماعات المختلفة وإقامة شعب واحد موحد، وقد رحّبت هذه الأوساط بارتفاع نسبة هذا التزاوج من ٩٪ عام ١٩٥٢ إلى حوالي ٢٠٪ حالياً، كمؤشر واضح إلى ان «المشكلة الاثنية في طريقها إلى الزوال»[١٥].

بالكاد توقف أحدهم للتدقيق في المفاهيم الإثنية المتضمنة في هذا المؤشر والآمال المعقودة عليه. إن تحديد النظر في المركز الاجتماعي للعريس أو العروس، يبينّ ان هذا التزاوج لا يؤدي إلى صهر الطبقات إنما يعني ببساطة ارتقاء احد الطرفين السلّم الطبقي، صعوداً أو نزولاً، وليس له أي تأثير في تغيير البنية الطبقية للمجتمع. ما كان بالفعل وراء الاحتفاء بالتزاوج، الاعتقاد بأنه قد يؤدي إلى رفع مستوى الطرف **الشرقي** في هذه الزيجة، إما بانتقال الجينات الوراثية من الطرف **الاشكنازي** إلى الأطفال أو بتأثير «الوسط الحضاري» الذي يفرضه هذا الطرف على جو العائلة.

بالاضافة، إن النزعات الحقيقية للتزاوج لم تكن أساساً قوياً لهذه التوقّعات الكبيرة. ففي المقام الأول بدأ معدل التزاوج بين **الشرقيين والاشكنازيين** بالانخفاض[١٦] والفرص لاستمرار ارتفاعه ضئيلة لأننا عندما نأخذ بالاعتبار المراكز الطبقية المتميزة والانفصال البيئي، فإن مجموعة المرشحين لهذه الزيجات المختلطة تصبح محدودة جداً[١٧].

كما ان التركيز الايديولوجي على الأهمية المزعومة لارتفاع نسبة التزاوج بين **الشرقيين والاشكنازيين** طمس حقيقة ان نهجاً، أكثر أهمية كمياً، قد بدأ بالتكوّن في نفس الوقت: ارتفاع نسبة التزاوج بين أفراد

المجموعات الشرقية المختلفة (كانت نسبة التزاوج بين الجماعات الاشكنازية دائماً مرتفعة، وتعكس، ربما، فترة التعامل الطويل بين هذه الجماعات قبل نشوء الدولة)، وقد وثّقنا هذا النهج باحصاءات اعدها المكتب الاسرائيلي المركزي للاحصاء خصيصاً لهذه الغاية وتشمل الفترة حتى عام ١٩٧٥. يظهر الجدول ٢,١ انه في العام ١٩٥٢ أي في ذروة فترة الهجرة الجماعية تزوج ٧٠٪ من الرجال الشرقيين نساء من نفس بلد المنشأ و٢٢٪ فقط نساء من مجموعات شرقية أخرى، بينما تساوت هذه النسب في العام ١٩٧٥[١٨]. إنني أؤمن ان هذا النهج هو دلالة واضحة على وحدة المصير الاجتماعي للجماعات الشرقية في اسرائيل لأن الزواج، من بين أمور أخرى، هو نتيجة توفّر المرشحين في نفس البيئة من جهة والتقارب الطبقي من جهة أخرى.

الزواج بين اليهود حسب بلد المنشأ والقارة في الأعوام ١٩٥٢ و١٩٥٨ و١٩٧٥

آسيا / افريقيا

		١٩٥٢	١٩٦٨	١٩٧٥
أحد الزوجين من مجموعة	رجال	١٣,٠	١٥,٩	١٩,٢
اثنية مختلفة	نساء	٨	١٧,٦	١٦,٨
أحد الزوجين من بلد مختلف	رجال	٢٢	٣٤,٩	٣٩,٥
في نفس القارة	نساء	٢٢	٣٤,٢	٤٠,٧
الطرفان من نفس	رجال	٦٥	٤٩,١	٤١,٢
بلد المنشأ	نساء	٧٠	٤٨,١	٤٢,٤

أوروبا / أميركا

		١٩٥٢	١٩٦٨	١٩٧٥
أحد الزوجين من مجموعة	رجال	٧	١٦,٤	١٩
أثنية مختلفة	نساء	١٢	١٤,٩	٢١,٦
أحد الزوجين من بلد مختلف	رجال	٥٦	٥٣,٧	٤٧,٩
في نفس القارة	نساء	٥٠	٥٤,٦	٤٦,٤
الطرفان من نفس	رجال	٣٨	٢٩,٧	٣٢,٩
بلد المنشأ	نساء	٣٨	٣٠,٤	٣١,٩

المصدر: أرقام عام ١٩٥٢ مأخوذة من «شيلواح». الجدولان ١٩ و٢٠[١٩]. أما الأرقام للعامين ١٩٦٨ و١٩٧٥ فقد حسبت من جداول زودنا بها مكتب الاحصاء المركزي. الأرقام لا تتضمن اسرائيليين من الجيل الثاني أو اسرائيليين لم يعرف بلد منشئهم أو لم يحدد.

ملاحظة: لدى «مؤسسة شيلواح» معلومات لعامي ١٩٥٢ و١٩٦٨. لوجود فروقات بين أرقامها لعام ١٩٦٨ وأرقامنا، قررنا اعتماد الثانية.

التربية: إن الانقسام الاثني في القوى العاملة توالد أيضاً بواسطة نظام تربوي كانت التفرقة والتفاوت في المعاملة موجودة فيه لدرجة كبيرة.

في بلاد المنشأ كان للجماعات **اليهودية الشرقية** نظمها المدرسية الخاصة التي انشأتها في أغلب الحالات جمعية «الأليانس الاسرائيليّة» اليهودية الفرنسية الخيرية. كانت هذه المدارس تدّرس مناهج تربوية على النسق الأوروبي لمجموعات مختلفة من السكان الذين هم في عمر الدراسة، محققة في بعض الحالات ـ كما في العراق ـ نسباً عالية من الأفراد الذين انهوا مراحل متقدمة من التعليم الاكاديمي[٢٠].

أثناء عملية الهجرة إلى اسرائيل ثم تفكيك هذه النظم التربوية المستقلّة على نطاق واسع، وحال وصولهم إلى اسرائيل التحق أطفال اليهود **الشرقيين** بنظام التعليم الحكومي الذي أنشىء حديثاً. كان التعليم الابتدائي الزامياً للجميع وفتحت فرص جديدة أمام الكثير من الأطفال **الشرقيين** ـ وبالأخص البنات ـ الذين، وحتى هذا الوقت، لم يكونوا قد التحقوا بأية مدارس.

مع هذا، تبيّن ان الفرص التعليمية للأطفال الشرقيين كانت محدودة وبقيت كذلك حتى يومنا هذا. **أولاً**، لم تُلحق غالبية الأطفال **الشرقيين** في نفس المدارس مع أطفال قدامى المستوطنين اليهود، بل تحولّت إلى مدارس انشئت بسرعة في مخيمات ومستوطنات المهاجرين الجديدة، أما في الحالات التي تمّ قبولهم في المدارس القديمة فإنهم كانوا يلحقون بصفوف منفصلة[٢١] وهكذا وجد ٨٦٪ من الطلاب **الشرقيين** أنفسهم، أثناء العام الدراسي ١٩٥٢/٥١، معزولين على أسس اثنية ضمن نظام المدارس الحكومية في اسرائيل[٢٢].

رافق هذا التمييز، خدمات تعليمية ذات مستوى منخفض: مبانٍ وتجهيزات غير ملائمة[٢٣]، نسبة عالية من المدرسين غير المؤهلين[٢٤]، مناهج دراسية مخفضة وغير كاملة[٢٥] وعلاقة عدائية تصل أحياناً إلى حدّ التصادم بين المدرسين وأولياء الأمور[٢٦].

نتج عن هذه الحالة اداء دراسي ضعيف. كان الكثير من الأطفال

الشرقيين يتغيّبون عن الدراسة[٢٧] كما توقف كثيرون عن الدراسة في مراحلها المختلفة[٢٨]. في العام ١٩٥٦ فشل ٢٥٪ من طلاب الصفّ الابتدائي في الحصول على ترقية للصف الابتدائي الثاني وفي منتصف الستينات كان الطلاب **الشرقيون** يشكّلون نسبة ١٧,٧٪ فقط من الجسم الطلابي في المدارس الثانوية بينما كانوا يشكلون نسبة ٥٥٪ من الأفراد في فئة العمر ١٤ ـ ١٧ سنة[٢٩].

خوفاً من ان يؤدي هذا التخلّف في الاداء التعليمي إلى سقوط شرعية النخبة من قدامى **الاشكنازيين** في نظر اليهود **الشرقيين**[٣٠]، باشرت وزارة التربية سلسلة من الخطوات الاصلاحية. تمّ تحديد معايير الاصلاح من قبل مجموعة أصبحت منذ ذلك الوقت عنصراً هاماً في هيكيلية السيطرة الطبقية: علماء الاجتماع الاكاديميون. تمركز تفسير الأزمة التعليمية الذي قدموه حول الادعاء بأن الأطفال **الشرقيين**، كما قال أحد أبرز هؤلاء العلماء حرفيّاً، لديهم «عقلية بدائية» تحتاج إلى «إعادة تأهيل» بطرق تربوية خاصة. بشكل عام، ونصحت هذه المجموعة وزارة التربية باعتماد مبدأ «التعليم التعويضي» أو الاستلحاقي على نسق النظام الذي كان يطبق في ذلك الوقت على سكان الولايات المتحدة الأميركية من السود[٣٢].

كانت احدى أبرز نتائج هذه العملية الاصلاحية خلق فئة بيروقراطية جديدة: «المدارس للأطفال الذين هم بحاجة إلى عناية خاصة». كان لهذه المدارس مناهجها الخاصة وفي كثير من الأحيان مدرّسون اختصاصيون. إن هذا النظام، الذي تمّ إبرازه كدليل على اهتمام الدولة الكبير برفع المستوى الثقافي للشرقيين للوصول إلى حالة المساواة الاجتماعية، عمل بالفعل كأداة ضخمة لدمج **الشرقيين**، كان لها بين أمور أخرى تأثير كبير في انخفاض مستويات الأداء المتوقعة من الأطفال **الشرقيين** وآبائهم.

كان للأطفال الملتحقين بهذه المدارس، في الواقع، فرص كبيرة

للتخلف. ففي منتصف الثمانينات، وحسب رأي كبير خبراء وزارة التربية، كان هناك فارق سنتين، على الأقل، في التحصيل العلمي بين أطفال **الشرقيين** والأطفال **الاشكناز** على مستوى الدراسة الابتدائية[٣٣].

النتيجة الثانية البارزة للعملية الاصلاحية كانت انشاء شبكة واسعة من المدارس المهنية مصمّمة خصّيصاً لزيادة نسبة التحصيل العلمي بعد الابتدائي بين الأحداث الشرقيين الذين «لا تناسبهم الدراسة والمناهج الثانوية الاكاديمية»، وسرعان ما أصبحت الثانويات المهنية جزءاً من منظر الأحياء **الشرقية** «ومدن التنمية». كانت بعض هذه المدارس مساوية في مستواها وسمعتها للمدارس الثانوية ذات التوجه الاكاديمي فاجتذبت الكثير من الطلاب **الاشكنازيين** ولكن في غالبية هذه المدارس وبالأخص في الضواحي الفقيرة كانت فرص الحصول على شهادة البكالوريا، أحد الشروط الملزمة لاكمال الدراسات العليا، شبه معدومة.[٣٥].

أما بالنسبة المنخفضة للطلاب **الشرقيين** في الجامعات فلا تثير الدهشة: في العام ١٩٨٦ كان الجيلان الأول والثاني من أصول آسيوية وافريقية يشكلان ثلثي السكان في فئة العمر ٢٠ - ٢٩ تقريباً ومع هذا فإنهم كانوا يشكلون نسبة ٢٤,١٪ من الجسم الطلابي الجامعي فقط: ٢٧,١٪ في المرحلة الجامعية الأولى، ١٦,٥٪ في المرحلة الثانية وفقط ١٢,٤٪ على مستوى الدكتوراه[٣٦].

إن الفجوة التعليمية بين **الشرقيين والاشكناز** من مواليد اسرائيل قياساً على عدد سنوات التعليم **الرسمية هي**، باعتبار النسب، نفسها التي كانت قائمة بين المهاجرين الجدد: في العام ١٩٦١ كانت نسبة الذين أمضوا أكثر من ١٣ عاماً من الدراسة **المنهجية** (الرسمية) تبلغ ٣٪ بين **الشرقيين** المولودين خارج اسرائيل و١٢,٧٪ بين **الاشكنازيين** المولودين خارج اسرائيل. في العام ١٩٨١ كانت النسب المقارنة هي ١١,٦٪ **للشرقيين** مواليد اسرائيل و٤١,٨٪ **الاشكنازيين** مواليد

اسرائيل[٣٧]. بكلام آخر، نجح نظام التعليم الحكومي في توليد الانقسام الاثني في القوى العاملة أيّما نجاح.

بصورة واقعية ملموسة كان الوضع على الشكل التالي: يشكّل **الاشكنازيون**

٨١٪ من الفيزيائيين اليهود،
و٨٣,٢٪ من المهندسين والمعماريين
و٨٩٪ من مجموع الاطباء (جراحة وطب أسنان)،
و٨٢,٦٪ من كل العاملين في حقل الدراسات الانسانية،
٨٢,٢٪ من أساتذة التعليم العالي
و٨٦,٨٪ من الادارات في الحكومة المركزية.

في المقابل يشكّل **الشرقيون** نسباً تفوق ٨٠٪ في الفئات المهنية التالية فقط: عمال البناء وعمّال تغطية الجدران وعمال التنظيفات وحراس السجون[٣٨].

إيديولوجية التحكّم والسيطرة

في النهاية، وربما الأكثر أهمية، هي الحقيقة ان الانقسام الاثني في القوى العاملة يتمّ توالده بواسطة جهاز ايديولوجي يعتبر ان مستوى **الشرقيين** الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المنخفض هو نتيجة هجرتهم من دول غير متطورة ومتخلفة حضارياً وليس نتيجة التركيب الطبقي للمجتمع الاسرائيلي، أي انه يضع اللوم على الشرقيين أنفسهم. تنبع هذه الايديولوجية من:

١ - الشعور بالتفوق الذي يحسه الأوروبيون بشكل عام، ويشاركهم فيه **الاشكنازيون، تجاه شعوب العالم الثالث**.

٢ - احساس بالتفوق، اكتسبه قدامى الاشكنازيين من جرّاء انشائهم الحركة الصهيونية لاحياء اليهودية السياسية، عملت النخبة

الاشكنازية في اسرائيل - من السياسيين إلى علماء الاجتماع إلى رجال التربية والصحافة - على ترسيخه.

يقول بن غوريون في حديث مع القيادة العليا للجيش الاسرائيلي:

> ... الكثير من هؤلاء المهاجرين قدموا إلينا وليست لديهم أبسط مبادىء العلم، وبدون أثر لثقافة يهودية أو انسانية! هناك سببان لذلك: **الأول**، انهم نتاج حقبة الدمار، حقبة حروب عالمية، حقبة تدهور روحي ومادي مسبّبة التغييرات الجذرية في المؤسسات الانسانية. **والثاني**، انهم قدموا من دول يعمّها الظلام والاضطهاد والاستغلال[٣٩].

التقط علماء الاجتماع في اسرائيل هذه الفكرة، وفي مقدمتهم س. ن. ايزنشتادت من الجامعة العبرية في القدس الذي كتب أول دراسة وأشدها تأثيراً عن المهاجرين الجدد في العام ١٩٤٩[٤٠]. استعار (ايزنشتادت وتلاميذه الكثر أفكارهم من «المستودع» الفكري في دراسات الفلاسفة الوظيفيين البنيويين الأميركيين Structural Functionalist حول التطوير والتحديث، وأسهموا في اطلاق وصمة التخلف على المهاجرين **الشرقيين** واطلقوا على الاشارات الواضحة لنشوء التفاوت اسم «الثغرة الاجتماعية» بدل كونها دلائل تفاوت طبقي، وهي فكرة مأخوذة عن منهج «الكمّ» الذي كان شائعاً آنذاك في علم الاجتماع الواقعي في أميركا. لقد نبّه ايزنشتادت واتباعه إلى عِظَم هذه «الثغرة» ولكنهم طمأنوا أنفسهم والآخرين بأنها سرعان ما تختفي. أما المطلوب لالغاء هذه الثغرة فكان تحديث **الشرقيين** الذي عنى بالأساس حسب قول أحد أتباع ايزنشتادت: عملية «إلغاء اجتماعية» للشرقيين - أي محو ثقافتهم التقليدية - ومن ثم إعادة خلق سمة اجتماعية جديدة تتم عبر تقبّلهم للثقافة الاسرائيلية - بكلام آخر **الاشكنازية** - الحديثة[٤١]. لقد ذكرنا سابقاً أعمال كارل فرانكشتين

وندع هنا عناوين بعض كتبه تتحدث عن نفسها: «إعادة تأهيل الذكاء التالف» و«انهم يفكرون ثانية»[٤٢].

هكذا وفّر علماء الاجتماع الاسرائيليون جهاز التحكم الايديولوجي بإطار من الرصانة العلمية. والأكثر أهمية انهم باحتكارهم الكلي لحقليْ التدريس الاكاديمي والأبحاث، استطاعوا نقل وجهة نظرهم لأجيال من الطلاب الذين تحوّلوا لملء مختلف بنى التحكم. (في أواخر السبعينات توفرت للطلاب صيغ أخرى مع اصدار المجلة العلمية الاجتماعية «دفاتر للأبحاث والنقد» في مطلع العام ١٩٧٨ ومع أعمال عالم الاجتماع: (سامّي ساموحا).

إن الاعتقاد بأن جذور التفاوت بين **الشرقيين والاشكنازيين** إنما نشأت من الحاجة لرفع مستوى **الشرقيين** الثقافي وليس من الطبيعة الطبقية للمجتمع الاسرائيلي، لم يقتصر على السياسيين وعلماء الاجتماع، فقد تسلل هذا الاعتقاد إلى مدارس الأطفال **الشرقيين** «المحرومين ثقافياً» كما تسلل إلى جهاز الضمان الاجتماعي الضخم الذي أصبحت مكاتبه معلماً في كل الأحياء **الشرقية** والذي صار العاملون فيه يحسّون بأنهم يعرفون ما هو الأفضل **للشرقيين**، كما تجده في المؤسسة العسكرية حيث يؤمن الكثيرون، مثل موردخاي غور رئيس الأركان السابق، ان تأهيل **الشرقيين** لشغل مراكز عليا في الجيش يحتاج لسنوات طويلة بسبب عقليتهم الخاصة - أي المتخلفة - التي تمنعهم من معرفة كيفية تشغيل جهاز تنظيمي وتقني غربي شديد التعقيد[٤٣].

تسلّلت هذه الايديولوجية إلى وسائل الاعلام أيضاً. أحد الأمثلة الذي أثار موجة غضب بين زعماء الجماعات الشرقية، كان سلسلة من المقالات كتبها «امنون دنكنر» وهو ليبرالي مشهور وصاحب زاوية في صحيفة «هآرتـز» اليومية الرصينة. شبه دنكنر الشرقيين من مؤيدي بيغن بسعادين البابون مضيفاً أن تراثهم الفكري هزيل بالمقارنة مع

الاشكنازيين الذين انتجوا هايني وفرويد واينشتاين وكل هذا التزاوج الرائع بين اليهودية والحضارة الغربية[٤٤].

وفي النهاية تسللت هذه الايديولوجية إلى صفوف **الشرقيين** أنفسهم لدرجة ان كثيرين منهم باتوا يؤمنون بتفوق **الاشكنازيين** الفكري ويستحقون لذلك مراكز اجتماعية أرفع. كان هذا بالأخص صحيحاً في حالة **الشرقيين** الذين التحقوا بأجهزة الدولة ـ كسياسيين ومربّين وعاملين في حقل الخدمات الاجتماعية وفي حقل التنظيم الجماعي ـ الذين اتجهوا إلى الحديث عن «أولئك» أي مواطنيهم **الشرقيين** مستخدمين تعابير لا تختلف عن تلك التي يستخدمها الاشكنازيون.

بإيجاز: ان التفرقة البيئية وطغيان التزاوج بين أفراد المجموعة نفسها والتمييز والتفاوت في المناهج الدراسية والجهاز الايديولوجي الذي يعتبر الشرقيين متخلّفين ـ أو محرومين ثقافياً ـ كل هذه العوامل ساعدت في توليد الانقسام الاثني داخل القوى العاملة الذي برز في الكيان الصهيوني خلال الخمسينات وأوائل الستينات ولهذا لا نستغرب حين نرى ان التفاوت بين **الشرقيين والاشكنازيين** من الجيل الثاني (أي الذين وُلدوا وتربّوا في اسرائيل) هو أكبر مما كان عليه في جيل المهاجرين. في العام ١٩٨٥ كان واحد من كل اثنين من **الاشكنازيين** من مواليد اسرائيل يشغل منصباً اكاديمياً أو مهنياً أو اداريا بالمقارنة مع واحد من كل خمسة ونصف من **الشرقيين** مواليد اسرائيل يشغل منصبا مشابهاً. المفارقة ان ٣٤,٤٪ من **الشرقيين** مواليد اسرائيل كانوا يعملون في الأعمال اليدوية (اصحاب الياقات الزرقاء) بالمقارنة مع ١٢,٩٪ فقط من **الاشكنازيين** مواليد اسرائيل في عمل مشابه[٤٥].

إن النمو الاقتصادي بعد حرب الايام الستة، أدى إلى زيادة التحاق **الشرقيين** في وظائف مكتبية (أصحاب الياقات البيضاء)

وأصبحوا صرّافين في البنوك، وأمناء سرّ ومندوبي مبيعات كما تحوّل قسم منهم إلى قطاع الخدمات مثل اصلاح الأجهزة الكهربائية، وعملوا كسائقي سيارات الأجرة وأصحاب محلات ألبسة وبسطات مواد غذائية، ودخلوا صفوف القوات المسلحة النظامية المتنامية وبالأخص في رتب صفوف ضباط. رغم كل ذلك لا يزال **الشرقيون** حتى اليوم يشكّلون أغلبية العمال اليدويين (أصحاب الياقات الزرقاء) فيما وطّد **الاشكنازيون** مراكزهم في الطبقة الحاكمة المكوّنة من رجال الأعمال والاداريين والقادة.

هوامش الفصل الثاني

1. Berman, Y., 1976. *A Social Profile of Settlements in Israel*. Jerusalem Ministry of Welfare (Hebrew).

2. Spilerman, S., and J. Habib, 1976. "Development Towns in Israel: The Role of Community in Creating Ethnic Disparities in Labor Force Characteristics". *American Journal of Sociology* 81 (January), p. 789.

3. Calculated from Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1983. *Localities, Population and Households*, Table 16.

4. Zilberberg, R., 1973. *Population Dispersion in Israel, 1948–1972*. Jerusalem: Ministry of Finance, Economic Planning Authority, pp. 59–64 (Hebrew).

5. Israel, Prime Minister's Office, Economic Planning Authority, 1968, *Israel Economic Development*. Jerusalem, pp. 266–7; and Smith Institute, 1974, "A Survey of Development Towns in the Period July 1972 – February 1974". Jerusalem, p. 12 (Hebrew).

6. For two case studies, see Berler, A., 1964, "The Ecological Structure of Beer Sheva and its Neighborhoods". Pp. 461–85 in A. Shahar, D. Weintraub, E. Cohen and I. Shelah (eds), *Cities in Israel*. Jerusalem: Akademon (Hebrew); and Effrat, A., 1977, "Residence and Internal Migration in the New Immigrant Town of Ashdod". *Ir Ve'Ezor* 4 (July), pp. 61–72 (Hebrew).

7. Koren, Y., 1964, *History of the New Moshavim in Israel*. Tel Aviv: Am Oved (Hebrew).

8. Cohen, E., 1973, "Problems of Development Towns and Urban Neighborhoods", pp. 619–39 in *Cities in Israel*, op. cit.

9. Israel, Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel 1986*, pp. 54–5.

10. Ginsburg, Y., 1973, "Social Considerations in Urban Planning and Their Importance", in *Cities in Israel*, op. cit., pp. 369–70.

11. Gradus, Y., 1972. *The Spatial Urban Ecology of Metropolitan Haifa, Israel: A Factorial Approach*. Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Pittsburgh.

12. Berler, A., 1964, "The Ecological Structure of Jerusalem". In S. Roveant (ed.). *Jerusalem: Ways to Economic and Social Upkeep and Progress*, Tel Aviv: Midua, Institute for Sociological and Economic Research (Hebrew).

13. Berler, 1973, op. cit.

14. For studies of ethnic segregation in the three big cities, see Matras, Y., 1969, "Demographic Perspectives on the Integration of Exiles in Israel", pp. 131–42 in *Integration of Exiles*, Jerusalem, Magnes Press, (Hebrew); and Klaff, V. Z., 1973, "Ethnic Segregation in Urban Israel". *Demography* 10 (May), pp. 161–84.

15. For a critique of such an interpretation see Swirski, Shlomo, 1982, *University, State and Society in Israel: A Study of the Social and Political Consciousness of Israeli Students*. Jerusalem, Mifras, ch. 4 (Hebrew).

16. On the basis of data from the 1983 Census, I calculated that the proportion of interethnic marriages increased by 54% from the 1949–63 period to the 1964–73 period. The

increase to the next period – 1974–78 – was 11.9%, and the increase to the latest period for which data are presented – 1979–83 – was down to 6.2%. Israel, Central Bureau of Statistics. *Marriage, Married Couples and Fertility*. Jerusalem, 1987. Table 16.

17. Peres, Y., 1976. *Ethnic Relations in Israel*. Tel Aviv: Sifriat Poalim, ch. 6 (Hebrew).

18. We have no marriage data by country of origin for later years. However, figures published from the 1983 Census show that the trend has continued: of Israeli-born grooms of African origin who married Israeli-born brides from a continent of origin different from their own, 2,365 married brides of Asian origin, while only 1,350 married brides of European or American origin. Of the Israeli-born grooms of Asian origin who married Israeli-born brides from a continent of origin different from their own, 2,995 married brides of African origin, while 1,880 married brides of European or American origin. Israel Central Bureau of Statistics, *Marriage, Married Couples and Fertility*, op. cit., Table 16.

19. Shelah, I. 1974. "Patterns of Interethnic Marriages in Israel in the years 1952 and 1968." R. Kahane and S. Kupferstein (eds). *The Israeli Society 1967–1973*. Jerusalem: Akademon, pp. 333–59.

20. Meir, Y., 1981. "The Development of Education Among the Jews in Iraq in the Years 1830–1974". In *Jewish Thought in the Lands of Islam*, ed. M. Zohari, A. Tartakower, M. Zand and A. Haim. Jerusalem, World Jewish Congress.

21. See for one example Arnold Lewis, 1979. *Power, Poverty and Education*. Ramat Gan, Israel, Turtledove, p. 92.

22. Isaac, J., 1956. "Israel – A New Melting Pot?" in W. D. Borrie (ed.). *The Cultural Integration of Immigrants*. Population and Culture, Unesco, pp. 234–66.

23. Kleinberger, A. F., 1969. *Society, Schools and Progress in Israel*. Oxford, Pergamon Press, p. 162, and Bernstein, D., 1980. "The Immigrant Camps in the Fifties". *Makhbarot Le'Mehkar U'Lebikoret*, V, (November), p. 10 (Hebrew).

24. Ibid, pp. 232, 165; Bernstein, D. op. cit., p. 10.

25. Shtal, A., 1957. "Difficulties of Teaching in a School in a New Immigrant Cooperative Farming Community". *Megamot* VIII, No. 2, (April), p. 178 (Hebrew).

26. Ibid, 173–4. 27. Bernstein, op. cit., p. 10.

28. Smilansky, M., 1957. "The Social Aspects of the Structure of Education in Israel". Reprinted in Eisenstadt, S. N., H. Adler, R. Kahane and I. Shelah (eds), 1968, *Education and Society in Israel*. Jerusalem, Akademon, p. 136 (Hebrew). 29. Ibid.

30. Chen, M., 1985. "Jewish Academic Secondary Education". In W. Ackerman, A. Karmon and D. Zucker (eds), *Education in an Evolving Society*. Tel Aviv, Hakibbutz Ha'Meuchad, p. 393 (Hebrew).

31. Frankenstein, C., 1965. "Developing the Ability to Think as a Source of Self-confidence". In *Pupils in Need of Special Care in Elementary and Secondary Education*. Jerusalem, Ministry of Education and Culture (Hebrew).

32. Smilansky, M., 1973. "How the System of Education Coped With the Problems of Children in Need of Special Care", in H. Ormian (ed.). *Education in Israel*. Jerusalem: Ministry of Education and Culture (Hebrew), pp. 121–40.

33. Bashi, Y. 1985, "Elementary Education". In W. Ackerman et. al., op. cit., p. 338.

34. Kleinberger, op. cit., p. 201.

35. Israel, Ministry of Education, 1986, "The System of Technological Education", *The Technological Track in Secondary and Post-Secondary Schools in the 1986 School Year*, Holon.

36. Israel, Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel 1986*, pp. 596–7.

37. Israel, Ministry of Education, The Department of Organization and Budgeting, 1983, *The Educational System as Reflected in the Figures, 1983*. Jerusalem, p. 19 (Hebrew).

38. Israel, Central Bureau of Statistics, Census 1983, *Labour Force*, Table 20.

39. Ben Gurion, D., 1964, *Eternal Israel*. Tel Aviv: Ayanot, p. 34 (Hebrew).

40. Published in English in 1955 under the title *The Absorption of Immigrants*.

41. Bar Yosef, R., 1969, "Desocialization and Resocialization: The Process of Immigrants' Adaptation", in M. Lissak, B. Mizrachi and O. Ben David (eds), *Immigrants in Israel*. Jerusalem: Akademon.

42. Frankenstein, C., 1972. *They Think Again*. Jerusalem: The School of Education of the Hebrew University; and Frankenstein, C., 1970. *The Rehabilitation of Impaired Intelligence*. Jerusalem: The School of Education of the Hebrew University.

43. *Al Ha'Mishmar* (daily newspaper), May 10, 1978 (Hebrew).

44. *Ha'aretz* (daily newspaper), February 2, 1983.

45. Israel, Central Bureau of Statistics, 1986, *Statistical Abstract of Israel, 1986*, p. 310.

الفصل الثالث

مدن التنمية الاسرائيلية

قد تكون «مدن التنمية» في اسرائيل مثلاً جيداً لعملية التوالد التي حللناها في الفصل السابق.

يستخدم تعبير «مدن التنمية» رسمياً للاشارة إلى المستوطنات التالية وعددها سبعة وعشرون: ايلات، اوفاكيم، بئر السبع، بيت شين (بيسان)، بيت شمس، ديمونا، حازور، الجليل، طبريا، يوكنيم ايليب، يروحام، كرميل، مجدل العمق، المطلّة، مناحيميا، معالوت، ميتزبي رامون، الناصرة، ايليب، نتيفوت، اكوّ (عكا)، العفّولة، عراد، صفد، كريات غات، كريات ملاخي، كريات شمونة (الخالصة)، شديروت، وشلومي[١]. إن البحث الذي يلي لا يشمل المطلّة ومناحيميا لأنهما تختلفان عن المدن الأخرى اجتماعياً وتاريخياً. من جهة أخرى تتشابه هذه المدن الخمسة والعشرين مع عدد من المستوطنات كتلك التي تدعى «مدن المهاجرين الجديدة» ومدن أخرى لا تحمل رسمياً اسم «مدن تنمية» بما فيها: اور - يهودا، اور - اكيفا، اشدود، عسقلان، جاني، تيكفا، طيرة، الكرمل، جفنة، يهودا، اللد، ميغاسيريت صهيون، نيشر، كريات - عطا، كريات يام، راس العين والرملة. ومع ان معظم الاحصائيات الرسمية عن عمليتي التصنيع والتنمية، تتعلق بالمدن المسمّاة «مدن التنمية»، وبالتالي فإن معظم البيانات في هذا الفصل هي عن هذه المدن[٢]، إلاّ ان تحليلنا ينطبق على المستوطنات الأخرى كذلك.

دور «مدن التنمية» في عملية التصنيع:

رأينا في الفصل الأول كيف لعبت «مدن التنمية» دوراً هاماً في عملية التصنيع في اسرائيل، العملية التي حدّدت بدورها، ولمدى كبير، مواقع سكان المدن في التقسيم العام للقوى العاملة.

استهدف المسؤولون عن تنفيذ برنامج التصنيع المكثّف والسريع في الخمسينات، صناعات يمكن ان تؤمن فرص عمل (وظائف) سريعة ولا تحتاج إلى عمّال مَهرة. وهكذا تمّ تحويل معظم الموارد المتوفرة إلى قنوات تطوير الصناعات ذات الكثافة العمالية، وكانت الصناعات التي حصلت على أكبر قدر من التشجيع والدعم الحكوميين في الفترة بين ١٩٥٥ و١٩٦٥ هي: صناعة النسيج، صناعة الغذاء، الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الكيميائية الطبية، وحصلت صناعتا النسيج والغذاء بمفردهما على ٥٠٪ من مجموع القروض المخصصة للصناعة[٣]. كانت صناعة النسيج أكبر المستفيدين لأنها كانت القادرة على تأمين فرص العمل (الوظائف) على أكبر نطاق.

نجحت هذه الصناعات في وضع حد لأزمة البطالة في كثير من «مدن التنمية» وأثبتت ان التصنيع هو الوسيلة لارساء قواعد لاستقرار هذه المدن[٤]، وتضاعف عدد العمال عشر مرات في أقل من عشر سنوات: من ٤٥٠٠ عامل عام ١٩٥٦ إلى أكثر من ٤٢ ألف عامل عام ١٩٦٥[٥].

بعد حرب الأيام الستة، بدأت موجة جديدة من التصنيع ولكنها كانت تختلف كلياً عن التصنيع في الخمسنات: **أولاً**، لأن الصناعات التي تعرضت لعملية تطوير سريعة في هذه المرحلة، كانت صناعات مثل الالكترونيات والمعدّات الكهربائية تستخدم وسائل تقنية معقدة. **ثانياً**، لأن الموجة الثانية تمركزت في المناطق الداخلية في البلاد بينما كانت مواقع الأولى في «مدن التنمية».

كانت التنمية بالنسبة «لمدن التنمية» تعني انشاء مراكز انتاج للصناعات الوطنية ذات الكثافة العمالية العالية ولعب هذا النهج في التنمية لاحقاً، دوراً كبيراً في الحؤول دون اشكال التنمية الأخرى كانشاء الصناعات التقنية المعقّدة مثلاً، والتي اقتصرت على المدن الداخلية (المركزية) التي كان لديها القاعدة الاقتصادية المطلوبة لمثل هذه الصناعات.

التوظيف المتجانس:

إن الوظائف في مدن التنمية متجانسة بمعنى ان نسبة كبيرة من قوة العمل تعتمد على عدد قليل من الصناعات. في أواخر السبعينات كان قرابة ٦٠ ألفاً من سكان «مدن التنمية» يعملون في الصناعة (في مصانع محلية أو مصانع في نفس المنطقة أوروش أو ما شابه)، وكان ثلاثة أرباع هؤلاء يعملون في مصانع محلية تركزت نسبة ٥٠٪ منها في صناعات ثلاث: النسيج والألبسة، الغذاء والمعادن الأساسية[٦]. هذا يعني ان هذه المدن كان لها قاعدة اقتصادية ضيقة وبالتالية كانت عرضة للأزمات الاقتصادية.

«مدن التنمية» و«مدن الشركات»:

إن التجانس (عدم التنوع) في الصناعة لا يقتصر على «مدن التنمية» ففي كثير من المدن يقوم مصنع أو مصنعان بتوظيف نسبة كبيرة من القوة العاملة وفي هذا تتشابه هذه المدن مع «مدن الشركات» الأميركية التي تضع مصيرها كلياً في قبضة مصنع واحد. في ١٤ من أصل ٢٥ من «مدن التنمية» نجد ان أكثر من ثلث الذين يشغلون وظائف صناعية يعملون في معمل واحد أو معملين وهذه المدن هي:

اوفاكيم، بيت شين (بيسان)، بيت شمس، ديمونا، هاتزور، طبريا، يوكنيم، مجدل عمق، معالوت، الناصرة ايليت، كريات

غات، كريات شمونة (الخالصة)، وشلومي[٧]. إن الأرقام التالية تثبت هذه المقولة:

أ ـ بيت شين (بيسان): في العام ١٩٧٨ كان ٦٣٥ عاملاً ـ أي نسبة ٣٥,٦٪ من مجموع الأفراد الموظفين في المدينة ـ يعملون في مصنع كتان بيت شين (نسيج).

ب ـ ديمونا: كان ١٤٢٥ عاملاً (٣٤,٧٪) يعملون في مصنع كتان ديمونا (نسيج).

ج ـ حازور: كان ٤٢٠ عاملاً (٣٩,٦٪) يعملون في شركة برْي الجليل (غذاء).

د ـ يوكنيم: كان ٢٤٠٠ عاملاً (٨٢,٥٪) يعملون في مصنع كور (معادن).

هـ ـ كريات غات: كان ٢٤٠٠ عاملاً (٤٢,٨٪) يعملون في مصنع باجير وبولغات (نسيج).

تجدر الاشارة هنا إلى ان هذا النهج التنموي، حيث يتم انشاء مصنع أو مصنعين فقط في كل مدينة، كان نتيجة سياسة حكومية واضحة: المطلوب اقامة مصانع كبيرة عالية الفعالية ومربحة للمستثمرين[٨]. ومع ان هذه السياسة طُبّقت في جميع أنحاء البلاد، إلّا ان مضامينها بالنسبة «لمدن التنمية» كانت أبلغ أثراً منها بالنسبة لمواقع أخرى. ان مصير مدن بكاملها اليوم متعلق بنجاح مصانع يشكل كل واحد منها بمفرده المصدر الرئيسي لفرص العمل (للوظائف). يعتمد مستقبل هذه المستوطنات، وعملية تنميتها على مصالح فئة صغيرة من أصحاب المصانع.

التحكّم الخارجي في المصانع:

إن درجة اعتماد «مدن التنمية» على عدد قليل من المصانع يصبح أكثر وضوحاً عندما ندرك ان السلطة في هذه المصانع ليست في أيدي سكان المدن نفسها.

إن أصحاب هذه المصانع لم يولدوا في هذه المدن ولا يسكنون فيها إنما في المدن الداخلية (الوسطية) وهذا يصح في حالة مستثمرين أفراد مثل: بولّاك في كريات غات، غيبر شتين وروزوف في كريات شمونة (الخالصة) وعائلة ياكوفيتش في أوفاكيم، أو عن مؤسسات يملكها الهستدروت والدولة وتدار من مقرّاتها في الجزء الداخلي من البلاد. يحتوي دليل دنز للصناعة في اسرائيل على احصاءات متعلقة بملكية وادارة ٩٦ من أصل ١٦٢ مصنعاً في «مدن التنمية» يوظف الواحد منها. ٥٠ عاملاً أو أكثر. يثبت فحص هذه الاحصاءات ان المقرّات الرئيسية لادارة ٦٨ من هذه المصانع تقع خارج المدن نفسها وعادة في المناطق الداخلية. أما فيما يتعلق بالمصانع العشرين الأخرى، فإن المقرات الرئيسية قائمة في المدن نفسها ولكننا نستطيع ان نفترض ـ دون حرج ـ إن المدراء أنفسهم لا يعيشون هناك. تجدر الاشارة أيضاً ان ١٦٦ من أصل ١٩٦ مديراً على الأقل (٨٥,٥٪) هم اشكنازيون.

إن حقيقة كون ادارة المصنع تقع خارج المدينة، يعني تنمية محلية محدودة:

أولاً، لأن المعنيين هنا، وهم طبقة من أصحاب المداخيل العالية، يصرفون أموالهم وينفقونها في المدن الرئيسية عوضاً عن انفاقها في «مدن التنمية».

وثانياً، لأن هذه الظاهرة تحدّ من فرص الحصول على وظائف جيدة في «مدن التنمية» نفسها: إن العدد القليل من الوظائف المكتبية (الياقات البيضاء) المتوفرة تعني انعدام فرصة تطوير طبقة من الأفراد يملكون المهارات والخبرات المطلوبة (الضرورية) لعملية التطوير الذاتي[١٠].

وثالثاً، لأن الادارة تتخذ قراراتها فيما يتعلق بالاستثمارات على أساس أوضاع كل مصانعها وليس على أساس كل مصنع بمفرده ـ فإن

الأرباح الناتجة من أحد هذه المصالح في مدينة من «مدن التنمية»، كثيراً ما تستثمر في مكان آخر. إن الأموال المنتجة داخل المدينة تتسرّب إلى الخارج[11] وهكذا تساهم ثمار جهود العمال في هذه المدن في تطوير مناطق أخرى ـ عوضاً عن تطوير المدن نفسها.

الأجور متدنيّة ـ ومستمرّة في التدنّي

إن الأجور في القطاع الصناعي في مدن التنمية هي أقل من المعدّل العام وينطبق هذا حتى داخل صناعة معيّنة. في العام ١٩٨٢ كانت الأجور في صناعات النسيج والغذاء والمعادن أقل في «مدن التنمية» منها في المدن الداخلية وسط البلاد. وحسب نشرات مكتب الاحصاء الاسرائيلي المركزي، كان المعدل القومي للأجر السنوي في صناعة الغذاء يبلغ ٢٧٧٨٠٠ شيكلاً (الشيكل) قديماً وكان يتراوح بين ٣٢٠ ألف شيكل في مدن داخلية مثل بطاح ـ تكفا وحيفا و٢٢٠ ألف شيكل في منطقة بئرالسبع. في صناعة النسيج كان معدل الأجر السنوي يبلغ ٢٩٩٢٠٠ شيكلاً قديما ويتراوح بين ٤٠٩ آلاف شيكل في منطقة الخضيرة الداخلية و٢٤٠ ألف شيكل في منطقة لاخيش (لاكيش) في الجنوب، أما في صناعة المعادن فكان المعدل ٣٩٠٤٠٠ شيكلاً قديماً ويتراوح بين ٥٠٠ ـ ٦٠٠ ألف شيكل في بعض المناطق الداخلية والكيبوتزات الصناعية و٣٥٠ ألف شيكل أو أقل في مناطق تمركز «مدن التنمية»[12].

لم تكن الأجور في «مدن التنمية» متدنية فقط ولكنها آخذة في التدني أكثر وأكثر. فإذا قارنا الأجور في العام ١٩٦٠ مع الأجور في العام ١٩٨٢، نجد انه مع مرور الزمن تزايدت الفوارق بين الأجور في الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية في «مدن التنمية» والأجور في الصناعات التقنية المعقدة الموجودة في الداخل. إن الجدول المرفق يوضع هذه الحقيقة:

جدول ١ و٣

الأجور في الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية والصناعات التقنية المعقدة لعامي ١٩٦٠ و١٩٨٢

الصناعة / السنة	١٩٦٠	١٩٨٢
المعدل	١	١
الآلات	٠,٩٦	١
المعدات الكهربائية/الالكترونيات	٠,٩٥	١,٢٧
معدات النقل	١,١٢	١,٦٤
الغذاء	٠,٩٢	٠,٧٤
النسيج	٠,٩٦	٠,٨٠
الملبوسات	٠,٦٨	٠,٤٥

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي: المسح الصناعي والمهني لعام ١٩٦٠، جدول ١٠، المسح الصناعي والمهني لعام ١٩٨٢، القسم الأول، جدول ٩.

لغرض المقارنة اعتبر معدل الأجر ١.

توقف التنمية:

هل يتمّ تطوير الصناعات في «مدن التنمية»؟ الاجابة تظهر في الأرقام المتعلقة باستثمارات رؤوس الأموال والقوة العاملة: في العام ١٩٦٠ كانت نسبة ٣٤,٧٪ من الأموال المستثمرة في المعامل داخل فلسطين المحتلة موظفة في صناعات الغذاء والنسيج والألبسة. بحلول عام ١٩٨٢ أصبحت النسبة ٢١,٦٪ أي بنقص قدره ١٣,١٪. بالمقارنة كانت نسبة الأموال الموظفة في صناعات المعادن والأدوات الكهربائية والالكترونيات تبلغ ١٢,٦٪ من مجموع الأموال المستثمرة

في الصناعة وارتفعت هذه النسبة في العام ١٩٨٢ إلى ٦٤,٤٪. بكلام آخر تراجعت عملية التطوير الصناعي خلال هذه الفترة في «مدن التنمية» بالمقارنة مع النمو الذي شهدته الصناعات في الداخل[١٣].

ينطبق الأمر نفسه على عدد الأفراد العاملين في هاتين الفئتين من الصناعة. في العام ١٩٦٠ كان ٣٠٪ في العام ١٩٨٢ أي بزيادة ١٪ فقط. بالمقارنة كان العاملون في الفئة الثانية يضمون ١٦٪ من مجموع الموظفين عام ١٩٦٠. وفي العام ١٩٨٢ أصبحت هذه النسبة ٣١٪[١٤]. هنا نشهد أيضاً التراجع العام في تطوير الصناعات المنشأة في «مدن التنمية».

البطالة

لم يفارق وباء البطالة «مدن التنمية». إن عملية التصنيع في الخمسينات كانت فترة لالتقاط الانفاس فقط وكانت البطالة تعود مع كل موجة تراجع اقتصادي. فخلال التراجع الاقتصادي في مطلع الثمانينات كان هناك ٧٥٤٠ شخصاً عاطلين عن العمل في المدن الكبرى بالمقارنة مع ٩٣٥٣ شخصاً في «مدن التنمية» مع ان تعداد سكان المدن الكبرى كان ١٥٠٪ من تعداد سكان مدن التنمية[١٥].

إن احصاءات (اعداد العاطلين عن العمل) البطالة تعطي دليلاً غير مباشر على إسهام الصناعة في عملية التدريب المهني في «مدن التنمية». في العام ١٩٨١ كان ٤٦,٥٪ من الأشخاص الذين يبحثون عن عمل في المدن الكبرى لا يملكون أية مهارات ـ النسبة المقابلة في «مدن التنمية» كانت ٧٧,٧٪ ـ[١٦]. تشير هذه الأرقام إلى انه بعد جيل من عملية التصنيع، لم يحدث أي تطوير لمصادر العمالة في «مدن التنمية» أي ان الصناعة لم تأتِ (تؤمن) للشرقيين بالتحديث الذي كثر الحديث عنه...

بإعادة النظر إلى الوراء قليلاً، نجد ان الصناعة عملت على

تمجيد النمو في «مدن التنمية». ففي الوقت الذي أمّنت فيه وظائف لفترات محدودة، لم تقم الصناعة بأي جهد لتحسين أوضاع المدن على المدى الطويل. قد يكون هذا النهج التصنيعي سياسة حكومية مقبولة خلال الخمسينات عندما كانت البطالة هي البند الرئيسي على جدول أعمالها، ولكن استمراره حتى الوقت الحالي يشكّل بالفعل تطوراً سلبياً.

التربية

تعمل المدارس في «مدن التنمية» على فرضية ان غالبية الطلاب ستصبح عمالة صناعية أو مكتبية مأجورة في مصانع ودوائر حكومية محلية. معظم المدارس الابتدائية تسمّى «مدارس الطلاب الذين يحتاجون لعناية خاصة» ومعظم المدارس الثانوية، التي تسمى **«مدارس شاملة»**، تقدم برامج في الغالب **(أساساً)** أما مؤهلات المدرسين في «مدن التنمية» فهي أدنى من زملائهم في المدن الكبرى.

رأينا في الفصل السابق كيف خلقت وزارة التربية الاسرائيلية فئة «الطلاب الذين يحتاجون لعناية خاصة» كوسيلة ادارية لتزويد الطلاّب **الشرقيين** بمناهج خاصة لتحسين ادائهم الدراسي. في الواقع خدمت هذه الفئة كقناع ايديولوجي للانقسام الاثني القائم فعلاً في المدارس. إن التعريف العملاني لفئة «طلاب بحاجة إلى عناية خاصة» هو تعريف اثني: كان الطلاب يُصنّفون بناء على بلد المنشأ لآبائهم وثقافة الآباء وحجم العائلة (ان الدراسة الرسمية المتدنّية للأجيال الأكبر سناً من عائلات كبيرة نسبياً **تشكل النموذج المعتمد للشرقيين** وليس **للاشكنازيين**[١٦].

كانت نسبة «الطلاب الذين يحتاجون لعناية خاصة» أكبر بكثير في «مدن التنمية» منها في المدن الكبرى: في العام ١٩٨٠ مثلاً، بلغت نسبة ٥٥٪ من طلاب المدارس الابتدائية في المدن النامية من الذين

أطلق عليهم هذا التعريف مقارنة مع نسبة ٢١٪ فقط في المدن الكبرى. ويجب الاشارة هنا إلى ان معظم، إذا لم يكن جميع، الطلاب في المدن الكبرى الذين تطلق عليهم هذه التسمية هم كزملائهم في مدن التنمية من **الشرقيين** - وباستثناء مدينة الكرمل - حيث يشكّل الطلاب الذين يحتاجون لعناية خاصة نسبة ٦١٪ من عدد الطلاب. ومدينة عراد - حيث تبلغ هذه النسبة ١٤٪ - واللتين تقطنهما **اشكنازية** فإن نسبة الطلاب الذين يحتاجون لعناية خاصة «في مدن التنمية» تبلغ ٦٠ - ٧٠٪[١٨]. بكلام آخر لم تكن الدولة تأمل الكثير من غالبية الطلاب في المدارس الابتدائية في «مدن التنمية»: منذ البداية كان الافتراض ان تعليمهم يجب ان يكون محدوداً.

على المستوى الثانوي، وفي مطلع الثمانينات، كان ثلثا الطلاب في «مدن التنمية» يسيرون في اتجاهات مهنيّة (يتابعون دراستهم في مناهج أو مدارس مهنية). بالمقابل كانت نسبة ٤٦,٧٪ فقط من طلاب المدارس الثانوية في المدن الكبرى مسجّلة في مناهج مماثلة[١٩]. (يجب الاشارة هنا أيضاً إلى ان غالبية طلاب المدن الكبرى الذين يتابعون مناهج مهنية كانوا كزملائهم في «مدن التنمية» يهوداً **شرقيين**) وبعكس المدارس المهنية في المدن الكبرى كانت هذه المدارس في «مدن التنمية» تقدم خيارات أقل لامتحانات الشهادة الثانوية - والدراسة الجامعية[٢٠].

قد نكتسب فهماً عميقاً لنوعية التعليم (التربية، التعليم) في مدارس «مدن التنمية» من دراسة أجريت على ثلاث من هذه المدن - كريات شمونة (الخالصة)، معالوت و مجدل هاعمق - وركزت، بين أمور أخرى، على النظام الدراسي[٢١].

تظهر الدراسة ان نسبة المدرّسين الذين تقلّ خبرتهم عن ثلاث سنوات هي أقل من المعدّل الأهلي وهذا يدل على **انتقال سريع** للمدرسين في «مدن التنمية»، الأمر الذي لا يساعد على تكوين هيئات

تعليمية مستقرّة ينشأ لديها شعور بالارتباط والانتماء للمجموعة والاستعداد للعمل على تحسين وتطوير المدينة[٢٢].

تشير الدراسة أيضاً إلى ان نسبة المدرّسين الذين ليست لديهم شهادات تعليمية هي أعلى في «مدن التنمية» منها في سائر أنحاء البلاد. إذا جمعنا نتائج الدراسة حول سنوات الخبرة والمؤهلات نلاحظ ان «مدن التنمية» عملت كمراكز تدريب أو «خشبات قفز» للمدرّسين الذين يفتقدون الخبرة وذوي المؤهلات القليلة الذين يتركون هذه المدن لفرص عمل أفضل خارجها بعد اكتسابهم الخبرة وحصولهم على المؤهلات المطلوبة[٢٣].

أخيراً اكتشفت الدراسة ان معظم المدرسين الثانويين في معالوت ومجدل هاعمق كانوا من خارج المدينتين، أما في كريات شمونة (الخالصة) فكانت الحالة مختلفة، ربما لبعدها عن المراكز المدينيّة الكبرى[٢٤]. إن قضية سكن المدرّس هي عامل في غاية الأهمية: عندما يعيش المدرسون في مدينة، تصبح امكانية اهتمامهم بأمور المجموعة أكبر. وبما ان أطفالهم يدرسون في ظل النظام التعليمي نفسه كسائر الأطفال، فإنهم سيكونون أكثر استعداداً للاهتمام بتحسين مستوى التعليم. كما ان سكن المدرس له تأثيره على العلاقة بين المدرّسين من جهة والطلاب وأولياء أمورهم من جهة أخرى: عندما يسكن المدرسون في مدينة ما، يقيمون اتصالاً مع الطلاب والأهل بعد ساعات الدراسة مما يضاعف اهتماماتهم ومسؤولياتهم الشخصية أما إذا كانوا يعيشون خارجها فإن الاتصال يقتصر على ساعات الدراسة.

باختصار نقول:

(أ) - ان النظام التعليمي في «مدن التنمية» متخلّف عن مثيله في المدن الكبرى.

(ب) ـ إن الأطفال في «مدن التنمية» يتابعون برامج مهنية مصمّمة لمواجهة متطلبات الصناعات المحلية.

(ج) ـ في كل سنة يتخرّج النظام التعليمي دفعة جديدة من العمال من خلال آليّة التوجيه المهني.

إن الفرص التي تقدمها الأنظمة التعليمية والوظيفية في «مدن التنمية» ليست جذابة بالفعل ولهذا لا يثير الدهشة كونها واجهت نوعاً من الهجرة السلبية عبر السنين[٢٥]. إن الذين يتركون هم عادة الأعلى ثقافة والذين لا يجدون فرصاً لتحسين أوضاعهم المهنية في هذه المدن. كما تتجه العائلات، التي أصابت نجاحاً مالياً (أمّنت استقراراً مادياً) وأمّنت لأطفالها تعليماً جيداً، إلى مغادرة هذه المدن[٢٦]. أي ان العناصر القوية (الفاعلة) هي التي تغادر تاركة العناصر الضعيفة خلفها. إن هذه العملية تمنع تطوير قيادة محلية تستطيع ان تمسك بالمراكز الحساسة في الأجهزة المختلفة.

المستوى المعيشي*

إن حقيقة كون «مدن التنمية» مراكز انتاج للمصالح التي تخضع لسلطة خارجية وتدار بواسطتها ينعكس بوضوح على المستوى المعيشي لسكانها. فيما يلي سنعرض معلومات تتعلق بالدخل، والمصاريف العائلية، وملكية السكن، والممتلكات والخدمات الطبية مقارنين بين «مدن التنمية» والمدن الكبرى في فلسطين المحتلة ـ القدس، تل أبيب وحيفا.

بالرغم من حقيقة ان الكثيرين من سكان المدن الكبرى ـ وبالأخص الأحياء الفقيرة ـ ينتمون إلى نفس طبقة سكان «مدن التنمية»، وان مستواهم المعيشي مماثل لمستوى هؤلاء، فإن المدن الكبرى هي أيضاً مكان سكن أصحاب ومدراء المصالح القائمة في مدن «التنمية» ومداخيلهم عالية جداً، كما يسكن في هذه المدن الكثير من

الحرفيين، وأعضاء ومسؤولي الادارة الوسطى وأصحاب الأعمال الحرة التي تزيد مداخيلهم عن مداخيل العمال الصناعيين. أخيراً، وكما رأينا سابقاً، يحصل الكثير من العمال في المدن الكبيرة على أجور أفضل من أجور زملائهم في «مدن التنمية» حتى عندما يعملون في نفس الصناعة، ونتيجة لذلك، فإن المستوى المعيشي في المدن الكبرى أفضل منه في «مدن التنمية».

الدَّخل

حسب آخر مسح احصائي لمصروفات العائلة نشره المكتب المركزي للاحصاء (معلوماته تغطي عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠) بلغ **معدل دخل العائلة الوسطي** في المدن الثلاث ٦٤٧ ـ ٣٦ ليرة اسرائيلية[٢٨]، بينما بلغ في المستوطنات المدينية الجديدة ٢٩,٤٥ ليرة اسرائيلية[٢٩]. إن الجزء من معدل الدخل الوسطي للعائلة، الناتج عن عمل بأجر هو أعلى في «مدن التنمية» منه في المدن الكبرى (٦٥٪ مقارنة مع ٥٧٪) كما ان الجزء الناتج عن المعونات الاجتماعية أعلى (١١٪ مقارنة مع ٨٪) بينما بلغ الجزء الناتج عن رأس المال النصف فقط (٩٪ مقارنة مع ١٧٪)[٣٠].

المصروفات العائلية

مقارنة مع سكان المدن الكبرى ينفق سكان مدن التنمية نسبة أكبر من مداخيلهم على الضرورات الأساسية. إن ما نسبته ٢٦٪ من معدل دخل العائلة يصرف على المأكل والثياب والأحذية. النسبة المقابلة في المدن الكبرى هي ١٩٪[٣١] وهكذا فإن الجزء المتبقي لضرورات أخرى كان مختلفاً أيضاً.

ملكية السكن

ملكية البيت هي القاعدة في اسرائيل: ٧١,٨٪ من العائلات

تملك شققها الخاصة بينما يعيش ٢٦,٥٪ فقط في شقق مؤجرة[٣٢]. ولكن هذا الوضع لا ينطبق على «مدن التنمية» حيث تسكن ٤٥,٥٪ من العائلات في شقق مؤجرة وتملك نسبة ٥٣,٤٪ فقط من العائلات بيوتها. يجب الاشارة إلى ان الغالبية العظمى للشقق المؤجرة في «مدن التنمية» مملوكة من قبل شركة «أميدار» (مؤسسة عامة) وان مستوى هذه الشقق أدنى من مستوى الشقق في المدن الكبرى[٣٣] ان الجدول التالي يظهر بعض هذه الفوارق.

جدول ٢، ٣
ملكية السكن حسب نوع المستوطنة

	المجموع	تل أبيب	القدس	حيفا	مستعمرة قديمة	مستعمرة حديثة
يعيش في شقة مملوكة	٧١,٨	٦٩,٣	٦٠,٩	٧٢,٤	٧٩,٢	٥٣,٥
يعيش في شقة مستأجرة	٢٦,٥	٢٨,٦	٣٤,٦	٢٧,٦	١٩,٣	٤٥,٥

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي. المسح الاحصائي لمصروفات العائلة جدول ٢، ٣.

اقتناء السيارات والأدوات المنزلية

إن أغلب المساكن في اسرائيل مجهزة حالياً ببرادات وغسالات وأجهزة ستيريو وما شابه. من جهة أخرى لا تملك كل عائلة سيارة أو تلفون أو مكيف هواء. كل هذه الأجهزة الثلاثة شائعة ومنتشرة أكثر في المدن الكبيرة منها في «مدن التنمية». وللايضاح - في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ كانت نسبة ٣٨,٥٪ من مجموع عائلات القدس وتل أبيب وحيفا تمتلك سيارات بينما كانت النسبة في المستعمرات المدينية ٢٣,١٪ فقط[٣٤].

الخدمات الطبية

إن مستوى المعيشة لا يتمثل فقط بالدخل والممتلكات وإنما بتوافر الخدمات أيضاً. فيما يلي سنعرض لواحدة من هذه الخدمات: الخدمات الطبية.

إن مستوى الخدمات الطبية في «مدن التنمية» أدنى منها في المدن الكبرى لأن المستشفيات الرئيسية التي تمتلك أفضل المعدّات الطبية وأفضل الأطباء، موجودة في المدن الكبرى، أما سكان «مدن التنمية» الذين يحتاجون لعناية طبية في المستشفى فلا يملكون سوى خيار الانتقال إلى واحدة من هذه المستشفيات مع كل ما يعنيه هذا من مصاريف وخسارة وقت. عادة يحوّل هؤلاء إلى مستشفيات في مناطق نائية - ايلات، بئر السبع، العفولة، طبريا وصفد - حيث مستوى العناية الطبية أدنى من مستشفيات المدن الكبرى. هنا، على الأقل، لا يختلفون عن سكان الكيبوتزات والموشافيم والمستوطنات الريفية الأخرى - ولكن يجب ان نتذكر ان «مدن التنمية» صُمّمت أساساً لتكون مراكز مدينية وكان من المفترض ان تُؤمّن لسكانها ولسكان المناطق الريفية المحيطة بها نوعية ممتازة من الخدمات العامة.

إن المركز الصحي الذي كان من الواجب انشاؤه في كل مدينة (بالاضافة إلى عيادة أطفال) هو عيادة الصحة العامة - يملكها عادة صندوق الهستدروت المرضي. بالطبع ان هذه العيادات كان يجب ان تنشأ في المدن الكبرى باستثناء انها هنا ليست التسهيلات الطبيّة الوحيدة ولكنها تكمل دور المستشفيات. وبما ان هذه العيادات الصحية في «مدن التنمية» تشكل الخدمة الطبية الرئيسية، كان المتوقع ان تكون أكبر من عيادات المدن الكبرى، ولكن الواقع غير ذلك: حسب المعلومات التي جمعتها وزارة الصحة، تحتوي عيادات المدن الكبرى عدداً من الأسرّة يفوق العيادات في «مدن التنمية» بنسبة ٢,٣٥ ضعفاً كما يبلغ عدد

أطباء الصحة العامة (الفئة من الأطباء التي تقيم عادة في العيادات) لديها، ثلاثة أضعاف عدد الأطباء في عيادات «مدن التنمية» مع ان عدد سكان المدن الكبرى لا يتجاوز ضعفي عدد سكان هذه المدن.

الحكومة المحلية

ظاهرياً يبدو ان مدن التنمية حققت استقلالها فيما يتعلق بالحكومات المحلية. في الخمسينات والستينات كان المحافظون المحليون أدوات حزبية - من حزب العمال بمعظمهم - الذين لم يكونوا يسكنون في هذه المدن! ولما كان تعيينهم يتم من قبل الأحزاب فقد شكّلوا جزءاً من سياسة الحكم المباشر من الخارج - نوع من السيطقر الاستعمارية - القائمة على مقولة ان السكان المحليين غير قادرين على حكم أنفسهم.

ولكن هذا أصبح من الماضي والمحافظون في «مدن التنمية» اليوم هم سياسيون محليون تمّ اختيارهم من قبل الناخبين في نفس المدينة وكثير منهم تقدم عبر القنوات الحزبية ووصل إلى الكنيست الاسرائيلي. عادة يُنظر إلى هؤلاء على انهم التعبير الأساسي عن «الثورة» التي وقعت في العلاقات بين المؤسسة الاسرائيلية الحكومية وسكان «مدن التنمية» وهي ثورة يبدو انها قادت إلى استقلال هذه المدن.

لكن هذا الاستقلال ظاهري أكثر مما هو حقيقي. فالتغيير يشمل شاغلي المناصب في الجهاز الحكومي المحلي فقط. أما كون «مدن التنمية» مراكز انتاج للأمة وانها كنتيجة لذلك تعتمد على الاستثمارات الخارجية والمسؤولين الحكوميين في كل شؤونها تقريباً، فلم يتغير.

بالاضافة، إن مركز المحافظ في «مدن التنمية» يختلف كثيراً عنه في المدن الكبيرة. **ابا حوشي** محافظ حيفا السابق عُرف بأنه الذي بنى جامعة حيفا وكرجل يمتلك تأثيراً كبيراً في دوائر الحزب الحاكم في حينه. **شلومو لاهات** محافظ تل أبيب الحالي اشتهر بتطوير النواحي الجمالية في المدينة وتشجيع النشاطات الثقافية والفنية **وتدّي كوليك** محافظ القدس

مشهور لبنائه المتحف الاسرائيلي وعمله لتحسين العلاقات بين العرب واليهود في القدس الموحدة. في كل من المدن الكبيرة يكون المحافظ من كبار رجال السياسة ويتعامل مع القضايا الرئيسية لمدينته.

في المقابل، كان الهمّ لمحافظي «مدن التنمية» هو تأمين الوظائف وفرص العمل لناخبيهم. ولذلك كان عليهم ان يتقرّبوا من المستثمرين من الخارج واقناعهم بانشاء المصانع كما كان عليهم اقناع المهندسين وخريجي الجامعات بالاستقرار في هذه المدن (عادة في احياء خاصة) وذلك لاقناع أصحاب الرساميل ان في مدنهم عمالة مؤهلة، وكان عليهم الضغط على العمال للمحافظة على الهدوء حتى لا ينقل المستثمرون مصانعهم إلى مناطق أخرى. إن محافظي «مدن التنمية» لا يملكون الوقت للتنمية: **فأيديهم ملأى** بمحاولة الاحتفاظ بما لديهم.

كما ان هؤلاء المحافظين لا يتداخلون في الشؤون الحكومية أو الثقافية، ولا يؤخذ برأيهم في خطط التنمية الجديدة. ليس بسبب ضيق الوقت فقط، ولكن لندرة الموارد المتوفرة لديهم. ففي المدن الثلاث الكبرى تسهم الواردات المحلية بنسبة ٤٢٪ من ميزانية الحكومة المحلية، بالمقارنة مع ٢١٪ في «مدن التنمية» وفي هذه الأخيرة تغطي الحكومة المركزية ثلاثة أرباع الميزانية مقارنة مع ٤٣,٦٪ في المدن الكبيرة[٣٦].

إن أحد الأسباب الرئيسية لاعتماد الحكومات المحلية في مدن التنمية على مخصصات من الحكومة المركزية، هو غياب البنية التحتية لاقتصاد محلي، والمستوى المعيشي المنخفض لسكان هذه المدن. في اسرائيل تفرض الحكومات المحلية ضرائب على الأعمال التجارية والسكن والعقارات والتحسينات التي تجرى عليها وعمليات بيع وشراء العقارات. في المدن الكبيرة وفرة من المصالح التجارية والشقق الغالية الثمن وعدد كبير من الصفقات العقارية بينما في «مدن التنمية» هناك عدد قليل من الشركات وشقق متواضعة وصفقات عقارية محدودة

ونتيجة لهذا تفتقر هذه المدن للقاعدة الضرائبية العريضة، وتظهر هذه الحقيقة جليّة في أرقام نشرها مكتب الاحصاء المركزي: في فترة ١٩٨٢ - ٨٣، وفي الوقت الذي كان تعداد سكان المدن الكبيرة يساوي ٢,٣ أضعاف تعداد سكان «مدن التنمية»، استطاعت الأولى ان تجبي ٥,٩ مرات ما جبته الثانية من الضرائب العقارية و٦,٤ من الضرائب التجارية[٣٧]. إن المداخيل المتحوّلة من الحكومة المركزية إلى الادارات المحلية والناتجة عن الضرائب العقارية (تحوّل الحكومة المركزية ٤٨٪ من ضرائب الأملاك وثلث الناتج عن صفقات عقارية إلى الحكومات المحلية) كانت أكبر في المدن الكبيرة منها في «مدن التنمية»: ضرائب الأملاك: ٣,٢٤ مرات أكبر، ضرائب تحسين الأملاك: ٥,٥٦ مرات أكبر والضرائب العقارية: ٨,٣١ مرات أكبر[٣٨].

الحياة الثقافية

إن التخلف والسيطرة الخارجية على معظم مناحي الحياة في «مدن التنمية» ينعكس أيضاً على الحياة الثقافية، النشاطات الثقافية المعتمدة على مواهب محلية أو لمواجهة حاجات ورغبات السكّان تكاد تكون معدومة.

في هذه الناحية أيضاً اعتمدت السلطات الاسرائيلية وفي مقدمتها وزارة التربية والثقافة، مبدأ السيطرة الخارجية بتأسيس شركة للمراكز الاجتماعية تدير عملياتها من مدينة القدس. عبر سنوات انشأت الشركة شبكة من المراكز الاجتماعية في المدن مكّنتها - أي الشركة - من لعب دور رئيسي في الحياة الثقافية لسكان هذه المدن. فالشركة تقرر متى وأين يُقام مركز جديد وما هو حجمه واي نشاطات سيعرض. ممثلو الشركة أعضاء في مجلس ادارة كل مركز اجتماعي وللشركة دور في اعداد ميزانيات النشاطات المختلفة وتراقب هذه النشاطات وتحدّد، إلى مدى بعيد، محتواها ومع معرفة ان الغالبية العظمى من سكان «مدن

التنمية» هي **شرقية**، بينما اعضاء الشركة وكذلك «شركة الفن الشعبي» - انشئت للتجوال (المسرح المتنقّل) في دائرة المراكز الاجتماعية - هم أساساً من **الاشكنازيين**، نستطيع ان ندرك ان ما يمكن ان تعنيه هذه البنية هو في الواقع نوع من السيطرة الثقافية تعمل على خنق النشاطات الابداعية على المستوى المحلي.

يجب ان نضيف ان المراكز الاجتماعية تحولت إلى **بؤر سلطوية** (مراكز قوى) جديدة في «مدن التنمية» معارضة للقيادة المحلية في أغلب الأحيان: كما ان هذه المراكز الاجتماعية لا يمكن ان تتحول ملكاً محلياً تحت اشراف السلطة المحلية. فشركة المراكز الاجتماعية وكل العناصر المرتبطة بها تحافظ على الشخصية الأجنبية (الغربية) لهذه المراكز وتحاول ان تؤثر وتسيطر على شؤون المجموعة (المدينية).

في السنوات الأخيرة بدأ عنصر خارجي جديد العمل في «مدن التنمية» - مراكز ثقافية جديدة تسمى «نوادي النشاط الثقافي» وترتبط هذه النوادي بالهستدروت، ولكنها مثل المراكز الاجتماعية تُدار من الخارج: مكاتبهم الرئيسية قائمة في «بيت ليسين» في تل أبيب - ومثل المراكز الاجتماعية **تشكّل** هذه النوادي تعبيراً عن السيطرة الخارجية على حياة «مدن التنمية» الثقافية عاملة على كَبْت أو إعاقة تطوير نشاط ثقافي مستقل.

هوامش الفصل الثالث

1. Israel. Ministry of Commerce and Industry. 1978. *Survey of Industrialization of the Development Cities and Towns. 1978*. Jerusalem (Hebrew).
2. Israel. Ministry of Commerce and Industry. 1965. *Industry, Past and Future*. Jerusalem. pp. 8. 18 (Hebrew).
3. Ibid.. p. 17.
4. Ibid.. p. 20.
5. Ibid.. p. 20.
6. The percentages were calculated from data in: op. cit.. Israel. Ministry of Commerce and Industry. 1978.
7. Ibid.
8. Op. cit.. 1965. Israel. Ministry of Commerce and Industry.
9. Dun and Bradstreet. 1979. *Dunsguide to Israel*. Tel Aviv.

10. Razin, Eran, 1982, "The Location of the Management and Production Divisions of Industrial Companies with Many Locations in Israel, with Special Emphasis on Development Town Industries". M.A. Thesis. Department of Geography, Tel Aviv University.
11. Ibid., pp. 25–6.
12. Israel, Central Bureau of Statistics, 1985, *Industry and Crafts Survey, 1982*. Jerusalem, Table 24.
13. Ibid., Table 12, and Israel, Bureau of Statistics, 1960, *Industry and Crafts Survey*, Jerusalem, Table 13.
14. Ibid., Table 32, and op. cit., 1985, Israel, Central Bureau of Statistics, Part 1, Table 8.
15. State of Israel, 1980, *Employment Service in Numbers*. Jerusalem (Hebrew); and State of Israel, 1981, *Employment Service in Numbers*. Jerusalem (Hebrew).
16. The percentages were calculated from data in Ibid.
17. Israel, Central Bureau of Statistics, *Schools and Kindergartens – 1980–81*, Introduction, Jerusalem (Hebrew).
18. Israel, Ministry of Education and Culture, Planning Department, 1981, *The Socio-Economic Situation of the Elementary School System in Local Authorities and Regional Councils*. Jerusalem, Table 1, pp. 34–6 (Hebrew).
19. Ibid.
20. Israel, Ministry of Education, 1986, *The Technological Track in Secondary and Post-Secondary Schools in the 1986 School Year*. Holon (Hebrew).
21. Peres, Yohanan, 1978, *Patterns of Urbanization: A Comparative Study of Three Development Towns*. Jerusalem, pp. 25–7 (Hebrew).
22. Ibid.
23. Ibid., p. 25.
24. Ibid., pp. 25–7.
25. Berman, Y., 1976, *A Social Profile of Israeli Localities*. Jerusalem: Ministry of Welfare.
26. Peres, Yohanan, 1978, *Patterns of Urbanization: A Comparative Study of Three Development Towns*. Jerusalem, p. 49 (Hebrew); Spilerman, S. and Habib, J., January 1976, "Development Towns in Israel: The Role of Community in Creating Ethnic Disparities in Labor Force Characteristics". *American Journal of Sociology*, vol. 81, p. 805; and Zucherman, A. and Barely, C., 1978, "Reasons for Leaving Development Towns". *Riv'on l'Kalkala*, p. 198 (Hebrew).
27. Israel, Central Bureau of Statistics, 1982, *Survey of Family Expenditures 1979–1980*. Jerusalem.
28. Ibid., Part 1, Table 26.
29. Ibid.
30. Ibid.
31. Ibid.
32. Ibid., Part 1, Table 32.
33. Ibid.
34. Ibid., Part 1, Table 49.
35. Israel, Ministry of Health, 1979, *Profile of Health Services in Israel, Survey of Preventive and Ambulatory Services, by Locality, 1978*. Jerusalem (Hebrew).
36. The percentages were calculated from data in: Israel, Central Bureau of Statistics, 1985, *Local Authorities in Israel, 1982–83: Financial Data*. Jerusalem, Table 19.
37. Ibid., Table 22.
38. Ibid., Table 24.

الفصل الرابع

الفعل واللافعل: الصهيونية حركة اشكنازيّة

تفحصنا في الفصول السابقة، المظاهر المختلفة لعملية توالد الانقسام الطبقي / الاثني في القوى العاملة داخل الكيان الصهيوني. تجدر الاشارة إلى ان هذا الانقسام، مثله في أي مجتمع آخر، له ميزاته الخاصة التي تنبثق من ظروف المجتمع التاريخية الخاصة. فالبورجوازية (الطبقة الوسطى) في اسرائيل، هي، بمعظمها، اشكنازية، بينما البروليتاريا (الطبقة العاملة) اليهودية هي، بمعظمها، شرقية.

البورجوازية **اشكنازية** لأن **الاشكنازيين** هم مؤسّسو الدولة الصهيونية و (صهيونية الدولة) مطبوعة بطابعهم. ولأن **الاشكنازيين** هم الذين انشأوا البنى التحتية للنظام الاجتماعي وللاقتصاد وللسياسة في فترة ما قبل الدولة، لأن **الاشكنازيين** الذين سيطروا على البنية التحتية للمجتمع، هم أنفسهم الذين حددوا مسارات التنمية الاقتصادية في الدولة المنشأة حديثاً، وتحكموا بتدفق الرساميل الهائلة من الخارج، ولأن **الاشكنازيين** هم الذين وجّهوا ونظّموا موجات الهجرة الجماعية ووضعوا المهاجرين الجدد في مركز (قلب) الجهود لتسريع التنمية، هذه الجهود التي عملت، في نهاية الأمر، على دعم وتثبيت سيطرتهم على المجتمع الاسرائيلي.

أما البروليتاريا اليهودية فهي **شرقية** لأن اليهود **الشرقيين**، الذي هاجر معظمهم من بلد المنشأ مضطراً، وتحت وطأة الضغوط والمكائد الصهيونيّة، تركوا خلفهم بنيتهم الاقتصادية التحتية ولأنهم، عند

وصولهم إلى اسرائيل، بدا انهم ليسوا بحاجة لتنظيم خاص بهم كونهم دخلوا «حالة قومية» أعدّ اعضاؤها البنى التحتية للبلد بكامله، ولأن **الشرقيين** أمّنوا لهذه البنى أحد أهم العوامل التي تحتاجها ـ عمالة رخيصة يسهل **استغلالها**. والبروليتاريا في اسرائيل **شرقية** لأن التوالد يعمل بطريقة يكون الخيار الرئيسي الوحيد فيها للجيلين الثاني والثالث من **الشرقيين** هو ان يكونوا عمالاً أو مسؤولين في المراكز الدنيا للنظام بعكس المدى الواسع (القاعدة العريضة) من الفرص المتاحة للجيلين الثاني والثالث من **الاشكنازيين**.

الاشكنازي هو مثال (انموذج) البورجوازية في اسرائيل لأن والديه اللذين لم يكونا في أغلب الأحيان من هذه الطبقة، إلاّ ان حتمية انتمائهم مع أولادهم إليها تحدّدت معالمها عند مواجهتهم مع **الشرقيين** العمال. وهو المثال لأنه اطّلع على كل طرق ووسائل الهيمنة البورجوازية ـ في النشاط الاقتصادي، في السياسة، في التربية وفي الأعلام ـ منذ صغره ونما معها. وهو المثال لأنه اعتاد أن يجد ـ ويتوقع ان يجد ـ **اشكنازيين** آخرين في المراكز المشابهة لمركزه **وشرقيين** تحته. هو المثال لأنه يؤمن ان مهمته (التزامه) هي نقل القيم الاخلاقية البروتستانتيّة ـ التي تلقاها والداه منذ جيل أو جيلين فقط والتي اكتسبها هو في مجرى حياته العملية ـ إلى **الشرقيين** الذين هم على اتصال به في المدرسة، في الجندية أو في المصنع ويرى في «عدم قدرتهم» على تقبّل هذه القيم تبريراً لوضعهم المتخلّف ووضعه المتفوق (لتخلفهم وتفوقه).

أما العامل في اسرائيل فهو **شرقي** رغم كونه مولوداً لابوين لم يكونا في أغلب الأحيان عمالاً في بلد المنشأ والذين لم يكونوا ليصبحوا عمالاً لو لم يتركوا بلدهم ـ وهو لذلك يعزو حقيقة كونه عاملاً **لحقيقة** كونه **شرقياً**. وهو **شرقي** لأنه، مهما فعل، فسيبقى وضعه الاجتماعي على حاله باعتبار هذا الواقع نتاج خصائص مميّزة **للشرقيين**: عائلات كبيرة، مستوى علمي متدنٍ، نشأة في بلد متخلف وما شابه. وهو

شرقي لأنه اعتاد أن يجد ـ ويتوقع ان يجد ـ **شرقيين** آخرين في المراكز المشابهة لمركزه **واشكنازيين** فوقه. هو **شرقي** لأنه في اتصاله مع النظام يحس بغربة لأنه لا يقابل الرموز والأوضاع التي نما معها. هو **شرقي** لأنه حتى إذا نجح، فهو لا يعامل كفرد، قيمته فيما هو وما ينتج فقط، بل كذلك كممثل للسلالة ـ المجموعة الإثنية ككل.

ماذا كانت ردّات فعل **الشرقيين** على بروز الفوارق الطبقية؟ كان هناك بالفعل، وعبر السنين، احتجاجات ومظاهرات ومطالب واضرابات. لكن الفعل الأول للشرقيين، والذي أدركه وفسره **الاشكنازيون والشرقيون** معاً على انه الاحتجاج الجماعي **للشرقيين**، فكان اعادة انتخاب مناحيم بيغن عام ١٩٨٠ (كان الكثيرون يعتبرون انتصار بيغن الأول في العام ١٩٧٧ حادثاً عابراً ولمرة واحدة) الذي دعته الصحافة ثورة الجاليات (المجموعات) **الشرقية**.

كانت الاحتجاجات السابقة توصَف «بتحرك مجموعات مُعيّنة لديها مطالب خاصة»، وهكذا اعتُبرت القائمة الانتخابية من السيفارديم في الانتخابات البرلمانية الأولى كتمثيل تخصيصي (تشريفي) للقدامى من نخبة **السيفارديم** في القدس، كما تم غضّ النظر عن تظاهرات **الشرقيين**، الذين كانوا يعيشون في مخيمات موقتة للمهاجرين، المطالبين بالخبز والعمل، على انها من تحريض اليساريين القادمين من العراق. أما اضطرابات **وادي الصليب** في العام ١٩٥٩، ومظاهرات «الفهود السود» في أوائل السبعينات فقد تمّ التغاضي عنها على انها مظهر من مظاهر الميل نحو العنف عند المغاربة.

ولكن كان هناك اعتراف كامل بأن نتائج انتخابات ١٩٨١ هي احتجاج **شرقي جماعي**.

لماذا بعد كل هذه السنوات؟ ولماذا على شكل أصوات انتخابية **لليكود** ـ وهو تحالف احزاب غالبية قياداتها من رجال الأعمال **الاشكنازيين** من الطبقة الوسطى؟

للاجابة على هذين السؤالين يجب ان ندرس مراحل تطور الحركة الصهيونية: في ظاهرها عُنيت الصهيونية باقتلاع اليهود من بيئاتهم الأوروبية واعادة زرعهم في دولتهم المستقلة ـ الكيان الصهيوني. ولكن نظرة أخرى تكشف ان ما حصل لم يكن عملية بسيطة لاعادة زرع مجموعات يهودية كانت موجودة وعاملة في أماكن تواجد اليهود في سائر أنحاء العالم. إن تحقيق أهداف الصهيونية استلزم خلق بنية تحتية تنظيمية معقّدة تتمكن من تجنيد الاتباع والعمل من أجل دعم المجموعات اليهودية ومن ثم السيطرة عليها، وجمع الأموال، واعداد المتطوعين للاستيطان في فلسطين ونقلهم اليها، ودعم نشاطاتهم الاقتصادية هناك وحكمهم والدفاع عنهم. بكلام آخر: لتحقيق أهدافها لم تكن الصهيونية تستطيع الاعتماد على البنى التنظيمية التحتية القائمة عند المجموعات اليهودية الأوروبية بل كان عليها ان تخلق لنفسها جهازاً حكومياً متكاملاً.

وهكذا ظهرت إلى الوجود: **المنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي، الأحزاب الصهيونية وحركة الخالوتز** (الرواد ـ العمال الزراعيون)، و**الوكالة اليهودية** ومختلف المنظمات العسكرية. كانت هذه الشبكة التنظيمية المعقّدة مسؤولة عن انشاء الجالية اليهودية في فلسطين، ثم أصبحت بعد ١٩٤٨ الهيكل لجهاز دولة اسرائيل المستقلة.

كانت البنية التنظيمية التحتية للصهيونية، بكاملها تقريباً، أوروبية ـ أي **اشكنازية** ـ وتوجهت معظم جهودها نحو اليهود الأوروبيين فهي بُنيت أساساً لتعمل على امتصاص المجتمع الجديد لليهود الأوروبيين حتى الذين لم يكونوا صهيونيين منهم، ولا تزال نماذج متعددة من هذه البنية تعمل في أكثر المجموعات اليهودية في أوروبا الغربية.

أما اليهود **الشرقيون**، فلم يبنوا أياً من هذه التنظيمات لسبب

رئيسي: وهو أنهم لم يعانوا نفس أزمات الوجود الاجتماعي على غرار الأزمات التي عاناها اليهود الأوروبيون وبالأخص في أوروبا الشرقية في أواخر القرن التاسع عشر، بل العكس لأن وقوع معظم دول الشرق الأوسط وشمالي افريقيا تحت الاحتلال الامبريالي الأوروبي، فتح فرصاً جديدة أمام اليهود **الشرقيين** في الحقول الاقتصادية وفي المراكز الادارية وفي النشاطات الثقافية والسياسية، فلم يكونوا بحاجة لخيار قومي آخر ولم تكن لديهم الدوافع لانشاء بنية تنظيمية تحتية كالتي انشأها الصهيونيون الأوروبيون.

رغم كل هذا، وفور ولادة الحركة الصهيونية التحق بها الكثير من **الشرقيين**: انشأوا نوادٍ صهيونية وأصدروا صحفاً صهيونية وساهموا في صناديق الجباية الصهيونية. فعلوا كل هذا كأعضاء في حركة أطلقها يهود أوروبيون. ولكن هذه الحقيقة لم تكن قد برزت كمشكلة في السنوات الأولى حيث ادّعت الصهيونية انها ناطقة بلسان اليهود كلهم[1].

لو استمرت الحياة على ما هي عليه، لكان من الممكن ان تطوّر القيادة الصهيونية في فلسطين اطاراً عملياً لملائمة احتياجات ورغبات الجاليات اليهودية **الشرقية** ـ والتي، كما أدركت بعد المحرقة (الهولوكوست) في أوروبا، تشكل «خزّاناً» كبيراً من المهاجرين الجدد. ولكان هذا الاطار قد استلزم تغييرات واسعة في النماذج والأساليب التنظيمية الصهيونية التقليدية أو خلق هيكلية جديدة يشارك في قيادتها وينضم لها أعضاء من الجاليات اليهودية **الشرقية**. ولكن . . . لم تستمر الحياة عادية لأنه وبعد ١٩٤٨ اضطر هؤلاء اليهود لاخلاء بلادهم والهجرة بسرعة إلى الكيان الصهيوني حيث دخلوا في اطر لا تلائم حاجاتهم ولا تخضع لسيطرتهم. في ظل هذه الأوضاع وجدوا صعوبة في الاحتفاظ حتى بتنظيماتهم المجتمعية التقليدية: **أولاً**، لأنهم تبعثروا

داخل فلسطين المحتلة. **وثانياً**، لأن قادة الجاليات صاروا يعتمدون على السلطة الجديدة في كل أمورهم.

واجه الذين تجردوا من تنظيمهم المجتمعي التقليدي ولم يقبلوا أوضاعهم الجديدة مهمة صعبة جداً: خلق تنظيمات خاصة بهم في اسرائيل - في وطنهم الجديد.

لم تكن هذه العملية سهلة. كان القيام بها يجري في ظل أوضاع شخصية شاقة: عمل منهك، وسكن حقير وجهل للغة وأحوال البلد بالاضافة إلى ان الحاجة لتنظيم مستقل لم تكن قد اتضحت في البداية - لأن البنية التحتية للصهيونية والتي أنشأها **الاشكنازيون** كانت تضم التنظيمات المسؤولة عن حياة المهاجرين **الشرقيين** بالاضافة إلى تنظيمات بدت، ظاهرياً، قادرة على التعبير عن الضيم الذي كان يحسّ به **الشرقيون** المستاؤون. قدّمت البنية **الاشكنازية** التحتية **للشرقيين**، الذين كانت لديهم شكاوى عمّالية، خدمات الهستدروت - اتحاد نقابات العمال القوي. كما قدّمت لهؤلاء الذين أظهروا شعوراً طبقياً عدائياً، تشكيلة من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية. أما الذين سعوا وراء ملجأ النشاطات الدينية التقليدية فكان لهم فيض من المؤسسات الدينية المتشددة (الارثوذكسية). وفوق كل هذا سارعت المؤسسات الاسرائيلية الرئيسية لاضافة دوائر جديدة **للشرقيين** وتنافست لكسب المتطوعين من صفوف **الشرقيين**.

فضلاً عن ان **الشرقيين** في اسرائيل - وهذا هو الأمر الأكثر أهمية - وجدوا أنفسهم في وضع يختلف عن وضع أية أقلية أو مجموعة اثنية، فالاتجاه السائد بين مجموعات كهذه هو ان تقيم انظمة خاصة بها لعدم تمكن أعضائها من الوصول إلى قسم أو أقسام عدة من هذا «الكيان المجتمعي». في اسرائيل، بعكس ذلك، لم ينكر أحد ان **الاشكنازيين والشرقيين ينتمون إلى نفس الكيان القومي المجتمعي الواحد ولم يمنع**

الشرقيون من الوصول إلى أي جزء منه. كانت هناك ولا تزال مشكلة التفاوت الطبقي فقط.

لزمن طويل افترض المفكرون **الشرقيون** ان بإمكانهم محاربة هذا التفاوت ومقاولته ضمن أطر التنظيمات القائمة التي تمثل مصالح الطبقة العاملة والتي يسيطر عليها **الاشكنازيون**، ولكن الكثيرين منهم توصّلوا إلى القناعة بأن الهستدروت وأحزاب اليسار هي جزء أساسي من الطبقة الحاكمة. وتعمل ضمن الاطار الايديولوجي الذي يعتبر **الشرقيين** شعباً يحتاج لرفع مستواه الثقافي. البديل كان انشاء تنظيمات **شرقية** ولكن المشكلة ان مثل هذه التنظيمات ستعني **للاشكنازيين كما للشرقيين** - **رفضاً** لهذا الكيان الذي يرتبط به كلاهما.

في بلد، أُنشيء أساساً، كوطن قومي لليهود وحيث كان الهولوكوست حياً في الذاكرة، واليهود في صراع دائم مع العرب، سيعتبر هذا الرفض (الكيان المجتمعي الواحد) عائقاً قوياً جداً (كبيراً) لمسيرة البناء. ولم تبق فكرة هذا العائق ضمنية، فقد استغلّتها النخبة الاسرائيلية لاستباق ومنع قيام أيٍّ مما تسمّيه الأوساط الرسمية الاسرائيلية «التنظيم الاثني»، لدرجة ان أصبح مجرد ذكر احتمال قيام مثل هذا «التنظيم الاثني» يثير، غريزياً، الاحساس بأنه مرادف ومتلازم مع تقسيم الوطن[2]. في اجتماع لكبار **الشرقيين** العاملين في حزب العمل (عقد الاجتماع للاحتجاج على عدم حصولهم على مراكز جيدة في اللائحة الانتخابية للكنيست عام ١٩٧٣)، أحسَّ الكثيرون بضرورة ان يعلنوا، وبفخر، عن دورهم الرئيسي في وضع حدّ للأحزاب الاثنية[3] (التجمعات أو التنظيمات أو الجماعات الاثنية). بكلام آخر، فرض الاعتقاد، بأن أي تنظيم **شرقي** هو تهديد لوحدة «الكيان القومي السياسي»، على الفعاليات **الشرقية** معضلة حقيقية. حتى الآن كان هذا الاعتقاد فعالاً في افشال مجموعات التضامن الشرقية.

في تحليل العقبات التي تعترض خلق بنية تحتية تنظيمية **شرقية** في اسرائيل كنت أفترض ان مثل هذه البنية هي الهدف المنشود لعدد كبير من **الشرقيين**، ولكن هذا الأمر ليس صحيحاً بالضرورة. لسنوات طوال كان مؤيدو التنظيمات **الشرقية** قلة متباعدة ولكن الفترة الأخيرة شهدت بداية انتشار الاحساس - في أوساط الفعاليات الشابة والمثقفين **الشرقيين** - بأن العمل الاستقلالي هو خطوة ضرورية على طريق التغيير الاجتماعي. وغالبية اليهود **الشرقيين** كانت ولا تزال غير مدركة بأن **مشاكل الشرقيين متأتية من حقيقة قوامها ان تقسيماً طبقياً، على أسس اثنية، قد تكون في اسرائيل، وهي لذلك لا ترى ضرورة لأي جهد** تنظيمي يبنى على اساس مصالح طبقية. وبالعكس فإنها آمنت ولا تزال تؤمن انسجاماً مع الايديولوجية الاسرائيلية الشائعة - بامكانية معالجة مشاكلهم بفعالية عبر تدخل جهاز الضمان الاجتماعي الحكومي: توفير السكن الأفضل وباعداد أكبر، وخدمات تعليمية أفضل، ودعم للعائلات التي لديها اطفال أكثر، وتأمين تعليم مهني عالٍ ومساعدات سخية للمحتاجين. هذه هي الخطوات التي يرونها ضرورية لردم الهوة بين **الشرقيين والاشكنازيين** («الهوة، الاجتماعية» هو التعبير الملطّف المستخدم في اسرائيل عند الاشارة إلى التقسيم الاثني للقوى العاملة).

كانت المطالب، بتحسين ونشر خدمات الضمان الاجتماعي، تشكل القسم الأكبر من البرامج الانتخابية للشرقيين المرشحين للكنيست. أحدث الأمثلة يأتي من حزب «تامي» الذي أسسه **شرقيون** انشقوا عن الحزب الوطني الديني وكسب تأييد الكثير من الفعاليات الشابة التي رأت فيه وسيلة للتعبير عن وعي **شرقي** مستقل ومتميّز. بعد سنة ونصف من الاشتراك السلبي السكوني في حكومة بيغن [حصل الحزب على ثلاثة مقاعد في الكنيست عام ١٩٨١ وأعطي حقيبة واحدة في الائتلاف الحاكم] هدّد زعماء الحزب بالانسحاب من الائتلاف إذا فشلت الحكومة بسن قانون يؤمّن مساعدات وإعانات مالية خاصة

للعائلات التي تضم أطفالاً كثر (العائلات الكبيرة) لَبَّت الحكومة طلبهم - وعاد الحزب إلى وضعه السلبي السكوني السابق اجتماعياً وسياسياً.

أما المشكلة في برامج الضمان الاجتماعي الانتخابية فهي على النحو الآتي:

الأحزاب الواقعة تحت سيطرة **الاشكنازيين** قادرة على عمل أفضل وأكبر في هذا المجال من أيّ شيء يمكن ان تحققه التنظيمات **الشرقية**، وخلال ٢٩ عاماً في الحكم، استطاع حزب العمل استخدام هذه القوة، للمزايدة على أي من مطالب **الشرقيين** الذين يرفعون صوتهم بالمطالبة والشكوى.

وهكذا، وفي العام ١٩٥٩، عندما وقعت الاضطرابات في **وادي الصليب** في ضواحي حيفا، عرضت حكومة بن غوريون على سكان الوادي فرصاً للعمل في ميناء حيفا وهو أمر كانوا يتمنونه. وفي نفس الوقت أعلنت عن خطتها لاعادة توطينهم في مساكن أفضل [لتأمين نجاح الخطة قامت الحكومة بوضع قادة الشَغب في السجن]. وفي العام ١٩٧١ عندما قام المطالبون **الشرقيون**، الذين يدعون أنفسهم «الفهود السود»، بتنظيم مظاهرات جماعية في القدس، شكلت حكومة غولدا مئير لجنة تحقيق لدراسة أوضاع الأطفال الفقراء ووعدت بدعم أي اجراء ترتأيه اللجنة (في نفس الوقت تعرض زعماء الهنود السود لمضايقات الشرطة).

لم يكن لحزب الليكود الكثير ليعرضه لأنه كان في صفوف المعارضة - ولكنه قدّم الوعود بالوتيرة نفسها أثناء كل حملاته الانتخابية، وبمجرّد وصوله إلى مقاعد السلطة أعلن، وسط ضجّة كبيرة عن «مشروع التجديد» وهو مشروع مخصص لتحسين الأوضاع السكنية في ١٦٠ ضاحية تقطنها غالبية **شرقية**. وكل ما تحقق حتى الآن هو نوع

من التغيير التجميلي (المظاهري) ولم يشمل كل الضواحي الواردة في لائحة التجديد.

بالاضافة إلى الاجراءات المباشرة في حقل الضمان الاجتماعي، كان بإمكان الأحزاب الواقعة تحت سيطرة **الاشكنازيين** منافسة التنظيمات الشرقية الفتية وبسهولة في حقل آخر قد يكون أكثر أهمية: كانوا قادرين على عرض مراكز سياسية وقدرة على الحركة (أي مكاسب شخصية) على الفعاليات وأصحاب المطالب **الشرقيين مع** الامكانية الاضافية «لتغيير النظام من الداخل» وهكذا تمكن حزب العمل من اجتذاب طبقة واسعة من قادة الجاليات الشرقية **وزعماء** عماليين ومسؤولي النقابات والمثقفين الذين كان يمكن ان يؤلفوا القاعدة لتنظيمات بديلة.

قبل صعوده إلى السلطة، قام حزب الليكود بدوره، بتجنيد الفعاليات التي رفضها حزب العمل أو اولئك الذين أحسوا ان فرص صعود السلّم التنظيمي (السلطوي) في حزب العمل غير مضمونة وبطيئة جداً. وهكذا صعد دافيد ليفي أبرز عضو **شرقي** في حكومة بيغن، ومائير شيتريت، أبرز شخصية بين نواب الليكود **الشرقيين** في الكنيست، بسرعة مذهلة في صفوف حزب المعارضة الرئيسي لما قبل ١٩٧٧ بعد ان جربا حظيهما في حزب العمل.

إن الانتشار الطاغي لايديولوجية الانعاش الاجتماعي والقدرة الهائلة لجهاز الدولة والأحزاب السياسية على امتصاص **الشرقيين** ومطالبهم أدّيا إلى نشوء حالة حيث أصبح **الشرقيون** البارزون، الذين وطّدوا مراكزهم ضمن النظام، يشكّلون العقبة الأولى والأشد عناداً في طريق التغيير ـ أو حتى الاحتجاج. إن نوعية ردة الفعل على الارتفاع الحادّ في درجة التفاوت في الدخل خلال السنوات الأخيرة هي أحد الأمثلة في هذا السياق: منذ أوائل السبعينات شهدت اسرائيل تفاوتاً متزايداً في الدخل الفردي سببه من جهة اعتماد «سلم الرواتب

الأميركية» لوظائف الطبقة العليا في جهاز الدولة والمؤسسات الصناعية **والماليّة**، ومن جهة أخرى تآكل الرواتب في المستويات الأدنى كنتيجة لسنوات من التضخم الاقتصادي والخمول العمالي. (الخمول في ردات الفعل العمالية). في العام ١٩٨٥ تشكلت حكومة الاتحاد الوطني بائتلاف حزبيْ العمل والليكود وأعلنت منذ البداية أن أهم الخطوات العلاجيّة التي ستتخذها لتصحيح الوضع الاقتصادي هي: خفض الرواتب بمقدار الثلث. وهذا الاعلان يعني ان الحكومة تمنح بركتها للفوارق الكبيرة التي تكوّنت عبر عقد من الزمن. كانت البلد تشهد في الواقع ثورة اجتماعية / اقتصادية ثانية، فبينما شهدت الخمسينات تحويل الشرقيين إلى طبقة البروليتاريا، شهد منتصف الثمانينات الهيكل الطبقي الاسرائيلي يتحول إلى مزيج من العالم المتقدم والعالم الثالث، حيث يتقاضى المدراء والمهندسون رواتب تتراوح بين ثلاثة آلاف وعشرة آلاف دولاراً في الشهر بينما يتقاضى العمال **اليدويّون** والموظفون في الدرجات الدنيا عُشر هذا المبلغ.

بالمقارنة مع الخمسينات، حين كان المهاجرون **الشرقيون** يحسّون بالضياع والبؤس، نجد اليوم آلافاً من الشباب **الشرقيين**، الذين برزوا كزعماء على المستويين المحلي **والمجتمعي**، من الذين تمرسوا بقوانين اللعبة والذين كان بإمكانهم، لو شاؤا، قيادة **الشرقيين** وغيرهم في **احتجاج** شعبي عارم على السياسات الاقتصادية الجديدة. ونشير هنا إلى أعضاء في الحكومة، وفي الكنيست، وفي اللجان المركزية لأغلب الأحزاب، وإلى رؤساء مجالس محلية، ومدراء خدمات بلدية متفرقة، ومدرّسين ومدراء مدارس، وعاملين في حقل الخدمات الاجتماعية أي المجموعة التي تشير إليها المؤسسة الاسرائيلية على انها «القيادة الحقيقية» **للشرقيين**. رغم هذا بقيت هذه القيادة في وضع سكوني سلبيّ.

بقيت هذه المجموعة في وضع سكوني سلبي لأنها شكّلت قيادة غريبة، منفصلة عن قاعدتها وعمياء:

■ غريبة عن قاعدتها لأن أعضاءها حققوا تقدمهم الشخصي عبر قنوات فتحتها لهم الطبقة الحاكمة واعتمدوا طرق تفكير شائعة بين أفراد هذه الطبقة وغذوا بداخلهم شعوراً بالتفوق على الجماهير **الشرقية**، وهم يشيرون إلى اخوانهم الشرقيين باستعمال صيغة الغائب بالجمع [صيغة المجهول وهي اصطلاح غربي يدل على تحقير الشخص المعني] ويعلنون بفخر ان اسرائيل هي البلد الذي ينجح فيه كل من عمل بجهد كافٍ، وان الذين يفشلون هم، في الحقيقة محرومون - ثقافياً وعقلياً.

■ انفصلت عن قاعدتها لأن أعضاءها استخدموا كل السبل المتاحة لإبعاد أنفسهم «عنهم» [صيغة الغائب] والانتقال إلى ضواحٍ أرقى وإلحاق أطفالهم في مدارس أفضل واختيار نمط حياة جديد، وهم منفصلون أيضاً عن الطبقة الحاكمة فعلياً لوجود حاجز دقيق جداً، ولكنه أساسي يفصل بينهما.

■ عمياء لأن أعضاءها لا يلاحظون ان المراكز التي يشغلونها تبقى رغم كل شيء ثانوية، وعمياء لأنها لم تدرك ان الطريق إلى المسرح الرئيسي تمر عبر الضواحي **الشرقية** و«**مدن التنمية**».

■ وختاماً هي عمياء لأن أعضاءها لم يدركوا ان المراكز التي وقعت في أيديهم، إن في الحكومات المحلية أو في المؤسسات المركزيّة، فقدت الكثير من قواها وتأثيرها حالما أصبحت بين أيديهم.

إن عشرات من رؤساء المجالس المحلية بتصرفهم كما هو الآن، كل على طريقته، لا يوازون سلطة محافظ تل أبيب أو القدس، وان عشرات من رؤساء الهيئات العمالية المحلية لا يوازون قوة قيادة مؤسسات الهستدروت، وان مئات من مدراء المراكز الاجتماعية المحلية لا يستطيعون منافسة مدراء اثنين أو ثلاثة من المسارح الكبرى على عرض الانتاج الذي يرغبونه، وان آلاف العمال في هذه المراكز أو في

حقل الضمان الاجتماعي لا يمكن ان تقترب درجة قوتهم من درجة قوة مدير شؤون العاملين في أي من مؤسسات اسرائيل الرئيسية، وان آلاف المدرسين ومدراء المدارس في «مدن التنمية» لا يستطيعون مقاومة تأثير قلة من مستشاري وزير التربية الاكاديميين. وإن السكرتير العام الحالي للهستدروت، الذي صادف انه من يهود اليمن، لا يملك نفس السلطة التي مارسها أسلافه، منذ وقت قصير، على المسؤولين التنفيذيين في بنوك ومؤسسات الهستدروت.

فقدت هذه المراكز الكثير من قوتها ونفوذها ومضامينها، ومع انها لا تزال تحتفظ بهالة الأمجاد الغابرة إلاّ انها، أُفرغت ولدرجة كبيرة، من محتواها. لكن الهالة ما زالت كافية لتملأ شاغلي هذه المراكز الحاليين بإحساس مريح من الحذر المتأتي عن شعورهم انهم وصلوا ونجحوا في بلوغ أهدافهم.

إن «القيادة الحقيقية» الحالية هي الآن العقبة الأولى في طريق أية محاولة للتغيير، انها «تنطق باسم» سكان الضواحي **الشرقية ومدن التنمية** ولكن صوتها هو صوت «المؤسسة». في الواقع، بإمكان قادة «المؤسسة» الفعليين ان يرتاحوا فالأعمال «القذرة» يقوم بها أناس آخرون.

الشرقيون يدعمون مناحيم بيغن

في هذا السياق، يصبح من السهل ادراك انهم شعبية بيغن بين الناخبين **الشرقيين**. ففي ظل أوضاع يصعب جداً معها تشكيل تنظيمات **شرقية** مستقلة لأسباب بنيوية وإيديولوجية، وحيث تمت السيطرة على القادرين على الفعل بواسطة خليط مركّب من اجراءات ضمان اجتماعي سخية وتآمر زعمائهم والمضايقة المستمرة للعناصر الثورية بينهم، يصبح الاقتراع لمصلحة الحزب الذي يمثل مصالح المعارضة داخل الطبقة الحاكمة وسيلة رئيسية للتعبير الجماعي أو منفذاً

رئيسياً لمشاعر التعبير الجماهيري. إن حقيقة كون الكثيرين داخل اسرائيل، وبالأخص داخل الانتلجنسيا الليبرالية اليسارية، يردون هذا التأييد إلى عوامل اجتماعية / نفسية ـ ككره **الشرقيين** المزعوم للعرب أو ميلهم التقليدي المزعوم للقيادات الجماهيرية ـ هي دليل على التزام هؤلاء الكثر، المستمر بأيديولوجية «التخلف الثقافي» وعلى رفضهم الاقرار بنشوء بنية طبقية، جامدة وواضحة، على أسس اثنية في ظل قيادة حزب العمل الطويلة.

هنا لا بد من انحراف قصير لمناقشة العلاقة المزعومة بين الخلفية الثقافية **للشرقيين** وتأييدهم العارم لبيغن في الانتخابات الأخيرة لأن هذه العلاقة لم تتعرض لأي نقد وتمحيص من قبل معظم الاسرائيليين والمعلّقين الأجانب. هل هناك علاقة بين المفاهيم **البطريركية** و/أو الفاشستية في خلفية **الشرقيين** الثقافية من جهة وتأييدهم «لشبه الإله» اليميني المحافظ، مناحيم بيغن، من جهة أخرى؟

أولاً: إن الذين يطرحون هذا التساؤل يميلون إلى ايجاد تمييز ضمني بين الثقافة السياسية ليهود أوروبا الشرقية ويهود الشرق الأوسط واضعين الأُوَلْ في خانة «الديمقراطية الغربية» والآخرين في مخيم «الفاشستية غير الغربية». ولكن هذا التمييز لا يستند إلى قاعدة: ان **الاشكنازيين** الذين ينظرون نظرة دونيّة إلى الجماهير وهي تنشد «بيغن، بيغن» في ساحات المدن الاسرائيلية، يميلون إلى تناسي تاريخهم غير البعيد ـ ففي ڤيلنا Vilna قدس ليتوانيا» وفي مناسبة زيارة هرتزل، «غصّت الشوارع الضيقة بالجماهير السوداء تغلي بالحماس وتندفع بتهور مع صرخات الهتاف: «هرتزل، هرتزل» و«ليحيا الملك».(٤)

ثانياً: وأكثر أهمية، ان بحث تأثير خلفية ثقافية جماعية ـ في ظل أوضاع حيث فقدت هذه الجماعية تأثيرها وسلطتها على شؤون الحياة اليومية ولم يعد لديها مشروع اجتماعي مصمم ذاتياً ويدار ذاتياً ـ أمر في غاية الصعوبة، في ظل أوضاع كهذه يمكننا اعلان مقولات معقولة عن

الخلفية الثقافية لافعال المجموعة المهيمنة (القائمة في مركز السلطة): ـ فللواقعين تحت الهيمنة ردات فعل، فقط، على الخيارات التي تطرحها المجموعة الأولى. لإيضاح هذه النقطة نشير إلى انه لو لم تغلق الحدود مع الدول العربية المجاورة نتيجة لحرب الاستقلال الاسرائيلية عام ١٩٤٨ ولو لم يكن الاقتصاد الاسرائيلي في مطلع الخمسينات على هذه الدرجة القصوى من المركزية والتخطيط المتكامل، لاستطاع الكثير من **الشرقيين** استغلال «خلفيتهم الثقافية» والدخول في عمليات تجارية مع العرب ـ وهو حقل منحتهم فيه خلفيتهم التاريخية الكثير من الميزات على اشقائهم **الاشكنازيين**، ولكنهم وللأسباب التي ذكرنا، تحولوا إلى بروليتاريا صناعية من أصحاب الياقات الزرقاء»، ولم يعلن أحد حتى الآن ان تحول **الشرقيين** إلى بروليتاريا يمثل تعبيراً عن استمرارية مباشرة «لخلفيتهم الثقافية». وفي السياق **الذهني** ذاته يجب أن نذكر ان بيغن لم يكن نتاج حركة سياسية **شرقية تلقائية ومستقلة ـ بل كان خياراً قُدم للشرقيين** من قبل بنية حزبية يسيطر عليها **الاشكنازيون**.

ثالثاً: أما الذين يردون التأييد **الشرقي** لبيغن إلى خلفيتهم الثقافية الفاشستية فيميلون إلى تناسي حقيقة ان الشرقيين كانوا يقترعون جماعياً لحزب العمل الاشتراكي الليبرالي حتى أواخر الستينات وأوائل السبعينات (لم يحاول أحد أن يبحث عن تفسير لهذه الظاهرة في خلفية الشرقيين الثقافية). صحيح ان بن غوريون زعيم حزب العمل لسنوات طويل، اتخذ صورة «الوالد» ولكن غالبية **الاشكنازيين** اقترعت لجانبه مثلها كمثل غالبية **الشرقيين**.

رابعاً: إننا نعيش الآن في عصر «الادارة» في السياسية وصورة الحزب أو المرشح الشعبية، هي ولحد كبير، نتاج حملة إعلامية مصممة بتأنٍ، كما ان التجمعات الانتخابية الجماهيرية هي نتاج جهاز انتخابي تمت ادارته بصورة فعّالة، وبالتالي يمكن «للخلفية الثقافية» ان تكون نتيجة جهود اعلامية ودعائية مصممة لتلائم احتياجات الحزب الذي

يدفع تكاليف ونفقات الحملة. في الخمسينات وزّع حزب العمل منشورات بين أفراد الجالية اليمنية تلمح وتشير ضمناً إلى ان بن غوريون هو المسيح المنتظر - رغم ان هذه الفكرة تسيء إلى المؤمنين: وفي نفس السياق صمّم مدراء حملة بيغن الانتخابية، وبدقة، شعارات تخاطب «القاسم المشترك الأصغر» متناسين حقيقة ان في هذا التكتيك اهانة لذكاء الكثير من الناخبين. في كلتا الحالتين خلق مدراء الحملات الانتخابية صورة شعبية لقادة الحزبين افترضوا انها تعكس الخلفية الثقافية **للشرقيين**.

أخيراً يجب ان نتذكر ان تأييد بيغن لم يأت من جهة الفاشستيين **الشرقيين** فقط ولكن من جهة الديمقراطيين العاقلين **الاشكنازيين** أيضاً: أظهرت استقصاءات الرأي في حزيران ١٩٨١ (عشية الانتخابات) ان من بين مؤيدي الحزبين الكبيرين كانت نسبة ٣٦٪ من **الاشكنازيين** المولودين خارج اسرائيلي و٤٥٪ من **الاشكنازيين** مواليد اسرائيل تؤيد حزب الليكود(٥)، مما يثبت ان حملة الليكود الانتخابية راقت في أعين ناخبين غير **شرقيين** أيضاً.

كان ارتباط التصويت لصالح الليكود بالخلفيّة الثقافية **للشرقيين** أمراً بسيطاً ولكنه جاء قوياً مع أوضاع بنيتهم الاجتماعية الحالية في اسرائيل. والفعاليات الشرقية المستقلّة تعرف هذا وقد دعا دافيد هامّو حزب الليكود «بملجأ لليلة واحدة» حيث يجد **الشرقيون** ملجأ مؤقتاً لحين وصولهم إلى إقامة قنوات التعبير الخاصة بهم (صحيفة **هـآرتز**، ١٤/١٠/١٩٨١). كما كتب آشر ايدان يقول إن **الشرقيين** عملوا على تقوية الضبع - الليكود - فقط لإضعاف الدبّ - حزب العمل(٦).

الشرقيّـون والفلسطينيـون

اليهـود الشرقيـون:
هل يكرهون العرب؟ وكيف؟

دَرَجت المؤسسات **الاشكنازية** بشكل عام، ووسائل الاعلام بشكل خاص على وصف **الشرقيين** بأنهم «يكرهون العرب». وهكذا مثلاً عندما سُئل عالم الاجتماع **يوحانانا بيريز**، الذي عمل كمعلّق في التلفزيون الحكومي بعد حزيران ١٩٨١: لماذا اقترع **الشرقيون** لصالح الليكود؟

- أجاب ان هذا مرتبط بكراهيتهم للعرب. كما كتب الصحافي يؤيل ماركوس في جريدة **هـآرتز** بمناسة ميلاد بيغن التاسع والستين مشيراً إلى «ان أحداً لم يستطع ان يصل إلى عقلية **الشرقيين** بإشعال كبريائهم القومية وإظهار كراهيتهم الكامنة للعرب كما فعل بيغن»(٧).

إن هذا الادعاء لا ينسجم مع حقيقة ان كل الحروب ضد العرب والفلسطينيين اعدتها وقادتها مؤسسة **اشكنازية** بغالبيتها. وهي أيضاً لا تنسجم مع حقيقة ان الياهو اليسار، أبرز زعيم **للسيفارديم والشرقيين** والوحيد الذي احتفظ باستقلاليته عن المؤسسة **الاشكنازية** ألّف كتاباً عنوانه: «العيش مع الفلسطينيين»(٨) كان بالفعل دعوة للاسرائيليين للعيش بسلام مع جيرانهم العرب وقد خَدَم لفترة طويلة كرئيس للجنة الاسرائيلية الفلسطينية للسلام.

كما ان الادعاء لا ينسجم مع حقيقة ان يهود الشرق الأوسط تعايشوا لمئات وربما لآلاف السنين مع جيرانهم العرب وتمتعوا بعلاقات أفضل بكثير من تلك التي كانت قائمة بين اليهود والمسيحيين في أوروبا. والادّعاء غير منسجم كذلك مع حقيقة ان معظم اليهود الذين يعيشون كجيران - وفي أغلب الأحيان جيرة حسنة - للفلسطينيين في

اسرائيل هم يهود **شرقيون**(٩). تقع الأحياء **الشرقية** حيث المعيشة رخيصة، وحيث اختفى التمييز لدى الملاكين لدرجة سمحت للعرب باستيطانها.

والفكرة القائلة بأن اليهود **الشرقيين** يكنّون كراهية غريزية للعرب مردّها جزئياً إلى ان الكثير من **الشرقيين** في اسرائيل تورّطوا في مواجهات مباشرة مع الفلسطينيين، ولكننا لو حللنا هذه المواجهات، نجد انها لم تنبع من «كراهية كامنة» للعرب ولكن من طبيعة الأعمال التي كُلِّف بها **الشرقيون** من قبل مؤسسات الحركة الصهيونية والدولة خلال الصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية. وكانت هذه الأعمال من ضمن خطّ التفرقة الاثنية والعنصريّة في القوى العاملة التي نمت بين **الاشكنازيين والشرقيين** ـ والتي ساهمت من ثم بتقوية هذه التفرقة.

سنعرض لأمثلة قليلة:

(أ) ـ خلال الموجة الثانية للهجرة إلى اسرائيل، قبل الحرب العالمية الأولى، لم يستطع المهاجرون اليهود القادمون من أوروبا اختراق سوق العمالة المحلي لأنهم لم يستطيعوا منافسة العمالة الفلسطينية الرخيصة والجيدة. فأرسل شموئيل يافنيلي إلى اليمن لتشجيع هجرة اليهود اليمنيين إلى فلسطين. كانت الفكرة وراء المهمة كما تخيّلتها القيادة الصهيونية آنذاك، ان يهود اليمن المعروفين باجتهادهم وقدرتهم على «العيش على القليل» (الكفاف)، والذين كانوا يتشبهون العرب، هم أقدر على المنافسة في سوق العمالة واقتطاع موطىء قدم للمهاجرين الأوروبيين، وهكذا وُضع اليهود اليمنيون في أول خط مواجهة مع الفلسطينيين في سوق العمالة.

(ب) ـ مثل آخر نجده في فترة التنظيمات العسكرية السرية التي سبقت انشاء الدولة وإعلان قيام الكيان الصهيوني: خَدَم كثير من **الشرقيين** في عصابات الارغون والبالماخ وكانت نسبة كبيرة من هؤلاء في

الوحدات التي تتعامل مع العرب وبالأخص الفلسطينيين، وبسبب تشابههم مع السكان العرب، اختير **الشرقيون** لأعمال الاستخبارات والتجسس كما اختيروا للقيام بتوجيه ضربات مباشرة. كانت وحدتهم في البالماخ تدعى «الفرقة العربية» أما في الارغون فقد أُلحق **الشرقيون** في فوج خاص اسمه «الفوج الاسود». بهذه الصفة، وجد **الشرقيون** انفسهم في مواقع مولجة بمواجهة عسكرية مباشرة مع الفلسطينيين.

(ج) ـ بعد قيام الكيان الصهيوني في فترة الهجرة الجماعية، أرسل **الشرقيون**، الذين كانوا يشكلون غالبية المهاجرين الجدد، للاستيطان في ضواحي وقرى أخلاها العرب خلال الحرب أو طُردوا منها بالإرهاب (أرسل اشكنازيون أيضاً إلى هذه المناطق ولكن بأعداد قليلة وأغلبهم استطاع الانتقال بسرعة إلى المدن الكبيرة)، وأصبحت مدن وقرى عربية سابقة مثل يافا والمنشية وحيّ السلامة في تل أبيب وهي مصرارة في القدس وحي **وادي الصليب** في حيفا ضواحٍ **شرقية**. في نفس الوقت أرسل الآلاف من **الشرقيين** للاستيطان في قرى تعاونية **(موشافيم) أقيمت على بقايا قرى فلسطينية «مهجورة»** لتثبيت المواقع ومنع اللاجئين من العودة.

وهكذا أمّن **الشرقيون** القوى البشرية التي وضعت اللمسة الأخيرة على مصادرة املاك الفلسطينيين (طرد الفلسطينيين من أملاكهم). وفي الخمسينات وجد **الشرقيون** انفسهم مرة أخرى في المواجهة حين بدأ المتسللون الفلسطينيون يدخلون اسرائيل ليلاً لزيارة بيوتهم القديمة أو للانتقام من المستوطنين الجدد. في نفس الوقت عمدت المؤسسة إلى تجنيد **الشرقيين** ـ وبالأخص القادمين من بلدان عربية مجاورة ويتقنون اللهجات العربية المحلية ـ للقيام بالأعمال «القذرة» المرتبطة بالسيطرة على الفلسطينيين الذين لم يتركوا اسرائيل. خَدَم الكثير من **الشرقيين** في الشرطة السرّية وفي مختلف فروع الحكومة العسكرية. ملأوا المناصب في دوائر «الشؤون العربية»: في وزارات

الدولة، في الأحزاب السياسية، في الهستدروت، في الاذاعة الرسمية، في التلفزيون وفي الصحافة. كما كان مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية **شرقياً**. بهذه الصفات كان **الشرقيون** على اتصال مباشر مع الفلسطينيين ـ ولكنهم لم يكونوا واضعي السياسة. أو راسميها وبعد حرب الأيام الستة تمَّ تجنيد الكثير من الشرقيين للعمل في الادارة العسكرية في الأراضي المحتلة.

لم يقم **الشرقيون** بهذه الأعمال بسبب «كراهية كامنة» للعرب بل لأن «المؤسسة» كلّفتهم بها، ولأنهم آمنوا انهم بالقيام بهذه الأعمال إنما يسهمون في المشروع الصهيوني. لكثيرين منهم كانت هذه فرصة للتقدم في ظل أوضاع بدت فرصهم فيها شبه معدومة، ولكن بالنسبة للقادة والاداريين **الاشكنازيين** وبينما هم ينظرون من «**فوق**» إلى **الشرقيين** ينفذون هذه الأعمال، كان من المناسب جداً ردّ هذا الاخلاص في الاداء «**لكراهية الشرقيين** للعرب». فقد مكّنتهم هذه النظرة من تصوير أنفسهم على انهم يملكون طبقة انسانية أرقى من مرؤوسيهم وعلى ان المشاعر الانسانية والقيم العليا وقفٌ عليهم، كما سمحت لهم بتجاهل حقيقة انهم هم المسؤولون عن سياسة القمع والمصادرة، وساعدت هذه النظرة في المحافظة على الفوارق بين **الاشكنازيين والشرقيين** وتقويتها وترسيخها.

حالياً يواجه الكثير من **الشرقيين**، فلسطينيين في سوق الوظائف. هناك حالات حيث يعمل **الشرقيون** جنباً إلى جنب مع الفلسطينيين: في خطّ الانتاج في مصانع النسيج والغذاء. كما ان هناك حالات حيث يعملون في نفس الصناعة ولكن في مواقع مختلفة كما في قطاع الخدمات في كثير من الأحيان حَلَّ الفلسطينيون مكان **الشرقيين**، سواء كان ذلك في وظائف تركها **شرقيون** ليستفيدوا من فرص (في البناء، شِق الطرق وتعبيدها، الانشاءات العسكرية، التجارة، الخ.) أفضل أُتيحت لهم

بعد حرب الأيام الستة أو في وظائف تركها الذين حصلوا على مراكز جديدة في الجهاز الحكومي أو في وظائف رفضها الشباب **الشرقيون** الذين رأوا ان الأعمال «القذرة» التي قام بها آباؤهم لم تؤدِ بهم إلى أي مكان، فاختاروا الخروج من القوة العاملة وتحوّلوا إلى ما يسميه المسؤولون الحكوميون: «الشباب الهامشي»، عوضاً عن العمل مثل العرب. ولإتمام الصورة، تجدر الاشارة إلى ان الكثير من **الشرقيين** ككثير من **الاشكنازيين** بدأوا باستخدام الفلسطينيين وبالأخص في الوظائف التي كانوا هم يشغلونها قبل ١٩٦٧ مثل العمال الزراعيين في حقول القرى التعاونيّة (الموشافيم).

باختصار، ان «الكراهية للعرب» ليست دافعاً كامناً عند **الشرقيين** ولكنها نتيجة السياسات التي خطّطها القائمون على السلطة في مجتمع تنعدم فيه المساواة وإلصاق تهمة «الكراهية للعرب» **بالشرقيين** يجعل الاستمرار في السياسة الحالية ممكناً: مصادرة أملاك العرب ومعاملة متفاوتة وغير متكافئة لليهود.

هوامش الفصل الرابع

1. For a personal account of one who foresaw the possibility of problems, see Eliachar, E., 1980. *Living with Jews*. Jerusalem: Marcus (Hebrew).
2. Oriental expressions in this vein can be found in the interviews in Part Two.
3. Israeli Labour Party, "Considerations on the Process of Closing the Gaps", Protocol of a Meeting of Oriental Members at Beit Berl, February 9, 1974 (Hebrew).
4. Elon, A., 1975, *Herzl*. New York: Rinehart & Winston, p. 383.
5. Shamir, M. and Arian, A., "Ethnic Voting in the 1981 Elections", *Medina, Memshal, Ve'Yechasim Beinleumliim*, Spring 1982 (Hebrew).
6. Idan, A., 1982, "War and Equality". In: *On War and Equality*. Haifa: Yated (Hebrew).
7. *Ha'aretz*, August 3, 1982.
8. Eliachar, E., 19, *Living with Palestinians*.
9. See a critical account of the issue in Meir, Y., 1983, *The Zionist Movement and the Jews of Yemen*. Tel Aviv: Afikim (Hebrew).

القسم الثاني

يهود شرقيّون يتحدّثون

مقابلات مع يهود شرقيين في «مدن التنمية»

تشكل مدن التنمية واحدة من أهم بؤر التجربة الشرقية في اسرائيل. ان الغالبية العظمى من سكان هذه المدن هم شرقيون كما يعيش اكثر من ربع اليهود الشرقيين في اسرائيل في مدن تنمية. ان التطور الاقتصادي لهذه المدن كان ولا يزال قائماً على التمييز بين المؤسسات الخاصة التي تتواجد ادارتها في المدن الكبيرة أو المؤسسات القائمة على الكيبوتزات في المناطق المحيطة بهذه المدن ـ والتي تلقت معظم الاستثمارات المخصصة لمدن التنمية وسيطرت بالتالي على وسائل الانتاج ـ وبين السكان المحليين الذي يعمل معظمهم كعمالة مأجورة في المصانع. ان نسبة العاملين في الصناعة في هذه المدن، اعلى منها في أي مكان آخر في اسرائيل، اذ يشكل العمل الصناعيون من اهالي مُدُن التنمية اكثر من ربع مجموع العمال الصناعيين في كل اسرائيل.

جرت هذه المقابلة مع افراد من احدى مدن التنمية ـ الخالصة. تتألف المجموعة بشكل اساسي من عمال مستخدمين في مصانع في المدينة والمناطق المجاورة. أما الثانية فهي من الطبقة الوسطى ـ تجار، اصحاب ورش، مندوبو شركات تأمين، مدرسون ومسؤولون في الحكومة و / أو البلدية. وبرغم التفاوت الطبقي فقد تطرق افراد المجموعتين لمواضيع متشابهة: سيطرة خارجية على مصادر الوظائف، فرص تقدم محدودة

للأجيال الشابة، تفاوت بين سكان هذه المدن وافراد يسكنون مستوطنات مجاورة وبين السكان في مناطق اخرى من البلاد، الرغبة في تغيير جذري في سياسة التنمية الحكومية والحاجة إلى مؤسسات فاعلة مستقلة.

١ ـ الخالصة (كريات شمونة)

حضر الاجتماع عشرة رجال يعمل اكثرهم بأجر في مصانع تملكها كيبوتزات مجاورة للخالصة. كان بعضهم من قدامى العاملين في شركة «صناعات الجليل الأعلى» والتي كانت منذ فترة قصيرة (قبل الاجتماع) قد قررت الاستغناء عن العمالة المأجورة واعتماد مبدأ التعاقد: كان هذا يعني، لسكان الخالصة، خسارة مورد رزقهم. وكان صراع عمال شركة «صناعات الجليل الأعلى» ضد التغيير، وبنية العلاقة بين العمّال وسكان الكيبوتز محور الحديث. كان الموضوع الأول الذي طرح للمناقشة هو التفرقة التي تمارس ضد اليهود الشرقيين في اسرائيل، وكان بعض المشاركين يحاولون تفسير اصول هذا التمييز: الثقافة. الجيش، التقاليد، السياسة الحكومية فيما يختص بمدن التنمية. بعد هذا تركز الحوار على امكانية التغيير، على الصعوبات التي يواجهها الشرقيون اثناء العمل وعلى قوة المؤسسة في مواجهتهم.

موريس: عندما حضر اخي من الخارج، اخبرته بما حصل، وكيف كانت الأمور في العام ١٩٥٠. كان التمييز متفشياً: لقد نقص الآن ولكنه لا يزال موجوداً. اما صهري فكان هنا وخدم (في الجيش) في عام ٤٨، في حرب الاستقلال، ثم اكتشف وجود التمييز هنا فعاد إلى فرنسا حيث يقيم الآن. ان اخي يقترب اليوم من سن التقاعد وهو يفكر بالمجيء إلى اسرائيل. سألني اذا كان التمييز لا يزال موجوداً فاخبرته انه كذلك. فقال: «اذن علي ان افكر مرتين بالموضوع». فقلت له: «فكر ثلاث مرات»، كما قلت له: «ان الذين اتوا من اوروبا كانوا بالفعل صهيونيين. مناضلون... أما نحن الشرقيين وبالأخص المغاربة فلم نفعل شيئاً».

فقال لي عندها: «ماذا تقول؟ لم نفعل شيئاً؟ انك لا تعرف عماذا تتكلم. حتى جَدّك كان مناضلاً!» فقلت: «جدّي كان مناضلاً؟ اثبت ذلك!» فأخذ مذكرات هرتزل، وعلى احد صفحاتها كانت اسماء الأفراد الذين قدموا له العون، وتبين ان جدّي كان احد مناضلي الصهيونية في المغرب، وكتب له هرتزل رسالة شكر على نشاطاته. ولكننا عندما وصلنا إلى اسرائيل واجهنا، بالفعل، تمييزاً. قد يكون صحيحاً اننا لم نتابع تعليمنا بقدر ما فعل الأوروبيون، ولكنهم بدورهم لم يساعدونا ـ كانوا دائماً يمارسون التمييز ضدنا.

دافيد: لماذا؟

موريس: انني لا اعرف السبب، ولكن بياليك، اذ كنت تذكر، قال اننا نشبه العرب. لقد سمعت انه قال انك اذا كنت لا تعرف الييدية(١) فأنت لست يهودياً. هل تذكرت ذلك؟ وغولدا مئير قالت اننا طيبون(٢). ان هذه الاشياء تؤلمك عندما يكون قد مضى عليك ٢٩ عاماً في البلد ولديك ولدان في الجيش... عندي ابنة ليست بلهاء، فلقد درست ونالت نتائج جيدة ثم التحقت بالجيش وكانت ترغب في الالتحاق ببرنامج تدريب للضباط. لقد حضرت دورة صف ضابط وتم تسريحها برتبة رقيب، وكانت دائماً (عندما كانت في الجيش) تقول لي: «استبدل اسمك! استبدل اسم الباز». فسألتها: «لماذا استبدل الباز؟» ـ «لأنه عقبة استبدله باسم روسي». فاجبتها: «لماذا؟ ان اسمي الباز وستبقى الباز».

دافيد: لماذا كانت تريد إسماً روسياً؟

موريس: عندما التحقت بالجيش... ملأت (ابنتي) نماذج خاصة بدورات تدريب الضباط، وكانت هذه النماذج تتضمن اسئلة عن مكان الولادة والمجموعة الاثنيّة التي ينتمي إليها الوالد ـ كتبت ان والدها من المغرب، وتقول انها لم تقبل لدورة الضباط. لم يقولوا لها: «انت غير

مقبولة» ولكنهم قالوا: «لان مركزك هنا. . .» كان مركزها في مكان ناءٍ على الحدود. لقد ولدت ابنتي هنا، في الخالصة، ولدت في ظل الكاتيوشا[3]. وعاشت هنا منذ ولادتها. عوضاً عن ارسالها إلى مكان هادىء في الداخل، ورموا بها في مكان اسوأ من الخالصة حيث خدمت لمدة سنتين! لم يعطوها فرصة للذهاب إلى أي مكان آخر، للتقدم، وكانت تأتي إلي باكية. . . وعندها فهمت وقلت لها: «دعيني الجأ للعون للقيادات العليا». ولكنها رفضت ذلك. وهذا الأمر يقلقني حتى هذا اليوم. لماذا؟ لقد خدمت في الجيش، وشاركت في اربع حروب. ان سجلي نظيف ولست مجرماً. لماذا هذا الظلم لانني؟ كيف تريدني ان لا احس بالتمييز؟ انني ارى ما يحدث هنا، اننا شعب ساذج (طيب) جداً. . . هل تعرف؟ هناك اشكنازي واحد في كل الخالصة، وهو الذي اخترناه محافظاً. حتى اننا لم نشأ ان ننتخب واحداً منا. . .

دافيد: لماذا؟

موريس: لست ادري. . . انني اسأل نفسي هذا السؤال. . . عندما ذهبنا إلى صناديق الاقتراع، نظرت حولي وقلت: يا إلهي، كم هو كثير عددنا هنا وكم مرشح لنا ومع هذا لم ننتخب. . . واذا قمت بمسح سكاني للخالصة، ستكتشف، ان المغاربة هم الأكثرية، انك تراهم في كل مكان.

غابي: انا سأخبرك لماذا انتخبنا اشكنازيين وليس مغاربة ـ بين صفوفنا، الايدوت هامزراخ، العراقيون والمجموعات الاثنية الشرقية، لا احد يثق بالآخر وهناك حسد. . . اذا تقدمت قليلاً على احدهم، يحسدني. . . ويرفض مساعدتي.

دافيد: لماذا، برأيك، حتى مع وجود المنافسة والغيرة بين الشرقيين انفسهم، يفضلون انتخاب اشكنازي على انتخاب افراد منهم؟

غابي: كيف افسر ذلك؟ نحن، مجموعتنا الاثنية، عاداتنا،

طبيعتنا، ليس كلنا ولكن معظم المغاربة، لا نريد احداً ان يتقدم علينا. لو اتحدنا لأصبحنا قوة كبيرة في هذا البلد. وكان سيكون لنا اعضاء اكثر في الكنيست ومراكز اساسية في العمل. . .

. . . .

غابي: ولكنني لا احدد الملامة هنا. عندما هاجر الاشكنازيون إلى اسرائيل، اتوا مع طفل واحد وتلقوا تعويضات من المانيا[4] لما لاقوه. ومع هذا المال وطفل واحد اتوا وعمل اثنان من اجل طفل واحد. اما نحن المغاربة فقد اتينا إلى اسرائيل ـ وصل أبي مع عشرة اطفال، عشرة اطفال صغار. لم تكن امي تعرف شيئاً من امر الشغل حين كانت في المغرب لأنها كانت تعنى بعشرة اطفال وكان على والدي ان يعيل ١١ فرداً.

بيزاليل: هذا ليس تمييزاً، انها فجوة. . .

غابي: ولكنه هنا يبدأ التمييز ـ كان لدى الاشكنازي مال وكان يحصل على ما يريده ولم نحصل نحن على ما نريده. ما هو الوضع الآن؟ كل المجموعات الاشكنازية في مراكز هامة، وهذا بسبب الثقافة. ونحن لسنا مثقفين. خذني انا كمثل ـ لم يستطع والدي ان يمنحني نفس المستوى التعليمي الذي يمنحه رجل اتى إلى اسرائيل مع طفل واحد.

بيزاليل: هذا ما قصدته: نحن نؤمن انه تمييز ـ لكن التمييز هو عندما يمنعون عنك شيئاً.

غابي: انه تمييز! لأنه اذا كان لابوين طفلين ومنحها تعليماً كافياً، واليوم اتى احدهما مثلا لشركة صناعات الجليل حيث اعمل منذ ستة عشرة سنة، يقولون له: «انت متعلم، وباستطاعتك ان تكون ملاحظ عمال».

موريس: ان لدينا مشكلة اخرى، لدينا محافظ لا يهتم إلاّ بنفسه. ان الصناعة هنا موزعة على كيبوتزات المنطقه، ونحن مجرد عبيد لهم،

وهم الآن يحاولون الاستغناء عن العمالة بأجر كما يقولون. انهم لا يريدون العمالة بأجر لأنهم يريدون ان يعطوا العمل لافراد من مجموعاتهم، لانهم ليسوا رأسماليين بل اشتراكيين، ولكنهم كلهم يملكون سيارات خاصة وخلافه... انهم يريدون اقليات اخرى في مكاننا. بالاضافة، انها ارخص كلفة... الاستغناء عن العمالة بأجر... الاستغناء عني والمجيء بمقاولين ليحلوا مكاني. لقد طرحنا المشكلة مع المحافظ وفي الدوائر العليا حيث يعرفون جيداً ان الكيبوتزات تملك المال لتوظيف اهالي الخالصة كعمال ويتلقون قروضاً بدون فوائد تقريباً، والآن وقد اصبحت مداخيلهم بليارات الليرات الاسرائيلية، فَهُم لا يأبهون مقدار ذرة بما يجري، وليس باستطاعتنا شيء. لقد حققوا احلامهم ويستطيعون الآن الاستغناء عنا جميعاً.

بيزاليل: هذا ما حدث ايضاً مع سلطات الحولة... لقد وظفوا عدداً كبيراً من العمال من الخالصة، في وقت كانت المجالس المحلية والمزارع في المنطقة تعتقد انها لا تملك اراض كافية. وقررت الحكومة واللجان الاخرى بطريقة ما، انشاء اربعة أو خمسة موشافيمات جديدة في منطقة الحولة وتقسيم الأراضي عليها. وحصل صراع بين الكيبوتزات (التي ترغب في الحصول على الأرض) والحكومة، وانا اعتقد انه لو ذهبت ٥٠ ـ ٦٠ عائلة من الخالصة، وطلبت حصصاً من الأراضي هناك، لكانت اصبحت غنية اليوم.

لكن الكيبوتزات حاربت بضراوة واخذت كل الأراضي وتقاسمتها فيما بينها وزرعت القطن. والقطن اليوم هو مصدر الدولارات للدولة. ولكن سكان الخالصة لم يحصلوا حتى على وظائف... لقد عملت في مصنع لمدة ١٨ سنة وثم صرفنا بسبب النزاع بين الكيبوتزات ومدن التنميه، وبالنسبة لي فأنا لا استطيع الحصول على عمل من المجلس الاقليمي.

دافيد: لأن اسمك ادرج على لائحة سوداء؟

بيزاليل: على لوائح سوداء في معظم مواقع العمل في مناطق التنمية وليس فقط في الخالصة. حيثما يوجد عدة كيبوتزات منظمة عبر مجلس اقليمي، تصبح المنطقة مقفلة ولا يمكن اجراءاية تنمية ابداً، لأن كل الموارد المالية والاشياء الاخرى تسيل إلى هذه الكيبوتزات، عوضاً عن تطوير المدينة حتى لا يضطر الشباب للهرب. انا الآن افكر فيما إذا كنت سأبقى في الخالصة. انني لا استطيع العمل في أي مكان آخر، وليس لي ما افعله هنا. علي ان ابني حياة جديدة لنفسي في مكان آخر. اذا طلبت رسالة من ادارة المصنع حيث عملت لمدة ١٨ عاماً، سيقول لي المدير: «لن اعطيك اياها». انا لا اقول انه مضطر حسب القانون لاعطائي...

غابي: اود ان اذكّر بشيء ـ كنا نتحدث عن شركة صناعات الجليل الأعلى... ولكنني لا اتكلم عن مصنع واحد. انني اتكلم عن اوضاع الخالصة! انني اتكلم عن خالصة لا تعرف كيف تهتم بمصالح سكانها. عندما افتتحوا شركة صناعات الجليل الأعلى ـ من يتذكر؟ ـ كانت في الأصل مصنعاً صغيراً، وبدأ بعضنا بالعمل هناك. وبسبب وجود هؤلاء العمال، قال اصحاب الشركة للحكومة: «ان اغلبية عمالنا هم من الخالصة: لذلك، فنحن نريد مالاً». وحصلوا على معدات دون دفع جمارك، انا اذكر ذلك. وافتتحوا دوائر جديدة ـ شكر العمال الخالصة ـ وحصلوا على قروض دون فوائد وكل انواع المعونات ـ شكراً لعمال الخالصة ـ. والآن تعمل الاقليات العربية والدرزية هنا ونحن اصبحنا خارجاً. ان الموضوع بسيط: اما ان الحكومة قد تخلت عنا كلياً ولا تهتم بما يجري في الخالصة، أو ان الأمر عائد لكوننا من ايدوت هامزراح. دعوني اخرج الأمر من صدري وبعد ذلك نستطيع الحوار، اتفهمون؟ هذا ما افكر به وهذا ما اعنيه... انهم يؤمنون ان سكان الخالصة بلهاء وبانهم غير طبيعيين وانهم لا يهتمون بشيء. الآن

إذا اردت شراء قميص ادفع ٥٠٠ ليرة اسرائيلية، ولكنني اذا ذهبت إلى تل ابيب، استطيع شراءه بمبلغ ١٥٠ ليرة فقط. لماذا تكون الأمور على هذا الشكل؟ لماذا يتوجب علي ان ادفع ١٢٠٠ ليرة ثمناً لبنطلون، يستطيع ساكن حيفا ان يشتريه بمبلغ ٣٠٠ ليرة فقط؟ انني سأذهب غدا إلى تل ابيب. ان لدي عائلة من خمسة اطفال، وانا ذاهب إلى تل ابيب، مع خسارة يوم عمل وايجار سيارة ـ ليس لدي سيارة، وذاهب إلى تل أبيب وبحوزتي خمسة الاف ليرة لشراء احتياجات الأطفال من الثياب لمدة عام كامل. لماذا يجب ان تكون الأمور هكذا؟ لماذا يحصل هذا التمييز في الخالصة؟ هذا ما اريد ان اعرفه. لنرى، لقد سألت انت نفس السؤال ـ لماذا اعتقد انه تمييز؟ سأعطيك مثلاً: كان لدينا اشكنازي على اتحاد العمال في المصنع، وكان صديقاً لرئيس مجلس الادارة، كانا كأخوين. هذا الرجل، بعد ١٠ ـ ١٢ عاماً من العمل... سمعنا فجأة ان هناك حفلة تجري في المكاتب فوقنا ـ لقد اقاموا له حفلة، اعطوه كومبيوتر للجيب وحوالي مليون ليرة تعويض نهاية خدمة. لم يكن عليه ان يفعل شيئاً ـ لقد اوقع نفسه في مأزق ولهذا اعطوه اكثر مما يستحق من تعويض نهاية الخدمة وترك وامنوا له عملاً في مكان آخر حتى لا يحصل له أي ضرر. لقد ترك. رئيس اتحاد ترك، وآخر حل مكانه اشكنازي آخر. هل تدري ماذا حصل؟ لقد تبعناه كالغنم. كل الايدوت هامزراخ، تبعناه كقطيع من الغنم. كنا نقول آمين، لكل ما يقوله، ونعمل أي شيء من اجله...

زفي: مَن الملوم؟ مَن الملوم؟

غابي: لقد وثقنا به، ليس لأننا حمقى ولكن لأننا وثقنا بالرجل. فجأة، دعا إلى اجتماع الاتحاد يوماً وقال «انا آسف، سأستقيل من الاتحاد». «ماذا حصل؟ ـ لماذا تريد ان تستقيل؟» «آه... لقد عرضوا علي شيئاً آخر...» فجأة، من الغيم، اتاه عرض آخر.. فجأة حصل على تعويض نهايةخدمة مبكرة، واعطوه وظيفة ملاحظ في احد

فروع المصنع. انهم يريدون ان يتخلصوا من العمالة المأجورة ولهذا انشأوا فروعاً تتعامل مع المقاولين فقط وهكذا لا يواجهون مشاكل مع العمال. لقد حصل على تعويض نهاية خدمة وعلى شاحنة بيك ـ اب وعلى عمل براتب يبلغ ضعف ما كان يتلقاه في عمله السابق. لماذا يكونون الوحيدين الذين يستطيعون التقدم ولا يسمحون لنا بذلك؟ انه التمييز! لماذا يأتون بشخص لا يعرف شيئاً عن العمل كرئيس دائرة؛ في شركة صناعات الجليل الأعلى؟ لماذا لا ينتقون شخصاً عمل لمدة ١٨ عاماً ويمنحونه ترقية؟ اذا كان بحاجة لمزيد من الدراسة ـ كان عليهم ان يوفروه ليدرس. ان لدي المؤهلات المطلوبة. سأعطيك مثلاً آخر: ان هذا الرجل هنا (يشير إلى غابي) هو أحد رجال الاتحاد الاقوياء. أتى إليه المدير وقال له «لماذا تهتم؟ انت رجل بالغ ـ تعال، سأعطيك عملاً». واعطاه عملاً كمدير مصنع واستمر الشباب بثقتهم فيه مع انه اصبح مدير مصنع... وهكذا صار كل من يجد خطأ في راتبه، يذهب إليه. وكان هو يسجل كل شيء ويرفعه إلى المختصين. فجأة استدعاه المدير وقال له: «اخبرني، أنت تعمل لي أو لهم؟».

شمعون: ولكنني اريد ان اركز على مواضيع اخرى لأن شركة صناعات الجليل الأعلى هي جزء من مشكلة المصانع التي يملكها تنظيم الكيبوتزات.

دافيد: كيف تصف انت المشكلة؟

شمعون: كيف اصف المشكلة؟ كنت اريد ان ابدأ بالتربية انتم تريدون ان تبدأوا بالمصانع. في نظري ان حكومة العمل ـ التي أؤمن بها وانا من انصار عودة العمل إلى السلطة.

دافيد: ما تريده هو ان تستبدل بولونيا بآخر...

شمعون: لن اتطرق لهذا، فهو امر مختلف... ولكنني التحدث عن خطأ مميت... لقد ارسلوا الايدوت هامزراع إلى كل مدن

التنمية. في الخمسينات اعلن بن غوريون ان الاقتصاد يجب ان يكون مفتوحاً وان الناس يجب ان يحصلوا على عمل، حتى خلق عمل. ماذا حدث؟ عوضاً عن تثقيف الاجيال الشابة في مدن التنمية، عوضاً عن بناء مصانع في مدن التنمية، قاموا بتطوير الصناعة في الكيبوتزات. فجأة، استدارت الكيبوتزات وعادت إلى المقولة القديمة ـ الغاء العمالة المأجورة. احست الحكومة بالأمر، فبنتا مصانع اقليمية حيث يمكن توظيف عمالة بأجر، لأنها خارج الكيبوتزات. ولكن القليلين في هذه المصانع يستطيعون الحصول على ترقيات إلى مراكز إدارية، فأنت تستطيع التقدم لحد معين فقط.

دافيد: بسبب عدم وجود مؤهلات؟

شمعون: كلا. ولكن لأن احدهم يقول: «انا المالك وسأعين المدراء كما ارى مناسباً». جرى مرّة حوار بيني وبين مدير مصنع حول تكاليف صيانة سيارة، وكان الأمر في حدود مئتي ليرة شهرياً. فقال لي: «اسمع، ان المصنع يخسر مالاً، ونحن لا نستطيع ان نمنحه حق صيانة السيارة». حدث انه في اليوم التالي، واقسم انه في اليوم التالي بالضبط، احضروا واحداً من سكان الكيبوتزات ليشغل مركزاً رئيسياً في المصنع، واحد من المراكز العليا ـ مدير نوبة. خلال اسبوع تسلّم سيارة رينو ١٢ فسألت مدير المصنع: «اخبرني، لماذا توفر المال لهذا الإنسان ولم يتوفر للآخر؟» واجابني «لأن هذا بيته!» لو بنت حكومة اسرائيل المصانع وطورت مدن التنمية وليس فقط المصانع الاقليمية وفي الكيبوتزات، ربما كانت الصورة تكون مختلفة.

دافيد: هل ترى خطأ في ذلك؟

شمعون: لا ادعو ذلك خطأ. ان البولونيين والروس، كانوا في مركز التحكم لأنهم اول القادمين، وهم يسيطرون على الدولة حتى الآن ويسيرون شؤون البلاد. ما هي الديمقراطية؟ انها اسم جميل،

ولكنك تستطيع ان تفعل ما تشاء اذا كانت لديك السلطة والقوة.

زفي: اريد ان اتحدث عن موضوع التمييز والفجوة الاثنيّة. لقد انهيت دورة تدريب الضباط في الجيش، انا الآن ضابط، وعندما التحق بالجيش (خدمة الاحتياط)، ينظرون إليّ ولا يعرفون ان كنت اشكنازياً أو سفاردياً أو مغربياً. «ماذا؟ أنت مغربي؟» ويرفعون حواجبهم. كما اسمع اثناء مروري بين الجنود تعليقات مثل: «ماذا تقول؟ انه مغربي؟». انهم يستغربون ان يصل مغربي إلى هذه الرتبة. لقد تقدمت بطلب انتساب لدورة الضباط، وتابعت دورة عادية وتقدمت كأي فرد آخر. ولكن الطرف الآخر يتحامل عليك اذا كنت مغربياً. فأنت لا تستطيع التقدم، لا تستطيع الوصول. ولكن لماذا؟ لماذا هذا التحامل؟ بيدي وقدمي استطيع ان اذهب حيث يذهب الآخرون.

دافيد: ولكن موتاغور قال ان لديكم مشكلة عقلية[*]...

زفي: ان الأمر ليس كذلك.

دافيد: لقد قرّر عنكم.

زفي: مهلك دقيقة! من يتخذ القرار؟ من خلق الكيبوتزات والخالصة؟ ـ خلقتهم دولة اسرائيل. اذاً من هو المسؤول عن حل المشكلة؟

بيزاليل: انا سأخبرك لماذا يستغربون كونك مغربياً في الجيش. ولهذا اردت الحديث عن الثقافة. عندما اتى المهاجرون من شمالي افريقيا واليمن والعراق في الخمسينات، ماذا قيل لهم؟ قيل لهم: «الحقيقة ان ما احضرتموه معكم من الخارج لا قيمة له. لا قيمة لحضارتكم، لا قيمة لتراثكم الشعبي، لا قيمة لأي شيء». ثم بدأوا بتلقيننا الثقافة الأوروبية. في البلد الأصلي اذا كان رأس العشيرة هو الجدّ أو الأب الذي يحكم الفراخ، فقد تهاوى كل شيء هنا، في اسرائيل، ولم يعد لرأس العشيرة اية سلطة على اطفاله. وماذا حدث؟

ان نقطة الانطلاق لليهود الشرقيين واليهود الاشكنازيين لم تكن واحدة. لنأخذ مثلاً الدراسة التي اجراها «مشروع الاسكان الشرقي» في Rishon L'Zion، حيث اسكنوا في الخمسينات مهاجرين من رومانيا وبولونيا واليمن والمغرب. في الوقت الذي بدأ الناس يتلقون التعويضات من المانيا، لم تعد تستطيع ان تجد اشكنازياً واحداً في الجوار. غادروا كلهم. بكلام اخر لم تكن نقاط الانطلاق (للمجموعتين الاثنيتين) متساوية - لم يكن الأمر مجرد ان قيل لنا ان حضارتنا وثقافتنا غير ملائمة. بدأ الناس يحسون بالخجل من اصولهم والعزلة وفي وقت ما ربما بدأ ينمو بداخلهم شعور بالنقص... هذا هو سبب الوضع الذي وصفه زفي.

شلومو: ولكن هذا يصح كذلك على كل الأمور التي ذكرت في هذا الحوار. لنأخذ مثلاً الوضع بينكم وبين الكيبوتزات. وصلت الثقافة الآن إلى وضع ركوني (ستاتيك). ان اطفال الكيبوتزات لديهم الفرص لتعلّم الكثير. اما اطفال الخالصة - فالفرص الوحيدة لديهم ان يصبحوا عمالاً مأجورين. ولهذا لا يبدو غريباً ان يصاب الناس بالدهشة لأنه ضابط، لأنهم لا يرون حالات كثيرة كهذه. صحيح؟ انت ايضاً لا تتوقع ان تراها...

زفي: لا تعتقد انني لا ألوم نفسي في هذا الموضوع. منذ مدة قصيرة كان هنا برنامج اذاعي عن حقبة الفهود السود يظهر كيف استخدم مبدأ «فرّق تسد» وكيف ورطوا شاوول بن شمشون[٦] ليعمل كوسيط. قد لا يتقدم شاوول اليوم ويعترف ولكنه لمّح انه نادم على ما فعل.

دافيد: انه يقول «كنا خائفين» - وهو لا يقصد الماضي فقط، بل الحاضر ايضاً - «ان نكون سبب نشوب حرب اهلية»، انقسامات بين الشعب وما شابه.

بيزاليل: انه يقول الآن، وبحذر شديد، انهم لو لم يتدخلوا لكانت الأمور مختلفة، لأن الدول كانت ستقف بثبات اكثر على قدميها. لو لم يوقفوهم (للفهود السود) في نقطة ما، كان من الممكن ان تتغير الأوضاع. ولكنهم لم يعطوهم اية فرصة... اخذوا مالكاً لمكان وسعادياً لمكان آخر[٧]...

موريس: كما حدث في وادي الصليب[٨].

....

غابي: لدي شيء مختلف اقوله - انني اقول ان الفجوة الاثنية والتمييز ضد اليهود الشرقيين هما من خلق الحكومة، واريد التحدث عن هذا الأمر. لماذا عليّ ان اذهب إلى تل ابيب للتسوق، وحالما يعرفون انني من الخالصة. يخفّضون الاسعار تلقائياً- الأنني من الخالصة؟ لماذا تبني الدولة بيوتا في الخالصة بكلفة نصف مليون ليرة اسرائيلية وفي تل ابيب بكلفة ثلاثة ملايين ليرة؟ ما هي مناطق التنمية؟ كل مدينة من مدن التنمية يقطنها يهود شرقيون: اوفاكيم - مدينة تنمية، يهود شرقيون. كريات غات - مدينة تنمية، يهود شرقيون. معالوت - مدينة تنمية، يهود شرقيون. الخالصة - لماذا ندعو هذه الأماكن مناطق تنمية؟ فليبنوا المصانع التي نحتاجها في الخالصة، في كريات غات، في كل مناطق التنمية. فليقدموا مستويات تعليمية جامعية، وكل هذه البيوت، البيوت الرخيصة في مناطق حيفا وتل ابيب والقدس وسنرى كيف تضيق الفجوة. ولكننا نفتقد إلى الثقافة. كل مدرّس لا يملك المال الكافي لشراء شقة في تل ابيب، يحمّل نفسه ويذهب إلى مناطق التنمية، إلى الخالصة وسواها. انه يؤدّي خدمة جلّى للحكومة ويتلقى عوائد من كل نوع. ولكنني انا الذي اعيش في الخالصة وولدت فيها، لا اتلقى ربع ما يتلقاه. لماذا يجب ان تكون الأمور هكذا؟ شيء واحد لا يساورني قلق حوله - لن يكون هناك حرب أهلية في الخالصة لأننا يهود - واليهودي لا يحمل سلاحاً ضد يهودي

آخر. ومع ان الأوضاع لن تؤدي لحرب اهلية، فإنها قد تقود إلى اليأس، إلى الانتحاد. لماذا تكثر حوادث الانتحار بين اليهود الشرقيين فقط؟ لماذا تكون البغايا من اليهود الشرقيين؟ لماذا يكثر اللصوص بين اليهود الشرقيين؟ ولماذا يكون القتلة من اليهود الشرقيين فقط؟

دافيد: ما هو جوابك انت؟

غابي: جوابي ان الحكومة مسؤولة عن كل هذا. في دولة اسرائيل، يقع اللوم على كل الحكومات في هذا الشأن سواء كانت من التحالف العمالي أو الليكود. لأنهم هم الذين خلقوا الفجوة الاجتماعية وهم الذين يمارسون التمييز، هم فقط. انهم الوحيدون! ان الناس لا يفكرون الآن بمغادرة الخالصة، بل بمغادرة اسرائيل. في المصنع، تسلم اليوم ثلاثة من العمال تعويضات نهاية الخدمة لا ليغادروا الخالصة ـ بل ليغادروا البلاد. وقال آخر انه يرغب في الذهاب إلى فرنسا، آخذاً معه اطفاله السبعة لأن لديه شقيقة هناك وهي مستعدة لمساعدته. إلى اين نحن صائرون؟

زفي: هل هذا بسبب الحالة الاقتصادية؟

غابي: كلا ولكن بسبب التمييز. عندما يرسل واحد ابنه ليدرس يطلبون منه كل ما يخطر في بالهم من شهادات ووثائق واقساطاً لا يملكها فلا يسمحون له بالدراسة. ولكن العائلة الاشكنازية التي لديها طفل أو طفلان فبامكانها احضار الأوراق اللازمة وبامكانها دفع الاقساط، ودفع اية تكاليف ضرورية لتقدم اطفالها. ولكنني انا لا املك القدرة ـ لدي عشرة اولاد، ارسلهم إلى العمل. على الحكومة ان تساعدني باعطاء اولادي فرصة التعليم! ليس ذلك فقط: انهم يفكرون بقطع علاوات الطفلين الأولين. انهم يشدون الخناق علينا وهكذا، فان كل من له اقارب في اسبانيا أو فرنسا أو اميركا يهاجر من اسرائيل. لقد فكرت اكثر من مرة ـ ربما الأفضل لي ان اغادر. من يخلق الفجوة؟! ـ انها

الحكومة فقط. الحكومة بنفسها. ماذا نحتاج في الخالصة لنصبح مثل تل ابيب؟ نحتاج لثقافة وعمل جيد. انني في الخالصة احصل على راتب يبلغ ١١٠٠٠ ليرة اسرائيلية بعد عمل ١٦ عاماً في نفس المكان، اما في تل ابيب فان طفلاً يعمل في ورشة معدنية أو كاراج صغير يتقاضى ١٨٠٠ ليرة. كما انني مع هذا الراتب ادفع اربعة اضعاف ثمناً لنفس قطعة الثياب ـ هذه هي الفجوة يا اصدقائي! ان الحكومة هي الملومة، الحكومة وحدها. وستندم الحكومة على ذلك. اذا لم يكن هذا العام، فبعد عامين، بعد عشرة اعوام أو عشرين. . .

دافيد: هل تستطيع الأوضاع ان ننتظر عشرين عاماً؟

غابي: انا اقول انها لا تستطيع. عندما يذهب يهودي شرقي طالباً المساعدة، هل عليهم ان يقولوا له: «لماذا تنجب عشرة اطفال، ثمانية أو تسعة؟» ان هذا ليس بجواب. لا سمح الله! هل تعرف اننا نعمل مع عرب لديهم ١٢ ـ ١٣ ولداً. واسأل احدهم «جميل، كيف تتدبر امورك؟» فيجيب: «يا صديقي، اننا نأكل خبز الذرة وعندي زيتون وزيت من شجر زيتون في الفناء الخلفي، ولا اشتري شيئاً من البقالات». انه على حق. إذا انجب اولاداً اكثر يحصل على علاوة الأطفال من الحكومة ايضاً. ولكنني لا استطيع ذلك. انني اريد ان يتلقى اولادي العلم. اننا بلد صغير، امة صغيرة، وعلينا ان نضاعف عدد السكان. ليس الشرقيين فقط ولكن الاشكنازيين ايضاً، عليهم ان يسهموا في رفع عدد افراد الأمة. ونحن بحاجة لمساعدات حكومية، ولتعليم لأطفالنا ولا نريد منهم ان ينظروا باستعلاء إلى مهنة الصبّاغ أو الدهان.

موريس: لماذا، اريد ان اسأل، يسألون في الجيش ـ «من اين اتى والدك؟»

غابي: ليس هذا فقط ـ لماذا يكون الطباخون والسائقون والسجّانون من المغاربة؟

بيزاليل: لماذا نواجه موضوع «مكان ولادة الأب» في كل نموذج نملأه ـ من اين اتيت؟ لماذا عليك ان تكتب روسيا اورمانيا أو المغرب أو تونس؟ لماذا؟

غابي: وفوق هذا، نحن عاجزون عن اقامة التنظيمات. ففي ظل اوضاع اقتصادية كهذه، يهتم كل فرد بأموره. مثلاً: انهض في الثالثة صباحاً وانهي عملي في السادسة مساء. كل ساعة مهمة. واذا لم احصل على ١٤ ـ ١٥ ساعة عمل يومياً، لا استطيع تأمين تكاليف المنزل. ان راتبي مع كل ساعات العمل الإضافية يكفيني لمدة ١٥ يوماً. وللفترة المتبقية اعيش على العلاوات والقروض التي تقتطع من راتب الشهر الجديد. هكذا نعيش وليس لدينا وقت لعمل أي شيء آخر. انني على استعداد للإشتراك في مظاهرات أو احتجاج واي كفاح لتحسين الأوضاع، لإقامة المساواة، ولكنني لا املك الوقت ولا القدرة. لقد رتبوا الأمر بحيث لا يكون لدي وقت: علي ان اعمل وليس لدي الوقت للنضال. اننا لا نستطيع شيئاً! لقد قلت في البداية اننا لسنا متحدين ولهذا نحن في القعر. لا يوجد تضامن بين اليهود الشرقيين.

موريس: هل تعلم ما الذي يجعل فقدان التضامن بارزاً؟ مثلاً، ماذا يفعلون في الكيبوتزات حين يكتشفون ان احداً يحاول توحيدنا؟ انهم يأخذون احد المنظمين إلى جانب وآخر إلى جانب ثانٍ ويبدأون بإثارة المشاكل بينهما. وهذا ما يحصل ايضاً في الهستدروت! قال لي السكرتير العام لمجلس العمال السابق والذي كنت ارافقه بعض الأحيان، «تعال، انس هذا الهراء! سأعطيك عملاً جيداً. . . سأكلم هذا أو ذاك. . .» فقلت له: «لماذا وانا ارى الظلم في كل مكان؟»

فأجاب: «هل تؤمن بالعدال؟ هل تؤمن حقاً بالعدالة؟ اهتم بنفسك!» وحاولوا شدي إلى جانبهم، وهناك كما تعرف الضعفاء. . .

غابي: ان هذا البلد فاسد.

موريس: سأعطي مثلاً. كان عندنا مغربي، يرأس لجنة عمالية. يوماً اعطيته بيان الراتب ليتأكد من امر ما لأنه رئيسي. قلت له: «اسمع، لقد دفعوا لي مقابل ساعات اقل مما عملت، ارجوك النظر في الأمر». اخذ الورقة، وطواها ووضعها في جيبه وذهب إلى مكتب رئيس مجلس الادارة. اقفل هذا الأخير الباب وقال له: «مالك ولهذا الهراء، سنهتم بك، سنعطيك عملاً جيداً مع راتب». لاحظت ان الرجل بقي لمدة ساعتين في الداخل. انتظرت وانتظرت ولم يأتني جواب منه. فذهبت إلى احد الاصدقاء واخبرته بالقصة. صعدنا إلى الطابق الأعلى وتبين ان الرجل كان قد عاد ثم قال: «إنني لا ارغب في البقاء في لجنة العمال ـ لقد عرضوا علي عملاً». اترى؟ ما هو التعبير الصحيح؟ فرّق تسد! هذا ما يفعلونه بنا. انهم يمزقون صفوفنا، هكذا، ولا يمكن لنا ان نتحد. انت تقول ان ليس لديك الوقت والمال لاعمال كهذه. هل تعرف ماذا فعلت انا؟ لقد ذهبت كل هذه المسافة إلى حيفا، ونظمت لجنة عمال لبيت شين، للجليل الأعلى، لكفار جلعادي. كنا نذهب يوم السبت وندعو الناس وتقول لهم: «يجب ان نتحد ليصبح صوتنا مسموعاً ـ لنحصل على اجور افضل ـ نستطيع ان ننظم صفوفنا». ذهبنا إلى بيت شين ـ مرّة إلى بيت شين ومرّة إلى حيفا ومرّة إلى الخضيرة ـ وكنا متحمسين طوال الوقت، لأننا كنا ننظم. . . في اليوم التالي بدا وكاننا لم نتحدث مع أي انسان! لم يستمع احدنا. فعلنا ذلك ثلاث مرات ثم توقفنا. . . عندما يكتشفون من يحاول اقامة تنظيم، يعطونه ليرة أو ليرتين لإسكاته، وبعدها يتوقف عن الرغبة في المزيد.

غابي: اننا بحاجة للمال، للوقت، للسلطة، للقوة ونحن لا

نملك ايا منها، والحكومة لا تمنحنا فرصة! السياسة الاقتصادية لا تمنحنا فرصة! وانت لا تستطيع ان تقاتل... اذا فعلت، تصبح في نظرهم عنصراً سلبياً... ويفعلون ما بامكانهم ليجعلوا منك مجرماً! خذ بيريتز[٩] مثلاً، الشقي المسكين، لقد فعل ما فعله من اجل العمال فقط! «لماذا تسألونني عن هويتي؟ الا تعرفوني؟» كل البلد يعرفه، ولكنهم، لانه رفض ان يبرز هويته، اثاروا ضجة كبيرة حول هذا الموضوع. ماذا حدث؟ ولماذا؟ لأنه بيريتز. لمجرد ذلك.

غابي: وعندما تظاهر كما فعلوا في حيفا منذ عشرين عاماً، فإنهم يأخذون بن ـ هاروش من صفوفك ويحاولون ان يجعلوا منه عضوا في الكنيست.

بيزاليل: لم يكن مثقفاً أو أي شيء...

غابي: عندما اعلنا الاضراب في المصنع، واستصدروا امراً قضائياً ضدنا حتى نستمرّ في تشغيل الماكينات، رفض رجال الشرطة في الخالصة التدخل قائلين «لن نستخدم العنف مع عمال الخالصة». اتوا بشرطة من صفد فلم تنفع ـ واخيراً احضروا الشرطة من شفاعمرو (بلدة عربية).

موريس: لقد اتوا رجال شرطة عرب لأن رجال الشرطة المغاربة لم تكن لديهم الجرأة: فقد رأوا اننا على حق لأنهم يعيشون معنا. انهم يقولون: «ماذا؟ اتريدني ان اضربه؟». لقد اتوا بخوذهم وكل شيء واعددنا نحن الحجارة والانابيب المعدنية ـ هل تدري ماذا ـ عندما اقتربوا منا، ناشدونا، ولحسن الحظ اقنعونا بالانسحاب، ولولا ذلك لأريق الدم هناك. اذ كنتم تذكرون، عندما احضروا الشرطة من شفاعمرو توقعت عناوين الصحف «ستراق الدماء!»، ولكن احد ضباط الشرطة المغاربة اتى الينا واستغل طيبتنا واقنعنا فاستسلمنا. انه أمر يقطّع القلب.

غابي: آمل ان يكون لهذا الكتاب بعض التأثير.

دافيد: حقاً؟ هل هي الطريقة الوحيدة؟

غابي: انه الأمر الوحيد الذي يمكنه ان يساعدنا. ماذا عني؟ لقد اخبرتك قبلا: إني مستعد للنضال ولكنني لا امتلك القدرة. انني اعمل ١٤ ساعة يومياً، لا لأنني احب العمل، لا لأنني اريد ان اعمل ١٤ ساعة ولكن لأنني اريد ان اؤمن عيشاً محترماً لعائلتي لمدة نصف شهر.

مناحيم: ولكنكم ماذا تنوون عندما يحين الوقت لوضع رجل جديد في مركز قيادة المدينة؟ عندما تقترعون لمحافظ جديد... ماذا تنوون عمله خلال سنتين من الآن؟

غابي: هذه هي الحياة. فالبرغم من كل شي انا اؤمن بالانسانية. اؤمن بالشعب، اذا اتيت إلى هنا بعد عامين وطرحت بعض الوعود ـ سأقاتل من اجلك، اذ ليس لي خيار غير ذلك.

موريس: تذكّروا تشارلي بيتون[١١] ـ من أجل مذا يقاتل؟ لقد اراد ان يساعد الفقراء المساكين وبحث عن حزب يمكن ان يعينه، وذهب إلى الشيوعيين لأنهم يهتمون بهذه الأمور. لقد رأيتم ماذا فعلوا به، تظاهروا بالدعم.. لا احد يفكر بقضايانا ـ أو يهتم بمصالحنا...

مناحيم: لماذا تستطيعون ان تروا الحقيقة بعد كل هذا؟ لقد رأيتم كيف يخلّون بالوعود! لماذا لا تحاولون، انتم الجالسون معنا، تنظيم شيء؟ لا تبحثوا عن آخرين، انظروا بينكم!

موريس: نعم! انا اؤيد ذلك.

غابي: لنفرض اننا بدأنا تنظيم الناس الآن ـ ماذا بعد ذلك؟

مناحيم: لا تبحثوا عن آخرين ليقوموا بالعمل. انت مثلاً، لقد سمعت ان عضو فعال في لجنة الاتحاد العمالي.

غابي: انا عضو قوي في اللجنة ولكنني يئست وعلى شفير الاستقالة. ليس لدي الدعم أو القوة فانا مجرد عضو في لجنة والهستدروت في الأعلى. اذا كان الهستدروت لا يملك القوة الكافية، فما هي قيمتي؟ اذا كان العمال يتخلّون عني، فما هي قيمتي؟ ان الهستدروت لا يساعد ابداً...

مناحيم: لا تعتمد على الهستدروت ـ انظر لنفسك!

غابي: وماذا استطيع ان اعمل بمفردي؟

مناحيم: لست وحدك.

بيزاليل: انني اواجه نفس المشاكل، بشكل أو بآخر، في لجنة العمال. اية سلطة تستطيع لجنة العمال ان تحصل عليها؟ ان العامل هو مجرد انسان له مشاكله الخاصة: مشكلة تأمين معيشته، مشكلة تعليم اولاده... اذا كان لديه خمسة أو ستة اطفال راتبه لا يكفي... واذا كان عليه فوق كل هذا ان يساعد العمال، واستمر الأمر على هذا المنوال لسنتين، فسيتآكل ببطء.

مناحيم: عليك بايجاد الحلول في مكان آخر ـ ليس في موقع العمل.

بيزاليل: انني لا ابحث عن الحلول في موقع العمل ـ ولكن من خلال تثقيف اولادي.

اليعازار: حتى ولو كنت ممثل لجنة عمالية، وكان العمال كلهم من اليهود الشرقيين، ومهما كنت ممثل لجنة قوياً ومهما كان فريقك قوياً... فان العمال سيتخلون عنك من اجل فوائد اضافية قليلة. سيتخلون عنك مهما كنت كبيرا ومهما كنت قوياً...

شلومو: هل ناقشتم المشكلة مع الهستدروت؟

غابي: هذا بالضبط ما كنت اقوله.

شلومو: ما هي مطالبكم؟

غابي: اولا، ان نظرة الإدارة للعمال هي نظرة سلبية كلياً، لا يوجد ثقة. ان الاتجاه هو «ان الباخرة التي اتت بك من المغرب، يمكن ان تعيدك إلى هناك ثانية». أو «ماذا تظن انك تفعل هنا؟» أو «اخرج من هنا، ان لدي بديل من العرب الذي لا يضطرون إلى الالتحاق بخدمة الاحتياط مرتين كل عام ـ لست بحاجة لك». ان لي حقوقاً وهو لا يؤمنها. كما ان هناك فقرات في العقد لا يحترمها. وتتراكم الأمور. ذهبنا إلى اللجنة المركزية للهستدروت وقالت لنا اللجنة المركزية: «لقد شكلنا لجنة...».

شلومو: ماذا يحدث لو انكم طلبتم ان... المصنع...

غابي: ان ندير المصنع؟ لا تسخر ـ لقد طلبت هذا بالتحديد! فاجابوا ان المصنع فاشل مع عماله. فاقترحت «اعطونا المصنع نديره لعام أو عامين: منا امناء الصندوق ومنا المدراء ومنا ماسكو الحسابات الخ... وسنثبت لكم ان باستطاعة المصنع ان يحقق ارباحاً».

دافيد: صحيح، ولكنني اسمع نفس القصة اسبوعياً ونفس الشعور بالعجز. انا لا اؤمن بانني عاجز عن الفعل! عندما يقول لي احدهم انه لا يستطيع ان يقوم بعملٍ معين، لا اصدقه، لا اقبض الأمر على محمل الجد، لأنه ليس صحيحاً. انا لا اريد ان العب دور شخص يظهر يوماً في الخالصة ويطرح حلاً عجائبياً. ولكنني اعرف شيئاً واحداً بالتأكيد: لا وجود لحل عجائبي. ان الحل يتطلب جهوداً شاقة ومثابرة ونفس طويل، عندها، عندما تصبح في وسط الأحداث، فإنك لن ترى انك تحل شيئاً ولكنك فجأة، يوماً ما، تكتشف ان الامور بدأت تتحرك.

بيزاليل: انا اقبل ما يقوله دافيد ـ لو اتحد الناس ودعموا اللجنة، فسيحصلون على مطالبهم. علي ان اتعامل مع هذه المشاكل

يومياً ـ يوماً تكون المجموعة بجانبي ـ في اليوم التالي نجدها في مكان آخر.

اليعازار: إذا اردنا تغيير الأوضاع يجب علينا ان نكون منظمين من الداخل. اذا لم يكن هناك تنظيم لا شيء سيتغيّر وستستمر القيادة الحالية بعمل ما تشاءه. ان دافيد ليفي[١٢] بنفسه لا يستطيع القيام بأي شيء مهما كان جيداً. وهو الآن، مستمر في الصراع ولكن بمفرده، لو كان هناك ثلاثة أو اربعة افراد من نوع دافيد ليفي في الحكومة، ممن عاشوا حقبة المخيّمات الانتقاليّة، حقبة انشاء بيت شين، لكانوا قلبوا...

دافيد: ولكن دافيد ليفي لا يأخذ الميكروفون بيده ويحاول، كوزير وباسم مدن التنمية، قيادة كل العمال إلى الهستدروت. ان ذلك بامكانه، ولكنه لا يفعل!

بيزاليل: حسن. سأقول لكم لماذا ـ لأنه عملها مرة من قبل ـ وصوّت العمال إلى جانب الليكود ووصل الليكود إلى السلطة ـ من اقترع بجانب الليكود اذا لم تكن مدن التنمية؟ ان كل هؤلاء الذين علقوا اماهم على الليكود معتقدين انهم اخيراً، اوصلوا إلى السلطة حزبا سيساعد المحرومين ـ ولكن دون جدوى، بل وبالعكس فان الوضع اسوأ الآن ـ لقد رفعت الحكومة اسعار الحليب والخبز. ويصبح الاغنياء...

اليعازار: علينا ان نتقبل هذه الأوضاع وهذا ما في الأمر. لا يوجد حل...

بيزاليل: ابداً يجب الا نقبل؛ الا نقبل. لا سمح الله!

موريس: لا يوجد هنا احد ينظر بأمر الجماعة ـ هنا كل فرد يهتم بشؤونه... اذكر، مرّة قبل ان اهاجر إلى اسرائيل، كان هذا القول:

الجماعة ترعى الكل والكل يهتمون بالجماعة. الامور الآن على عكس ذلك. كل فرد يهتم بشؤونه، والله يرعى الجماعة.

اليعازار: اذا لم يستيقظ الناس ويتحدوا لتحقيق تحسين الأوضاع بانفسهم، فان الأمور ستستمر على ما هي عليه.

غابي: يجب ان يكون هناك شخص ما، تنظيم ما. ليس واحداً منا.

اليعازار: ولكنك بحاجة لميزانية كبيرة لعمل كهذا.

موريس: وسيعمل الجميع على منعك من الحصول على ميزانية.

اليعازار: ان الذين يتلقون اجوراً مثلي، لا يجدون الوقت لاستثمار ايام العمل والساعات على حساب معيشة عائلاتهم.

بيزاليل: اننا بحاجة لشخص مثل الزعيم الاميركي الأسود الذي اغتيل...

دافيد: هذا بالضبط ما تحتاجه ـ تريدهم ان يغتالوني (ضحك). اذا كنت تريد ان تأخذ مثل ذلك الاميركي الأسود ـ وقد رأيت المسلسل التلفزيوني ـ فقد كان هناك تنظيمات في كل مكان. لم يكن مجرد رجل واحد تبرع بوقته. واحد هنا وواحد هناك. احدهم انتخب ولكنه لم يكن قائداً. هم اختاروه قائداً، وكان هناك الكثير من الزعماء. كان هذا ينبع من داخلك انت! انت زعيم وهو زعيم وذلك زعيم، ويوماً تضعون السلطة في يد واحد. ماذا يستطيع ان يفعل؟ بامكانه الظهور وإلقاء الكلمات ـ وليس اكثر من ذلك! انه يمنح الاشياء حياة. اما العمل فيقوم به الآخرون الذين يعملون معه!

غابي: أتدري؟ سأعطيك مثلاً: نقوم بتنظيم صفوفنا، سنقوم بالعمل وندعو لاجتماع، سننظّم تظاهرات ونعلن احتجاجنا. ولكن

من سيكون المسؤول. من سيدافع عني اذا اعتقلوني لسبب ما وظنوا انني اخالف قانوناً ما؟ من سيخرجني من ورطة كهذه؟ كان بيريتز يمتلك قوة كبيرة عندما كان رئيس اللجنة وذهب رغم ذلك إلى السجن. هل تسمع شيئاً عنه هذه الأيام. لا يزال رئيساً للجنة. ولكن هل تسمع عنه؟ لقد سكت لأن ذلك افضل له واكثر فائدة من الأفضل ان يهدأ الواحد منا.

دافيد: قلّ لي، هل حاولت ان تدعو لمظاهرات في الخالصة لدعمه؟

دافيد: كلا، المشكلة ان الجميع يؤيدونه قلبياً...

غابي: ان هذا لا يكلف مالاً. انا لا استطيع ان افعل اكثر. اذا تبين لي ان هناك زعيماً... ولكننا لسنا متحدين! ليس لدينا القوة لنتحد. لو اوقفت عمل المصنع لنصف يوم من اجل جوشوا بيريتز، وجرى نفس الشيء في معالوت وبيت شين وفي كل مكان، لكان هذا مظهر قوة.

مناحيم: لو استطعتم تنظيم جماعة تملك القوة، وعرفوا انهم اذا سببوا لكم اي أذى كان بامكانك ان تقفل المصنع، ان تعلن الاضراب باسم كل سكان الخالصة... لو قلت: «لا يمكن لهذا الوضع ان يستمر ـ انني اتوقف عن العمل». لو استطعت ان تمتلك القوة، فستكون محاولاتهم لايذائك اقل. سيبدأون بالخوف منك! سيعرفون انك قوي! اما الآن فانتم تقولون انهم ينهكونكم ويجرونكم إلى اسفل. لو استطعتم تحقيق هذه الأمور واذا لم تعتمدوا على قرارات الآخرين...

غابي: سيجدون شيئاً يستغلونه ضدك.

دافيد: اعتقد ان اوقاتاً كهذه ذهبت إلى غير رجعة ـ الأوقات التي لم يكن المغاربة اثناءها يعرفون ماذا يحصل لهم وإذا تورط احدهم كان

الكل يعتقدون انه لا بد قد قام بعمل ضد القانون ـ ذهبت لوجود افراد مثلي. حتى الوقت الذي قالت غولدا انني لست طيباً، لم يكن لدي افكار كهذه. ولكنني فهمت عندها، انها تقصدني انا ايضاً ـ ارأيت؟ وهناك الكثيرون الآن يفكرون بنفس الطريقة. السؤال الآن هو: اية روابط لنا مع الشعب؟ ان واجب التنظيمات الأول هو خلق روابط، حتى يعرف الشعب انه عندما يحرك واحد اصبعه في مكان ما، فإن ايد كثيرة ستتحرك في كثير من الامكنة. هذه هي القوة الحقيقية. انه (يشير إلى غابي) يصر على القول: «نحن لا نملك القوة». هل تعرف متى يبدأ الانسان امتلاك القوة؟ عندما يبدأ بالايمان بقوته. ان الايمان وحده يمنح القوة، وهناك طريقة واحدة للايمان بنفسك ـ ان تبدأ بالايمان بنفسك! وليس هنا بديل لهذا. لا بديل للشعب ينظم ويفعل. اذا اتى التنظيم والفعل من الخارج، فإنه لا يساوي فلساً.

غابي: ان هذا لا يحل المشكلة: اذا كافحت ووصلت إلى القمة ورأوا انك قوي ـ سيحطموك. سيحطموك مالياً ـ سيذهبون إلى الافراد يشترونهم من هنا وهناك لتفريق الجماعة التي نظمتها. لست ارى مخرجاً. فان عليك ان تتوقف عن العمل وتركز كل جهودك على ذلك الهدف الوحيد.

موريس: اسمع! لقد عشت في اسرائيل منذ ٢٩ عاماً. وعندما اتى شقيقي لزيارتي قال لي «٢٩ عاماً وانت في مكانك! لو استطعت ان تأتي لزيارتي في فرنسا...» «ولكنني لا استطيع، فان مداخيلي تذهب هنا وهناك». لماذا؟ لأنني قضيت حياتي هنا وانا اعمل في هذه القضايا ـ التمييز واللجان العمالية. ماذا بامكاني القول، لقد بكيت بسبب انعدام العدالة، ورحت اطلب المساعدة ـ دون جدوى، فلم يقبل أحد بمساعدتي. انني في حالة يأس ولم يعد لدي اية قوة. يأتي الناس ويقولون: «نعم سنقوم بالعمل» ولكنهم عندما يحققون ما يريدون يختفون ويتركونني وحيداً. ولهذا انا ما عليه اليوم. انني واحد من

قدامى المستوطنين في الخالصة ومع هذا لا زلت اتقاضى راتباً. ويسألني الجميع: «ماذا؟ اما زلت تعمل لقاء اجر. الم تصبح صاحب عمل حر؟» لأنني عنيت بأمور كهذه. ولانني عنيت دائماً بالناس. لقد رأيت الظلم وتقدمت لمساعدتهم. ولكن احداً لم يساعدني. كيف احافظ على الايمان؟ سأخبرك الحقيقة ـ سأجلس وانتظر ماذا سيحدث لهذا البلد.

1. The language spoken by most veteran Eastern European immigrants.

2. After a meeting with the young leaders of the Black Panthers, an Oriental protest movement of the early 1970s, the then Prime Minister Golda Meir stated that, "They are not very nice", implying that they were not like the stereotype – and mainly Ashkenazi – young Israelis. This expression was taken by many Orientals as a personal insult.

3. Rockets fired by Palestinian – and presently by Lebanese Shiite – military groups from across the Lebanese border, which lies very close to Kiryat Shemona.

4. Sums paid by the German government to Jews who had suffered under Nazi rule during the Second World War.

5. Mota Gur, a former Chief of Staff of the Israeli Army, maintained in a newspaper interview that due to their "mentality", Oriental Jews were not able to handle the sophisticated technology used in the Army.

6. Chairman of the Union of North African Immigrants, an establishment-connected Oriental organization.

7. Black Panther leaders.

8. An ex-Arab neighbourhood in Haifa, populated in the early 1950s by North African Jewish immigrants; in 1959 it was the scene of a major protest organization, broken up by the government and by the Labour Party machine. The leaders were brought to trial and imprisoned. It is, to this day, a symbol of Oriental protest.

9. Joshua Peretz, militant leader of the workers at the Ashdod port in the late sixties and early seventies, who was much maligned by the press, and came to symbolize militant trade unionism of the new generation of Israeli – and mainly Oriental – workers. Peretz was imprisoned for refusing to show his I.D. card upon entering the port.

10. Leader of the Wadi Salib uprising.

11. The best-known leader of the Black Panther movement; presently a member of Knesset from the Communist Party.

12. A prominent minister of the Likud Party who was initially presented as an "authentic representative" of the residents of the development towns.

عصابات الشوارع

مقابلة مع اعضاء عصابة في طبريا

جرت هذه المقابلة مع اعضاء في عصابة شوارع في طبريا. حضر المقابلة عشرة شباب تتراوح اعمارهم بين ١٥ و٢٠ عاما. كما حضرها قائدهم وهو شاب من اصل مغربي في العشرين، ووظفته المدينة ليعمل مع العصابة. بسبب عدد الحضور الكبير، وطبيعة الحوار الخفيفة، لم يكن ممكناً تحديد اسماء المحاورين.

عضو: كان هناك اشكنازيون في الحي، ولكنهم كانوا يملكون مالاً وتركوا. واحدهم كان عنده محل لبيع المواد الغذائية وآخر عنده محل للثياب وتركا إلى احياء راقية. خذ ابي مثلاً، كان مزارعاً عندما اتى إلى هذه البلاد ولم يكن لديه مال للذهاب إلى أي مكان، فبقينا.

قائد المجموعة: أحد الأسباب التي منعتهم من التقدم هو حجم العائلة. عندما يكون لك هذا العدد من الأولاد لا يمكنك ان توفر شيئاً.

شلومو: هل كنت تترك إلى مكان آخر لو استطعت.

عضو: كلا، ليس انا.

عضو: لقد اعتدنا هذا المكان.

ساره: ماذا تحصلون عليه من هذا الحي؟

عضو: الاصدقاء. نمضي كل وقتنا سوية.

عضو: مثلاً في الاحياء الراقية يذهب الأولاد إلى الفراش في الثامنة. هنا يختلف الأمر، اذ نستطيع ان نبقى ساهرين حتى العاشرة، الثانية عشرة، الواحدة.

قائد المجموعة: لدينا هنا اخوّة حقيقية. كل فرد يعرف ماذا يحصل لكل فرد آخر. وكل واحد هو عضو في عائلة الآخر. انت تعرف من اختلف مع من ومن يصرخ في وجه من...

عضو: انت تعرف من اشترى جهاز تلفزيون، من اشترى طباخاً جديداً.

قائد المجموعة: صحيح، نحن هنا كعائلة كبيرة واحدة. مثلاً - اذا مرض انسان، يعرف الجميع بذلك ولن يحدث ابداً ان يموت احد وحيداً في فراشه.

ساره: ماذا يجعلك تظن ان الوضع مختلف مع الاشكنازيين؟

عضو: انهم لا يخرجون من بيوتهم، لا يعيشون سوية. انهم دائماً داخل منازلهم وحيدين.

عضو: لماذا لا يكون للاشكنازين عصابات مثلنا؟

عضو: ذهبت مرّة إلى نادي «تزافتا» في تل ابيب لرؤية بوناثان جيفن (كاتب أغنية وممثل) كانوا كلهم ينظرون إليّ وكأنني قدمت لتوّي من الجبال. كلهم من اصحاب الملايين هناك.

ساره: كيف عرفت انهم ينظرون إليك؟ هل رأيتهم ينظرون إليك؟

عضو: انهم ينظرون من اطراف اعينهم، ولكنك تحس بذلك.

شلومو: هل احرجك ذلك؟

عضو: ذهبت لحضور الاستعراض، فلماذا اهتم؟ كنت ابدو كدرويش يحيط بي اصحاب الملايين.

عضو: اذا تمشيت في احد الأحياء الراقية الساعة الثانية بعد

منتصف الليل، ورأتك الشرطة، فإنهم لا يوقفونك. ولكنك اذا كنت في الشارع هنا في مثل هذا الوقت - فإن الشرطة ستقتلك - بسبب الحي.

جوليو: اليس للشرطة سبب كاف للاشتباه؟
عضو: لا اعتقد.
جوليو: لماذا يتصرفون بهذه الطريقة اذاً؟
عضو: بسبب الحيّ.

عضو: انهم يسألونك «من اين انت؟» فإذا اجبت انك من الحي، يسألونك «ومن هم ابواك؟» ثم يحققون معك ويجرّونك إلى مركز الشرطة.

عضو: ان الشرطة عندما ترى افراداً يمشون في شوارع الاحياء الراقية فإنهم لا يشكّون بهم حتى لو كانوا من المجرمين. ولكنهم هنا يعتقلون الجميع حتى لو كانوا ابرياء.

. . . .

سارة: هل ترغبون كلكم في الخدمة في الجيش.
عضو: نعم.
عضو: لست انا. أنا لا احب الجيش كنت في مدرسة عسكرية داخلية واعرف عن الموضوع. هؤلاء الذين يرغبون بالالتحاق - لا يعرفون ماذا يجري حقا داخل الجيش.

ساره: كيف يستطيع شاب صغير ان يقول، «لا، لا اريد الخدمة في الجيش - ماذا اعطاني هذا البلد ابداً؟».

عضو: في الجيش، يجعلون الواحد منا يعمل لدرجة الانهاك يومياً. مثل احد اصدقائي الذي كان عليه ان يقوم بنفس العمل يومياً - تفكيك محرك «الزلدا» (ناقلة جنود مدرعة) إزالة الشحم بكاشطة،

اعادة صبغه، ثم تجميعه مرّة اخرى. نفس القصّة يومياً. حتى الحادية عشرة مساء. انه يحصل على ست ساعات نوم فقط.

عضو: ثم تقضي عليك المضايقات. تسأل نفسك «ماذا يحدث هنا؟ هل ادعهم يقولون لي ماذا علي ان افعل؟» نحن لسنا معتادين على تلقي الأوامر.

قائد المجموعة: : ان الموضوع هو ان تؤدي ما عليك. عليك ان تعطي هذه السنوات الثلاث للدولة. اذا كنت تدرك لماذا تقوم بذلك، لا يعود من الاهمية بمكان ان تستيقظ مبكراً أو ان تتلقى الأوامر.

ساره: هل يوجد من يقول: «لماذا علي ان اعطي أي شيء على الاطلاق لبلادي؟».

عضو: إنه القانون.

عضو: هناك حقوق وواجبات. واجب ان تخدم في الجيش. هذا قانون قديم جداً.

قائد المجموعة: ما هي الحقوق التي يملكها أي إنسان في اسرائيل؟

عضو: له الحق في ان يقول ما يشاء.

ساره: هل حصل هذا الحي على اي شيء من الدولة ابداً؟

عضو: لا شيء.

عضو: حصل على الكثير.

عضو: لدينا سقف يحمينا. هذا كل ما حصلنا عليه. ولن نحصل على شيء ما دمنا نعيش هنا.

عضو: اذا كنا نتحدث عن الجيش ـ فان موشي هنا، قد التحق

ولم يستطع مماشاة الوضع، فهرب ودخل السجن. من السجن إلى البيت ومن البيت إلى السجن.

ساره: ماذا تعني «بمماشاة الوضع» في الجيش؟

قائد المجموعة: هناك بعض الحالات لا يستطيع الإنسان في ظلها التكيّف مع الجيش هناك حالة يخلقها الإنسان بنفسه، مثلاً، عندما يكون من الواضح انه لا يرغب في الالتحاق ويفعل ما بوسعه للبقاء خارجاً. هذا نوع، وهناك نوع آخر كما حصل لموشي. لم يستطع ان يتكيف بسبب اوضاعه العائلية وضغوط اخرى. اما النوع الثالث فهو عندما يكون الإنسان راغباً في الالتحاق ولا يستطيع. مثلاً إذا خدم واحد في الجيش لمدة عام أو عام ونصف ثم دخل السجن لعام أو عامين. حتى لا تمتد خدمته لست أو سبع سنوات، يسرّحونه على اساس ما يدعونه «عدم قدرة على التكيف»، ويكون التسريح بطريقة تحطّ من شأنه مع ما ينتج عن ذلك في المستقبل.

ساره: هل هناك كثيرون في هذا الحي ممن لا يقدرون على التكيف؟

عضو: نعم، وكلهم هاربون من الجندية. (ضحك)

قائد المجموعة: لدينا هنا وضع «لنكن مثل الشباب» (لنتشبّه بهم). بدأ منذ سنوات عندما كانوا اطفالاً. احد شباب الحي، اشتهر لهربه من الجندية، واراد الاخرون ان يكونوا مثله. فبدأوا بالهرب من الجيش أو يذهبون دون اجازة رسمية. لقد رأوا كيف كان الأمر سهلاً معه ـ تسريح مبكّر، اذ ترك قبل نهاية خدمته بعام ونصف. ثم بدأوا بالتنافس حول من يستطيع ان يذهب في اجازة غير رسمية لمدة اطول. . .

ساره: هل الشرقيون هم الوحيدون الذين لا يستطيعون مماشاة الوضع في الجيش؟

عضو: كلا، فالاشكنازيون يعانون ايضاً، ولكن هؤلاء المساكين يتحملون ويسكتون.

عضو: ولكن الشرقيين لديهم الكثير من المشاكل العائلية. كلنا لدينا مشاكل. ان كانت والدتك، او شقيق في السجن. ولكن الوظوظ (الاشكنازي) يعرف ان امّه ستكون في امان في البيت خلال فترة خدمته، ويستطيع الاتصال بها في أي وقت للاطمئنان. اما نحن فليس لدينا تلفونات هنا. وعلى الأم التي تريد الاتصال بولدها ان تذهب إلى البقال، اما اذا حاولت انت ان تتصل فإن البقال سيرد: «انني مشغول وليس لدي الوقت لأناديها» اتدري ـ انا افضل الهرب.

عصابة في حيفا ـ حيّ هاليسّا

جرت هذه المقابلة مع اعضاء في عصابة شوارع، في حي هاليسّا في حيفا. حضر المقابلة ستة شباب تتراوح اعمارهم بين ١٧ و٢١ عاماً. وكما في المقابلة السابقة، كان من الصعب تحديد هويات المتكلمين بسبب طبيعة الحوار الخفيفة والسريعة.

قائد المجموعة: ماذا تريد ان تشتغل؟ كم ترغب ان تتلقى كأجر شهري؟

عضو: عشرة الاف ليرة على الأقل!

قائد المجموعة: قد يكون من الافضل ان تبدأ بستة إلى سبعة آلاف ثم تعمل على تحسين وضعك (ضحك).

عضو: لا استطيع ان ابدأ بهذا القدر ـ افضّل النوم على ذلك!

عضو: ماذا تعتقد؟ بانني لست ضجراً؟ من يقول انه لا يضيق ذرعاً بهذا الوضع يكون كاذباً! اما الذي لا يشتغل، فهذا اقصى

درجات الضجر ـ يمكن ان يؤدي ذلك بك إلى الموت. انني اقولها بجدّية ـ اذا لم تشتغل فستصاب بالجنون!

عضو: هل تدري؟ لقد امّن والدي عملاً لحوالي عشرين شابا هنا، في «تنوفا» (شركة البان)، شيء جيد اليس كذلك؟ امن لكل واحد منهم وظيفة، حتى اتى وقت تثبيتهم ـ عندها تَمَّ طردهم!

عضو: انهم لا يريدون...

عضو: تذهب للعمل مع مقاول، لفترة ثم يرمي بك خارجاً. هكذا في الحال.

عضو: صدقني، انها مشكلة عويصة ولا يوجد مَخرجٌ منها! لا يوجد مخرج! ما نواجهه هنا هو التمييز: «السود» يعانون! السود يعاملون بطريقة رهيبة، هذا كل ما في الأمر! خذ اخي مثلاً (يحكي عن حكم بالسجن لمدة طويلة ويرد الأمر لكونه «اسود»).

براخا: هل تعتقد انه كان قد حصل على حكم اخف لو كان اشكنازياً؟

عضو: لا شك! بالتأكيد!

براخا: ولو كان لديه محام افضل؟

عضو: انت تحتاج مالاً لذلك. اذا ذهبت إلى المحامي وطلبت إليه اعداد الأوراق فقط يقول لك «٤٠ الف ليرة». من اجل قطعة ورق! واغلب الظن انه لن يفوه بكلمة في المحكمة. انت بحاجة لأربعين الف ليرة ـ من اين تأتي بهذا المبلغ؟ هل تسرق؟ وليذهب إلى المحكمة، يطلب المحامي ١٢ الف ليرة اخرى. صدقني ـ لو كان اخي أبيض، لكان حكمه ٤ سنوات (بدلاً من ١٠)! علق اخي لأنه اسود، لأنه مغربي، ولا تحاول ان تقنعني بعكس ذلك! لقد سأله القاضي: «هل تعرف القراءة؟» فقال، «لا». وسأله «هل تعرف الكتابة؟» فقال:

«لا». فقال القاضي: «هذا شاب سيء، لا يصلح لشيء، ألقوه في السجن! لو كان شخص آخر مكانه واجاب: «نعم اعرف القراءة وكنت اعمل في المكان الفلاني». لكان القاضي قد قال: «حسناً! ست سنوات». وعندما يحين وقت العفو، من، باعتقادك، يحصل عليه؟ قل لي! هل تعرف من ينال العفو؟

قائد المجموعة: الم ينل «واكنين» عفواً؟

عضو: بالتأكيد لا؛ كل ما فعلوه انهم خففوا محكوميته لاربعة وعشرين عاماً. ماذا يعني هذا؟

قائد المجموعة: ليس صحيحاً ان السود هم الذين يلاقون معاملة رديئة. فكثير منهم نجحوا. خذ مثلاً «تيرجمان» رئيس شرطة حيفا..

عضو: ولكن كم واحداً مثله؟

قائد المجموعة: الحقيقة هي ان المغاربة لا يملكون ثقافة ـ الأمر الضروري لكل المراكز الرئيسية.

عضو: ولم لا؟

عضو: من سيساعدنا؟

قائد المجموعة: قبل ان تولد كان هناك «مشاكل وادي الصليب». ماذا حققت؟

عضو: ماذا تعني قبل أن أولد؟ ألم يتظاهر والدي هناك؟

عضو: وادي الصليب! لماذا نهتم بوادي الصليب؟ علينا ان نهتم بالآن ـ بانفسنا.

قائد المجموعة: هل تعرف ما هو المشكل هنا؟ ان الناس هنا لا يبالون ـ هذا هو المشكل! ارادت البلدية اغلاق النادي في هذا الحي. اعلنوا ذلك وكتبوا حول الموضوع، ولم يفتح احد في الحي فمه

احتجاجاً. كل هؤلاء الرجال الكبار، حي مليء منهم، ولم يفتح احد فمه.

عضو: ماذا تتوقع منهم ان يفعلوا؟

قائد المجموعة: ان يتحركوا.

عضو: تعني ان يقاتلوا بايديهم؟

قائد المجموعة: عليهم الذهاب إلى دار البلدية والتظاهر هناك.

عضو: اذا تظاهروا، سيتم اعتقالهم.

قائد المجموعة: ماذا في ذلك. لقد غامرت انا بوظيفتي. لو عرف رئيسي بالأمر. كان فصلني من العمل. ولكن لا احد هنا يقول شيئاً ابداً.

عضو: انه يعني ان هذا الحي لا يصلح لشيء، لا يصلح ابداً.

التمييز في الحقل التربوي

مقابلات مع مربّين

التربية، هي حقل آخر يحسّ الشرقيون فيه بالتمييز، لأن المناهج الدراسية في اسرائيل تعكس التراث الاشكنازي، مهملة بالفعل تجربة اليهود الشرقيين التاريخية. وهي بهذا تعمل على تدعيم الانقسام الاثني في صفوف القوى العاملة وتخلق شعوراً بالعزلة لدى اليهود الشرقيين.

جرت هذه المقابلة مع مدرسيْن ثانويين، كلاهما من مواليد العراق ويدرّسان في مدرسة مدينية شاملة - أي تقدم خياراً بين برامج تعليم مهني وبرامج اكاديمية. معظم الطلاب الشرقيين في هذه المدرسة يتابعون دراسات مهنية. احد المدرسيْن، موشي، هو استاذ تاريخ، والآخر، «آريبه» هو استاذ تقنيات.

موشي: ان كتب مادة التاريخ هي كارثة، خذ مثلاً كتاب «كيرشنبوم»، الذي يدرّس في الثانويات. صفحتان فقط، من صفحاته الأربعمئة، مخصصة للحديث عن اليهود الشرقيين. قد تقول كان عظيماً من كيرشنبوم ان يذكرنا في الأساس، كذلك يجب ان ترى المادة الموجودة في هاتين الصفحتين.

دافيد: عذراً للمقاطعة. ان وضعنا نحن الشرقيين وصل إلى درجة انه عندما يأتي انسان إلى الحي ويقول: «انا هنا لإعادة تأهيلكم». فنحن مضطرون القول: «شكراً جزيلاً». واذا كتب احدهم كتاب تاريخ يحتوي على صفحتين عن تراثنا، كل ما نفعله هو ان نقول: «شكراً جزيلاً».

اننا دائماً نجد انفسنا في وضع نضطرّ مع للقول «شكراً»، لأن

شخصاً آخر الّف كتاب التاريخ، ولأن شخصاً آخر يقرر نوع اعادة التأهيل الذي يحتاجه الحي، أو قيمة الاعانة الحكومية المطلوبة، وهم دائماً نفس الاشخاص! إذا كنتُ مضطراً لقول «شكراً» فان هذا يعني انني لست جزءاً متكاملاً من المجتمع الإسرائيلي، ولكنني عابر طريق صادف انه يخدم في سوق العمالة أو في احتياطي القوات المسلحة. . .

شلومو: بدأتَ بالحديث عن كتاب تاريخ. ماذا لو اردت ان لا تستعمله. . .

موشي: لا يطلب مني استعمال كتاب معين، ولكن عليّ ان ادرس مادة معينة. ان ما ارغب في رؤيته هو تغييرات في المادة المقرّرة.

آريبه: انا اعتقد ان المدرسة الثانوية هي مرحلة متأخرة جداً حتى نبدأ ادخال التغييرات من خلالها. برأيي، يجب ان نبدأ في مرحلة رياض الاطفال ونعمل من خلال وزارة التربية. كل شيء يدّرس، له صلة بالاطفال من اصول اوروبية، لأن الذين وضعوا المناهج، هم افراد أتوا من أوروبا، ولهذا يجري تدريس التراث الأوروبي، أما التراث الشرقي فمهمل. في البداية كان بعض هذا يتمّ عن غير قصد، لأنهم كانوا في تلك الفترة مثاليين ومؤمنين حقيقيين، ووضعوا المناهج كأفضل ما استطاعوا. بعد موجة الهجرة الشرقية، ادركوا قصور المناهج، لأنها قامت على اساس ان الطالب هو أوروبي وليس شرقياً - وهناك فوارق. يتمتع الاطفال الشرقيون بخيال واسع، وكان على وسائل التعليم ان تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار. سأعطيك مثلاً؛ تبدأ بقراءة قصة: تخبر الاطفال في احد الصفوف بان والداً نهض من فراشه وذهب إلى العمل، وان حادثاً وقع للقطار الذي كان ينوي ركوبه. يسمع الطفل الذي لا يتمتع بمخيلة كلمات القصة فقط. ولكن الطفل الشرقي يتصور في خياله الوالد وهو يستيقظ في الصباح، يتصوره وهو يغسل يديه، وهو يتناول افطاره، يتصوّره ذاهباً إلى القطار - انه يرى في خياله القصة كلها. انها بالنسبة له ليست شيئاً نظريا. ولما كان المنهج

الدراسي نظرياً، ولما لم يكن من صميم الحياة التي هي أساس خيال الطفل الشرقي، فإن هذا الطفل لا يستوعب محتويات الدرس لأنه مشغول لدرجة كبيرة بالتفكير في هذه المحتويات وتصورها في مخيّلته - ان الفجوة تبدأ هنا.

موشي: انك تعمّم بصورة خطرة.

آرييه: انا لا اعمّم بصورة خطرة - اذا القيت نظرة متأنية (دقيقة) على المناهج، ستفهم ماذا أعني. ثانياً، خذ كل مؤلفي كتب التاريخ المدرسية. عن أية مجموعة اثنية يتحدثون؟ خذ مثلا القسم المتعلق بالهاغانا (قوات الدفاع اليهودية في مرحلة ما قبل الدولة) - اين يذكرون اليهود العراقيين الذين خدموا في الهاغانا؟ اين يذكرون اليهود السوريين؟ . . .

دافيد: هل ترغب في تعليم الاطفال الشرقيين بطريقة مختلفه؟

آرييه: اولاً، سأغيّر المنهج واضمّنه تراث كل مجموعة اثنية، سأعلمهم عن اسبانيا. . .

موشي: المشكلة انه لا يوجد من يكتب عن هذا كما لا يوجد مصادر للمعومات.

آرييه: هذا ليس صحيحاً بالفعل. الواقع ان المواضيع التكنولوجية لم تكن قسماً من المنهج في وقت من الأوقات. ولكن دائرة خاصة انشئت في تل ابيب حالما ادركوا أهمية الموضوع، وقامت هذه الدائرة باعداد خطة خمسية وتوظيف خبراء لأعداد المنهج الضروري، ويمكن عمل الشيء نفسه. . .

موشي: لقد تحدثت عن الطفل الشرقي. إلى من كنت تشير؟

آرييه: كنت اشير إلى كل طفل من أصل شرقي، حتى الذين ولدوا في اسرئيل.

موشي: هل هذا تعريفك للشرقي؟

دافيد: سأوسّع التعريف - الشرقي هو كل من اعتبره المجتمع شرقياً.

آرييه: هناك مشكلة اخرى. . . هناك اولئك الذين يتبرأون من اصولهم بتغيير اسمائهم واشياء اخرى لاخفاء هوياتهم، كما فعل اليهود اثناء حقبة الهَسْكَلاَ [الحركة الاشراقية التي انتشرت بين المجموعات اليهودية في أوروبا] عندما ارادوا ان يكونوا مثل الاغيار. ان الذين يفعلون ذلك يقرّون بان هناك خطأً ما في اصلهم.

موشي: انك لا تستطيع اخفاء اصلك، فإنه يظهر دائماً. . .

. . . .

موشي: في البرنامج الدراسي - القسم الذي يتعلق بتاريخ الشعوب اليهودية، هناك فصل عن اليهود في روسيا وفصل عن اليهود في البلاد الإسلامية وفصل عن اليهود في اميركا وفصل عن اليهود في أوروبا الغربية. كل شيء حسن من جهة النظرية حتى تأتي إلى الكتب والاسئلة التي يسألونها في امتحانات الشهادة الثانوية. لقد مضى عليّ سنوات عديدة وانا اعدّ طلابي لهذه الامتحانات، والاحظ ان الامتحانات تتضمّن نفس الاسئلة كل عام. ربما يحدث هذا بسبب الموارد المحدودة. ان احتمال ان تواجه سؤالاً عن اليهود في البلاد الإسلامية معدوم تقريباً، والطلاب يستعدون للامتحانات وهم يعرفون ذلك. . . برأيي، يجب على المدرّسين ان يلعبوا دوراً اكبر في كتابة النصوص الدراسية الجديدة ولكنهم لا يفعلون. . . انهم هم الذين يعملون في هذا المجال. ان المسؤول في وزارة التربية في القدس، بالكاد يرى المدرسة في جوار بيته، واذا رآها، فذلك يحدث عندما يذهب إلى حفلة تخرج ولده. . . انني افكر ان اقوم العام القادم بعقد اجتماعات اسبوعية أو شهرية للمدرسين بعد انتهاء الدوام، وحسب الموضوع، في محاولة لخلق برامج دراسية جديدة كاملة مع مواد

تعطي اهمية اكبر للمجموعات الاثنية المختلفة في اسرائيل، الحقيقة ان وزارة التربية بدأت باغراقنا بمواد حول المجموعات الاثنية...

دافيد: مجموعات اشكنازية.

موشي: كلا، مجموعات شرقية، ولكن هذه المواد لا تشكّل جزءاً متكاملاً من البرنامج الدراسي النظامي.

آرييه: ليس هذا فقط، ولكنها عندما تكون، فانها تكون تحت عنوان «المجموعات الاثنية».

موشي: ... باستطاعتي ان اصرف شهرين في تدريس الفصل المتعلق باليهود في البلاد الاسلامية، وشهراً في تدريس الفصل المتعلق بروسيا. ولكنني لا استطيع ان اترك أي قسم من البرنامج ـ ذلك اسهل للمدرسين في المدارس الابتدائية والمتوسطة، حيث هناك مجال للحركة، أما في الثانوية، فان امتحانات الشهادة النهائية تعمل كنوع من القيد: اذا لم تدرس الطالب ما هو ضروري للنجاح في الامتحان...

آرييه: لقد تسلّمت احدى المدارس الابتدائية خمسة كتب جديدة، الّف بعضها كتّاب شرقيون. انها في المكتبة، وقد حاول امين المكتبة جاهداً اقناع المدرسين باستعمالها. ولكنهم لا يفعلون! حتى لو استعاروها من المكتبة، فإنهم يعيدون الكتب بدون استعمالها في الصف!

... انني اريد ان يدرس الطفل اعمالاً ادبية لكتّاب شرقيين!... ان التغيير يجب ان يبدأ مع الشباب ـ من خلال المدارس.

شلومو: وكيف تحقق ذلك؟

آرييه: بواسطة وزارة التربية.

شلومو: ستستمر وزارة التربية في اعطائكم ما تعطيه الآن.

آرييه: هناك مثلاً مقرر المختارات الأدبية. كل ما عليك ان تفعله ان تضمن هذه المختارات قصصا باقلام شرقية.

مقابلات في ميدان السياسة

تشارلي بيتون، عضو الكنيست، ونعيم جلعادي، مسؤول في البرلمان

بيتون: اولاً لم تنشأ «مدن التنمية» والاحياء الفقيرة عندنا صدفة اثناء بناء مدن مثل تل أبيب وحيفا والقدس والخضيرة، اتوا باليهود اليمنيين واسكنوهم في احياء فقيرة بالقرب من هذه المدن في نية واضحة لأستخدامهم كعمال في هذه المدن، ثم اعادتهم إلى احيائهم الأصلية.

دافيد: كان ذلك من اجل تحقيق النظرية الاشتراكية حول تحويل اليهود إلى عمال منتجين.

بيتون: سمها ما شئت ـ «العمالة السوداء» أو «الاستغناء عن العمالة العربية». انظر إلى خارطة اسرائيل. مدينة الخضيرة وبجانبها ناهلييلي، تل أبيب وحيّ هاتكفا. بجانب كل مدينة تجد احياء فقيرة... الواضح ان كل هذه المواقع التي ندعوها «تنمية» خصصت للسود، لليهود الذين قدموا من بلاد اسلامية ـ المغاربة، العراقيون، الايرانيون. واذا وجد اشكنازي أو اثنان في احدى هذه المدن فإنه يملك دار السينما في المدينة، أو السوق المركزي فيها، أو المخزن الرئيسي انها ليست صدفة...

المشكلة هي في اقامة تنظيم للشرقيين. متى سيبدأون في الثورة اخيراً؟ منذ فترة ليست ببعيدة، نشبت بعض التحركات الثورية. مثلاً: عندما قاد نعيم المئات وحتى الالاف من العمال في عسقلان إلى الشوارع، فيما كان يسمّى في ذلك الوقت بمظاهرات «الخبز والعمل». وبعدها جرت احداث وادي الصليب. ان السبب المباشر وراء اعمال الشغب في وادي الصليب ليس مهماً، المهم كان الخلفية السياسية العامة

والمرارة المتراكمة. هذا ايضاً كان وراء حركة الفهود السود في العام ١٩٧١. بالطبع ساعدت وسائل الاعلام، ساعدت بايقاظ الناس من سباتها بايصال اخبار وادي الصليب وما حدث في مصرارة عندما نظمنا انفسنا كحركة. ثم انفجر الوضع كله في وقت واحد. لم يكن لدينا القوة للتمسك بهذه النار العارمة، ولم نكن قادرين على الإمساك بها وضبطها، فانطفأت تلقائياً ببطء.

دافيد: لنقل انني اخالفك التفكير - انا رجل من الطبقة الوسطى، خليط مغربي اشكنازي، أو سمها ما شئت، وانا في النصف الأعلى من سُلّم (مؤشر) الدَّخل. ماذا لديك لتعرض عليّ؟ اذا اخبرتني انك تمثل المغلوب على امرهم، فسأقول ان ذلك بسبب انك انت لم تنجح في تحقيق شيء - لأنك مجرد شرقي ابله! لا تسيء فهمي، ان هذا ما يقولونه عندما اتحدث عنك في الجامعة.

بيتون: انني اعرف ما تعنيه. لقد تحدثت عن هذا الأمر سابقاً.

نعيم جلعادي: لقد ذكر تشارلي انه حتى بين اليهود الشرقيين هناك طبقات مختلفة: عمال مضطهدون، طبقة وسطى وطبقة عليا من الاستغلاليين. . . ولكن تشارلي بيتون يستطيع تمثيل الشرقيين كلهم، لأننا نشترك في حضارة واحدة، تحاول الحكومة والمؤسسة الصهيونية طمسها.

دافيد: ما هو المشترك بين اليهود المغاربة واليهود العراقيين؟

نعيم جلعادي: ان لنا، اسيويين وافارقة، نفس الحضارة، نفس العادات - احترام المعلم، احترام الأب كرأس العائلة، احترام الروابط العائلية، الايمان بأهمية الثقافة لأطفالنا، نفس انواع الطعام، نفس الموسيقى، نفس النكات والفنون الشعبية. حتى لو كنت مليونيراً، فإن باستطاعتنا ان نستمع لفريد الأطرش سوية. لا احد في بيتنا يستمع لفاغنر أو باخ! سيكون تصنّعاً! ان حضارتي شرقية والموسيقى التي

اتلذذ اكثر بسماعها هي الموسيقى الشرقية. وافضّل الرقص الشرقي (هز البطن) على الباليه. انها في دمي. وليس ذلك فقط، انها في دم المصرفي والمليونير ايضاً. . . هذا هو الجواب على سؤالك. اذا كنت يودياً شرقياً فإن بامكان تشارلي بيتون ان يعيد لك حضارتك. لا يوجد مبرر لأن تكون اسرائيل دولة غربية، لأن هذه المنطقة شرقية.

كنت من بين الذين ساعدوا اليهود العراقيين على الوصول إلى اسرائيل عبر ايران. عندما وصلت إلى اسرائيل واردت بحث المشاكل التي واجهتنا قالوا لي: «لا تتكلم، لمصلحتك، اذا كنت تريد عملاً جيداً، والا ستستمر كعامل في المخيم الانتقالي. اختر ما تشاء». لماذا كان علي ان اصمت؟ لماذا لم اكن قادراً على الحديث عمّا حصل هناك؟ كانوا يريدونني ان اصبح اشكنازياً، وان اعمل بجهد لاتلاءَم معهم، مثل الآخرين الذين نجحوا في ذلك. انني واحد من الذين لم يفعلوا ذلك، واحد من الذين رفضوا. فأنا لم انسَ ابداً من اكون ولم انس ابداً حضارتي. انني عراقي، اسيوي / افريقي ولا شيء يمكنه ان يغير هذه الحقيقة! سأعطيك مثلاً ما اعنيه: اتى وزير الشرطة، شلومو هيلّل (يهودي عراقي كان سابقاً رئيس الكنيست) إلى رامات غان ليحاضر عن قضايا الدفاع والشؤون الخارجية. بامكانك ان تدعو رامات غان باسم «رامات بغداد» - يشكل اليهود العراقيون ٢٥٪ من سكانها وهم اكبر مجموعة اثنية. كان من المقرر ان يلقي الوزير محاضرته مساء السبت، وارسلت الدعوات إلى جميع اليهود العراقيين في المدينة، بمن فيهم نائب المحافظ الذي كان يهودياً عراقياً ايضاً. كم شخصاً حضر برأيك؟ كانت القاعلة ممتلئة - ٦٠٠ شخص - كلهم اشكنازيون متقاعدون. . . وكان هناك ستة من اليهود العراقيين فقط، من بينهم حضرتي. سألني ضيف الشرف، «لماذا لم يأت اليهود العراقيون؟» فأجبته «الا تعرف لماذا لم يأتوا؟ لقد اصبحت بالفعل اشكنازيا. هناك حفلة لأم كلثوم على التلفزيون هذه الليلة. حتى لو اتى ٢٠ الف شلومو

هيلّل إلى المدينة هذه الليلة فلن يعبأ بهم احد». لأن ام كلثوم هي الشيء المشترك بيننا. هذا هو الجواب. ما يستطيع تشارلي بيتون ان يفعله من اجلك أو من اجل مليونير شرقي، هو ان يعيد لكم حضارتكم، الحضارة المشتركة التي يجري تدميرها وطمسها. لماذا، برأيك، تعمل الكثيرات من بناتنا كبغايا؟ لأنهم نقلوهن من مجتمع محافظ إلى مجتمع منفتح مراء، إلى حضارة ليست اكثر من تقليد رخيص للغرب، دون ان يكون هناك أي نوع من الانتقالية من مجتمع لآخر - اذا خرجت في ليلة باردة بعد حضورك فيلما في دار سينما مدفأة، فمن الطبيعي ان تصاب بزكام.

دافيد: هل ترغب في حصول مرحلة انتقالية.

نعيم جلعادي: مع الوقت، نعم. وستبقى الحضارة شرقية لأنه لا يوجد بديل - هذه منطقة شرقية. ان ابنك سيأكل الحمص أو الفلافل، لا البورتش (آكلة روسية).

شلومو: ماذا تقترح لاجراء هذا التغيير؟

نعيم جلعادي: هذا أمر واضح. بالتأثير في الحضارة برمتها، من خلال الثقافة. عندما يكون الأمر متعلقاً بالتاريخ اليهودي، سأكتب الحقيقة بدلاً من اربعة اسطر عن اليهود في بابل وخمسة عن يهود شمالي افريقيا! اين نجد الفرصة لنقرأ عن «سورة» و«بومباديتا» (اكاديميات يهودية ازدهرت في بابل بين القرنين الثالث والحادي عشر)؟ ان «الحرس القديم» هنا يدعونها «يشيفا»، انها لم تكن «يشيفا»، كانت اكاديميات علمية حقيقية تضمنت دراسة علم الفلك. . .

. . . . .

نعيم جلعادي: سأخبرك كيف ادركت ماذا يحدث. عندما كنت في تل ابيب في العام ١٩٥١، دعاني المابام (حزب يساري) لأرأس

تحرير مجلة اسبوعية عربية كان يصدرها اسمها «المرصد». قلت لهم، «لنَرَ اولاً كيف تعملون. هناك تمييز في اسرائيل. ما هو رأيكم بذلك؟» واجابوا: «بالطبع فان لنا دوائر لليهود الشرقيين واليمنيين وطلبوا مني ان اتحقق بنفسي. وصلت إلى مقر المابام الرئيسي وفي يدي قصاصة ورق - لم اكن اعرف احداً هناك. اعطيتهم قصاصة الورق فقالوا «غرفة رقم ٨». لم يهتموا حتى بالنظر إلى ما كان مكتوباً فيها - كل ما فعلوه كان النظر إلى وجهي. كنت واثقاً ان الجميع كان ينتظرني، ينتظر نعيم جلعادي! عندما وصلت إلى الغرفة رقم ٨، ماذا تعتقد انني رأيت؟ غرفة حقيرة يجثم في وسطها كرسي حمّام، غرفة صغيرة مكتوب على بابها «دائرة اليهود الشرقيين واليمنيين» وبجانبها دائرة العرب. كانت صدمة لي وقلت: «ماذا يفترض ان تكون هذه، دائرة العبيد؟» طلبوا مني الدخول، لم اتحمل دخول المكان، كان ذلك مُهيناً. قلت لهم، «كلا، انني عائد إلى بيتي لأنني اعاني من اسهال. ربما غداً».

عقد حزب المابام مؤتمراً لليهود الشرقيين وكنت بين المدعوين. تكلموا طول مساء الجمعة وثم طول يوم السبت. لغو في لغو في لغو. لا اعرف عماذا كانوا يتكلمون. . . اخيراً رفعت يدي. فسألني الرئيس: «ماذا تريد؟» فقلت: «نحن هنا لنقول ما عندنا. . . لا لنستمع فقط، والا كان بامكانكم ان ترسلوا نسخاً في البريد». سمعت وشوشات. . . ثم قالوا، «حسناً، سنعطيك فرصة للكلام لمدة خمس دقائق تقريباً». . . «ابداً، لا يمكنكم ان تحددوا وقتي. لقد صمّت اذناني من سماعكم منذ البارحة، والآت اتى دوركم لتسمعوني». وقفت وصعدت إلى منصة الخطابة واخذت الميكرفون. . . كان هناك حوالى عشرون من اعضاء الكنيست وحوالي خمسين مسؤولاً كبيراً، اما نحن، الجماهير، فلم نكن نزيد على خمسين شخصاً. كان الخطباء اكثر عدداً من المستمعين، وكانت هناك لافتة كتب عليها: «صهيونية، اشتراكية وإخاء». بدأت كلامي فقلت «حضرة السيد معاري»، (زعيم

المابام انذاك) فقاطعني قائلاً، «كلاّ، ادعني بالرفيق. . .» فقلت: «حضرة السيد معاري، نحن ماركسيون أليس كذلك؟» فأجاب، «نعم». قلت «ان ما يجمعنا هو ان كلينا مواطن اسرائيلي وكلينا لديه بطاقة عضوية في حزب المابام: اشتراكية، صهيونية واخاء، اليس كذلك؟» «صحيح»، «اذا ما شأنك انت اذا قبّلت زوجتي بهذه الطريقة أو بطريقة اخرى؟» اعتقد انني مخمور. «ما شأنك انت، اذا كنت انا افضل الحمص أو البورتش؟ لماذا تحتاجون لدائرة لليهود الشرقيين؟ إذا لم يتخذ قرار اليوم بالغاء هذه الدائرة، فسننسحب، نحن العراقيين، من الحزب!» وعندما بدأت بترجمة ما قلته للعربية ـ وبدأ اخرون بالهتاف «انه على حق»، عندها قال معاري: «هذا مستحيل. الدائرة باقية. انها لمصلحتكم». «انت تريد ان تقول انك تعرف مصلحتي؟ انا يهودي شرقي وانا لا ارضى بدائرة للعبيد». ثم القيت بطاقة عضويتي في وجهه وتركت المابام. اخيراً تم الغاء الدائرة، ولكن ذلك حدث بعد عشر سنوات. نعم عشر سنوات بالضبط. . .

شلومو سفيرسكي

رئيس قسم علم الاجتماع
في الجامعة العبريّة بالقدس.

وضع هذه الدراسة عن تاريخ اليهود الشرقيين في اسرائيل. فاليهود الشرقيون يؤلّفون الآن الأكثريّة، ومما لا ريب فيه ان مواقفهم وسياستهم تشكل العامل المحدّد والعنصر الحاسم الأكبر والمجهول في المعادلة السائدة داخل منطقة الشرق الأوسط.

يتفحّص هذا الكتاب مصير الجالية اليهودية الشرقيّة في الكيان الصهيوني، ويوثّق لكيفيّة «سكبهم» أو قولبتهم في الدور الحالي الذي صاروا يمارسونه ويمثّلونه باعتبارهم «فئة السود» في المجتمع الصهيوني العنصري. علماً بأن كثيرين منهم يتحدّرون من صفوف النخبة في البلدان العربيّة، حيث عاشوا معزّزين ومكرّمين قبل ان تغزوهم الدعوة الصهيونيّة وتبذل شتى الحيل والمكائد لحملهم على مغادرة بلدانهم الأصليّة وتهجيرهم إلى حظيرة الكيان الصهيوني واصفة إياهم بـ «العائدين».

ويركّز المؤلف في هذا القسم من دراسته على النواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة للسمات الإثنيّة في المجتمع الصهيوني. فيُقدّم إلى القارىء، إلى جانب الخلفيّة التاريخيّة والتعريف بهويّة اليهود الشرقيين، تحليلات ومعلومات واحصائيات وافية ومستفيضة عن مسائل الاستخدام والعمالة والثروة والاقامة والسكن، والتزاوج وحريّة التعبير السياسي.

ويعكف المؤلّف في الاستنتاج الذي يتوصّل إليه في خاتمة هذه الدراسة التحليليّة إلى رسم الخطوط العريضة للمشكلات الرئيسيّة التي من شأنها ان تقرّر مصير ومستقبل ما يسمّيه بـ «الديمقراطية الاجتماعيّة» (أو السلام الاجتماعي) في المجتمع الصهيوني العنصري، بالاضافة إلى الدور المُرتجى لليهود الشرقيين في عمليّة السلام، والإسهام بما صار يُعرف تحت اسم «أزمة الشرق الأوسط».

يتضمن القسم الثاني من الدراسة مجموعة مقابلات أجراها المؤلّف مع يهود شرقيين يمثلون كافة المواقع والمناصب والمجالات. ويهدف إلى إفساح المجال أمام هؤلاء لاستطلاع آرائهم والتعبير عن مواقفهم ومشاعرهم تجاه العرب والبطالة والحروب التي تشنّها الدولة الصهيونية بالاضافة إلى مواقفهم من أعضاء مستعمرات الكيبوتز ومن كتلة ليكود الحاكمة.

العنوان الأصلي لهذا الكتاب

Shlomo Swirski —

Israel: The Oriental Majority

Translated by Barbara Swirski

Zed Books Ltd. London 1989

نقله إلى العربية **فواز خوري**

تركيب ماكيت : خضر سرور

المحتويات

الصفحة

صهيونيّة الرعايا والمواطنين ومصائر اليهود الشرقيين

تتناول هذه الدراسة مسألة الأكثرية اليهودية الشرقيّة في الكيان الصهيوني الخاضع لسيطرة اليهود الاشكنازيين الوافدين من أوروبا الشرقيّة. ويركّز المؤلف على تحليل الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمواقف السياسيّة من زاوية علم الاجتماع، دون التخلّي عن التقيّد بمعايير الموضوعيّة والتجرّد العلمي المحايد.

ويشتمل القسم الثاني من كتاب شلومو سفيرسكي على مقابلات ميدانيّة أجراها فريق عَمَل مع يهود شرقيين في شتى المرافق والمجالات. ويبرز من خلال تلك المقابلات، التي اخترنا عيّنات منها، مدى معاناة اليهود الشرقيين من التمييز العنصري والحرمان النسبي على يد الأقليّة الاشكنازية الحاكمة.

والسؤال الذي قد يتبادر إلى ذهن القارىء العربي: هل تختلف معاملة العرب الفلسطينيين في الكيان الصهيوني عن المعاملة التي يلقاها اليهود الشرقيون، وقد باتوا يؤلّفون أكثريّة السكان؟ وهل يبقى «الرعايا» مواطنين بالاسم، ومن الدرجة الثانية؟

طالع هذا الكتاب. إنه جدير بالقراءة.